

المجلد الثاني

خلاصة الفتاوى

مجموعه الفتاوى
شأن النيف

الشيخ الأجل والإمام الأكمل الفقيه الأجل
طاهر بن عبد الباقى
رحمة الله عليه

للعامة الجليل والفهامة النبيل أبى الحسنات
محمد بن عبد الحمى الباقى

المتوفى ١٣٠٤ هـ

مكتبة الشريعة
سركى روت
كويت
فون ٢٢٦٢

جلد شان

خلاصۃ الفتاوی کتاب نکاح

خود و چون آن حضرت برای غزوه الفتح
 که در سال هشتم آن حضرت برای غزوه الفتح
 میبود حضرت عباس را با جمیع ذیما
 غزوه بنشیند و از آن غزوه در پی
 بعد از آن که گذشت و دو غزوه او را
 واقع شد و ایشان حالات این دو غزوه
 بنشیند و در دو سال که این عباس
 آن حضرت کرد و استفاده میبرد از آن
 هنگامی که موجب عافیت ایشان را
 شد باشد و چون با جمیع اطلاع شد
 آن حضرت در بین بابای جمیع اطلاع شد
 و در وقت حضرت عمر که این سال
 میبود نهادن ایشان را و طاعت
 یافتند و حاجت ساختند و عمر که
 و در واقع شده بود و بر
 و بنشیند

سألت و كذا بان كلامهم و در شنیدند
مگر شنیدند از زبانی این لفظ خبر دادند
و شنیدند از این لفظ صاحب سقذ شریف
پس این کتاب سقذ را در شنیدند
جواب در شرح القوس فی شفاء فی القایه
قبول لفظها ما ص کن و حنی فقال و حنی
او ای و ما ص کن و حنی فقال و حنی
و ان لایعلم ما صفا های مردم از
مواضع

انما نكاح ذوات جمل من ان معاني الفاظ قبول

جلد ثان

خلاصة الفتاوى كتاب نكاح

الى رجل ليخطب وابنته فقال والاه دختر خورشيد لانه با وادي فقال رادم وقالوا اين فريتم ينقذ النكاح
لا نهم لم يضيفوا الى الخطاب نظير هذا رجل خطب ابنه الصغير امرأة فلما اجتمع للعقد
قال بوالمرأة لا بل الزوجه رادم دختر خود را فلان بنزاد هم وقال بوالزوج قبلت منهم النكاح للآل
في باب المنون فيه الاضوان جرى بينهما مقدمات ان النكاح للابن هو المختار هذا في
المحيط ابو الصغيرة اذا قال زوجت بنتي فلانة من ابن فلان بكذا او قال فلان قبلت ابني
ولم يسم لابن ان كان له ابناء واكثر لا يجوز وان له ابن واحد وعنه وكوفي الوالبت
اسم الابن وقال زوجت بنتي من ابنك فلان فقال بوالابن قبلت منه وان لم يقل قبلت لابن
ولو قال قبلت لاجل ابني ان سماه جاز ايضا وان لم يسم ان كان له ابن واحد جاز وان كان
اكثرا لا يجوز هذا في مجموع النواز في الفتاوى رجل قال لاخر زوجت بنتي عايشة منك ومنهمها
فاطمة لا ينقذ النكاح اذ لم يشتر لها وقال في المحيط لو قال زوجت بنتي منك ولم يرد على هذا
وله بنت واحدة جاز ولو كان له بنتان اسم الكبرى عايشة واسم الصغرى فاطمة فقال ما زلت
بنتي فاطمة منك ينقذ النكاح على الصغرى ان كان يريد تزويجه الكبرى لو قال زوجت
بنتي لكبرى فاطمة يحب ان لا ينقذ النكاح على احدهما ولو قال لغيره بعثتك عبدي او
عبداي وليس لا عبه واحد اختلف المشائخ فيه ولو قال بعثتك عبدا كان في مكان
كذا وليس في ذلك المكان لا عبه واحد جاز بخلاف امراه لها اسمان سميت به في
الصغر واسم سميت به في الكبر قال تزوج بالاسم الذي في الكبر يعني اذا صادت معرفة
بهذا الاسم لان الاسم للتعريف والتعريف يحصل بهذا الاسم نوع منه امرأة قالت
لرجل زوجت نفسي منك على الف درهم فقال للرجل قبلت النكاح على الف درهم جاز النكاح
بعد ذلك ان قالت المرأة قبلت لافين قل ان يتفرقا يجب على الزوج الفان ان لم تقبل
حتى تفرقا جاز النكاح على الف درهم ويجب ان يكون هذا قولها بناء على ان في الافين
الف ولو قال للرجل لامرأة تزوجتك على الف درهم فقالت زوجت نفسي منك على خمسين

وجود اثبات دعوى
نكاح دوم شود رضای زوجه بعد عقد
بر عقد نكاح با مدعی توأم شود وقوع نكاح
معجیه ادعی در عدالت پیش کرده و شهادت
طلبه نكاح بر اتفاق نكاح از ادسی شهادت
کردند لیکن به سبب عدم ثبوت قبولی
وکیل زن شود نكاح مثبت نمیست
درین حالت قاضی نشود رضای زوجه
و نکاح صحیح است نمودن میرسد اندر
و نکاح صحیح است نمودن میرسد اندر
در صورت ثبوت نكاح خواهگر باید بیاید
بشهر علی یا بدیوث غلط محرم علی خان
دو اقامه الزوج مالک به دست آورد
چون اخبرت واقامت این که اجازات العقد
گذاشتی السلام علیه و آله و سلم
کهما تحقق رضاها القول صحیح است
قلت واحمد وامست وبارک الله
فهرها و تحقیق و تحقیق و تحقیق
کنانی الظاهرية حتى و غیر مست
مسأله فان وعدی ان هذا جائز
او زوجه و طلبه نكاح ادای شهادت
در کلاه شده و طبعه نكاح ادای شهادت
دقت علی کردن رضای زوجه و شهادت صحیح
شود در فتاوی حرره الرابی عقوده
میرسد و اقصد علم حرره الرابی عقوده
القوی ابو الحسن محمد عبد الجبار
غادره عن ذنب الجبار
والحق

[illegible]

[illegible]

نیست فیما بین
 کرده است که در کمال کمال
 شخص را حکم کرده بود که نکاح از نظر
 زن کبیم را نکاح کردیم این کمال
 و مقبول است و در کمال کمال
 اندک او شهید اعلیٰ در کمال
 عادت شراب و خمار و کمال
 شهادت بر روی کمال
 مذکور، جائز شد نکاح
 که بعضی معجزه میباش
 خدای تعالی که در کمال
 نبوت است و در کمال
 روایت اصل است و در کمال
 روایات

راجع است و بالفضل في جميع ما ذكره من
 نجا من حكمه ما لم يمتد له اصل الفقه
 في كل ما لا يمتد له اصل الفقه
 في كل ما لا يمتد له اصل الفقه
 في كل ما لا يمتد له اصل الفقه

بخلاف العقد وعندنا في يوسف ثبت في كتاب النظم وجماع الميت لا يثبت حرمة المصاهرة
 قال رضي الله عنه وفي لجامع الصغير للإمام الوالد في خرائد يات الصبي الذي هو ابن ربع
 سنين اذا جامع امرأة ابية لا يثبت حرمة المصاهرة ولو مصل امرأة مع الدرعان كان
 صفيقا يمنع وصول الحرارة اليه لا يثبت حرمة المصاهرة وان انتشرت التة كان رفيقا
 لا يمنع وصول الحرارة يثبت حرمة المصاهرة وفي نسخة الامام خواهر زادة هكذا ذكر ايضا
 وفي الفتاوى لصغيري ذالف ذكره في خرقه وجامعها كان ذلك ان كانت خرقه لا يمنع وصول
 الحرارة الى ذكر الرجل تحمل المرأة على الزوج الاول وان كانت تمتنع تصير كالمنديل فلا تحمل ولو
 مس شعرا امرأة يثبت حرمة المصاهرة في جناس لناطق وفي متفرقات الفقيه الى جمع
 هذا اذا مس ما على الراس ما لم يمس المسترسل لا يثبت ولو مس ظفرها بشهوة يثبت
 وكذا انفها ولو عضها بشهوة يثبت ولو مسته ومكثها يثبت ولو اختلست او نظرت
 الى فرجه شهوة كذلك عندنا في يوسف لا يثبت من الاصل في باب الرجعة
 والرجعة على هذا المرأة اسنعت صبية تكبرت فجامعها زوج المرضعة تحريمه عليه
 امراته سواء كان اللبن من هذا الزوج او لم يكن رجس تزوج امرأة قد زنى بامها ولد له
 او لا قال رضي الله عنه يسك الا ولا يطلق الام رجل قصدا ان يضم امراته الى فراشه
 وان يجمعها فوصل يدا الى لبن المستهارة ففرصها باصبعه وظن انها امراته حرمت عليه
 امراته ان كان عن شهوة ولو اختلفا فالقول قول الرجل انه عن غير شهوة في الفتاوى لو اخذ
 ثديها وقال كان عن غير شهوة لا يصدق وكذا لو ركب معها في جموع النوازل لو ركب على
 ظهره وعبر بها الماء وقال عن غير شهوة يصدق وفي طلاق المنتقى قام النها منتشرا حتى
 عانقها او قبلها وقال لم يكن ذلك عن شهوة لا يصدق ولو لم ينتشر التة ولكنه قبلها ذكر في
 بيع المنتقى وبيع الاصل لو قال كان من غير شهوة يصدق وفي جموع النوازل لا يصدق
 لو قبلها على ظهره قال المصنف وبه كان يفتي الشيخ الاستاذ خال وقال لقاض الامام يصدق

فتبين ليس محتملا لا ينفذ اتفاقا وكذا انما
 من اجل علمه لا ينفذ اتفاقا وكذا انما
 عندنا في جميع ما ذكره من
 راجع است و بالفضل في جميع ما ذكره من
 نجا من حكمه ما لم يمتد له اصل الفقه
 في كل ما لا يمتد له اصل الفقه
 في كل ما لا يمتد له اصل الفقه
 في كل ما لا يمتد له اصل الفقه

هذا الجهد باله فله قبل قال المستر
 في كل ما لا يمتد له اصل الفقه
 في كل ما لا يمتد له اصل الفقه
 في كل ما لا يمتد له اصل الفقه
 في كل ما لا يمتد له اصل الفقه

جلد ثانی ۱۲ خلاصۃ الفتاویٰ کتاترین کلاخ

فَوَدَّعَلَيْكَ دَفْنًا

من دوست في الزمان
منع موثقه على الشهادة
التي جعلها الشهادة بنفسه لا يغيره
لا في اشياء وعقود

رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل على ظن انه مصطلح وقد قالوا ان الزوج لا يشوب النحر فوجب
الاب شي يامد مثلاً فذكرت البنت فقال لا ارضى بالنكاح ان لم يعرف ابوها بشرب النحر وغالب
اهل بيته الصالحون فالتكاح بالحل وفي فتاوى لصغرى امرأة زوجت نفسها من رجل
ولم يعلم انه عبد وحرفا اذا هو عبد ما دون في النكاح ليس لها الخيار والخيار لا ولي له بدون
فمنه القاضي لا ينفسخ ويكون فرقة بغير طلاق حتى لو لم يدخل بها لا شيء لها من المهر ولا
دخل لها المهر وعليها العدة والذي يلى المرافعة المحارم وعند بعضهم المحارم وغير المحارم
هو الصبي هذا في المحيط ولو زوجها ارباء برضاها ولم يعلموا انه حراً وعبد ثم علموا الاخير
لا حدم ومثله لو اخبر الزوج انه حر والمسئلة بحالها كان لها الخيار فحقها يدل على ان
المرأة اذا زوجت نفسها من رجل لم تشترط الكفاءة ولم يعلم انه كفوا ثم علمت ان
غير كفوا لخيارها ولكن للاولياء الخيار ولو زوجها برضاها ولم يعلموا بعد ما تكفلاء
علموا الاخير لواحد منهم اما اذا شوطوا واخبر له برضاها فكفاءة فزوجوها على ذلك ثم ظهر انها
كفوا كان لها الخيار وفي المنتقى رجل تزوج امرأة وهو فقير غير انها تركت المهر عليه كاليك
كفوا غانما انظرنا قدر على المهر المجل يوم يتزوج ونفقة ستة اشهر والقياس نفقة تسعة
واذا كان يجد نفقة المرأة ولا يجد نفقة نفسه فهو كفوناً ما تعتبر القدرة على النفقة اذا
المرأة كبيرة او صغيرة يصلح للجماع اما اذا كانت لا تصلح لا تعتبر القدرة على النفقة ويكتفى بالان
على المهر اشارة اليه ابن رستم في نوادره وفي فتاوى في باب لسين رجل ملك الف
وعليه دين الف درهم فيتزوج امرأة بالف درهم ومهر مثلها الف درهم جاز النكاح
وهذا الرجل كفولها وهو قادر بان يصرف الف الى الدينيتين فيه ايضا في باب لسن
البكر اذا زوجت نفسها من صبي ورضي ليها والصبي ليس له طاعة المهر لكن قبل
النكاح وهو غنى جاز النكاح والزوج كفولها وفي باب لنون المرأة اذا زوجت نفسها
كفولها ان تمتنع نفسها حتى يرضى الاولياء انفق نفقته ابو الليث ان لها ذلك ولا

وین من شده است سماعه
و امیر اسکندر کلنج خود کرده بود و گفتند
تا کلنج من با کلنجیدار من نیز از آن
اختصاص سماعه قورده می کشیدند و این پنج سال
من کلنج خوانده و با فصدید بر پنج سال
مقرضه و بعد از آن آتش قللی را زنده
که تا بنیر سادات مجور کلنج کرد و در میان
تا این آتش خوش و غم و فدا گشتند
پوشاک که برای عروس برده بودیم و این
حاکم سال کرد و بجا نوبت از طرفین بود
مجموعه
کام بخیر بیان کند که سماعه بیاید به بود
یا فصدید و چون خواستنی قبول کرد و سماعه
منشأ بخاطر خود در زمان بود و نکل منقد
سماعه و امیر لشاه و کالت بیان کرد که
داوود کالت خود کلنج منشا کلنج کرده بود
عقد سماعه و ذکره و کالت محرمی خان و ملازمین
و امیر اشاد و کالت محرمی خان و ملازمین
و کالت تصدیق و کالت محرمی خان و ملازمین
بهای خبر عشق و کالت محرمی خان و ملازمین
نقطه قبول و کالت محرمی خان و ملازمین
نقطه قبول و کالت محرمی خان و ملازمین

[illegible]

جلد ثانی خلاصہ الفتاویٰ کتاب النکاح

نظارت بر امور

است وواقعة الادعوى لا مرد لها
واكره بعض مال شامة بقدر نقاب
است كجبل كبريت واذ قال عليه السلام
عند القاضى بن كبريت رايته يقول
وهو ان يشهد يبيع من فوقه ثوبه
تصفى له الحامل به

[illegible]

خلاصة الفتاوى كتاب النكاح

14

جلد ثانی

[illegible]

فانما هذا التفتيش بها انما كان
في السر والنجوى واجاب عليه
بما كان عليه من السر والنجوى
فانما هذا التفتيش بها انما كان
في السر والنجوى واجاب عليه
بما كان عليه من السر والنجوى

خلاصہ الفتاوی کتاب النکاح

1

جلد ثانی

[illegible]

مجموعۃ الفتاویٰ

سبب قابل ضمانت دادند
عن ذریعہ قبوی ابرائیمات محمد علی و ذریعہ
استشفای محمد احمد صدہ ابرائیمات محمد علی
من الابی بعدہ خدمت علی ای مرتن
رفیقیا شیخ خیر بنون التماس نکید در عقد
نکاح از دست کسی که بکود نام عقد
تقسیم کنند و با اذن قبل نکاح با بعد
ریاس شرح محبتیت از باب
نکاح بزرگ و می پوشانند و در با اذن بعد
کراج طعام شربین با جملہ ابرائیمات محمد علی
بدین ابل و شیخ شریف محمد علی
آیا

تحقق طعام خوانیدن اولیا و عروس را

هو المصوب - بن بعل
دفعه من بعل است و مصوبت ما را
اعلموا الناح و لو ما للدفان
و غیره ما را

[illegible]

هو المصوب - بنا بر اعلا
دفعه اوله است و بصيرت دارد است
و غيره با...

[illegible]

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

جلد ثانی ۲۰ خلاصہٴ فتاویٰ کتاب النکاح

الكتاب اذا زوج ابنته بأقل من مهر المثل بالإيتغاب الناس فيه جاز النكاح خلافا لهما
 الثانية الكتاب بالجد وصيها والقاضى امينه ومن يتصرف فى ماله والوكيل بالشراء فان
 المحاباة بقدر ما يتغابن الناس فيه جائزة والزيادة لا يجوز وفى الاصل لا يجوز البيع على
 الصغير اذا كان المحاباة بقدر ما لا يتغابن الناس فى مثله وفى زكوة الجامع الكبير محسور
 فى ثلث يسير الثالث ما يكون التصرف من حيث الامر كاحد شريك لعنان والمفاوض
 والمضارب والوكيل بالبيع يجوز بيع هؤلاء لا يتغابن الناس فيه قال رضى الله عنه
 هكذا ذكر فى الاجناس وذكر فى الاصل ان هذا قول ابى حنيفة خلافا لهما الرابعة ما يؤمر
 التصرف بالامر من غيره لنفسه كالصلى الماذون والمكاتب وهما كالوكيل بالبيع فى حوزة
 الغنم الخامسة تصرف المريض فى مرض الموت اذا كان عليه دين يحيط بماله لا يجوز
 اذا كان لا يتغابن الناس والغنم اليسير متحمل فى ستة مواضع احدها المريض وان
 ذكرنا الثانى رب المال اذا باع ماله لمضاربة وحط شيئا يسيرا لا يجوز الثالث الوارث
 اذا اشترى شيئا من مورثه فى مرض موته قال رحمه الله هكذا ذكر ولهم ذكر الخلاف
 هذا قوله اما عند ابى حنيفة فلا يجوز هذا البيع اصلا فلا يأتى تفريع الغنم عنه
 الرابع الغاصب اذا قال قيمة المغمصب كذا فاختار المالك بقوله ثم ظهر التفاوت ولو لم
 دافع للمالك ان ياختار قال رحمه الله هكذا ذكر فى الاجناس لكن هذا قول الك
 اما فى ظاهر الجواب له ان ياختار وان لم يظهر التفاوت فى غصب الجامع الصغير
 اذا اوصى بثلث ماله ثم باع الموصى فى مرضه شيئا حاباه لمحاباة يسيرة تدخل
 المحاباة فى ثلث ماله السادس لو كمل بالبيع اذا باع من لا يقبل شهادته له وحده
 قيمته بقدر ما يتغابن الناس فيه لا يجوز البيع فى رعاية بيوع الاصل وفى الفتاوى
 اذا اراد الدخول بالصغيرة ان كانت بنت خمس سنين لا يدخل وان كانت تسع سنين
 يدخل وفى الست والسبع والثمان ان كانت ضمنه سمينة يحتمل لو طوى يد خل ب

بروت قیاس کردن درست یا نه
از کتاب نقد تصدیق حدیث
نیز آورده است
از احادیث صحیح
الجواب هو المصوب
و طاعت دین بوقت نکاح
مصرع هم ثابت است
و شایسته است که در مجلس نکاح
دین و دین درست است نه دیگران
و اگر کسی باغند یا نه
در حدیث

جلد تالی

[illegible]

مفتی صبح
القبضی خفیہ العیاج
کرده اند و درین باره عرض اعلان نکاح حاج
می نویسد مطلب صحیح عبارت الا بدین بیان
اعلان نکاح و تقاریر وقت نکاح حلال است
در آنکه تقاریر هر وقت نکاح حلال است
و اگر بالفرض عبارت الا بدین بیان
هم باشد پس این کلام مخالف کلام دیگر
خفیه مقبول نخواهد شد و درین باب
اجازت تقاریر وقت نکاح نیست
مصحح است و الله اعلم و دره الوی
رب القوی ابو الحسن محمد بن موسی
نخعی
تجارت از ادعای زبده الجلی و
استغفر

دوزيحيه نه ماداميكه نظر بقرينى است
 دارم و غيره ولى تشويش بقرينى است
 آنست كه نكاح با الفاظ صريحه كرده شود
 در فرائد الرواياتى آورده شود
 مثل نحو التفسيرى قال الرجل
 خويش فلان بدين وادى ائت دادم
 كهت بدين وادى ائت دادم
 بدين وادى ائت دادم
 هو بدين وادى ائت دادم
 الشايع عند بعض لا ينفذ حتى يقول
 بدين وادى ائت دادم
 بدون ذكر ذلك دعوى لا يكون تكاملا
 مجموع الفتاوى

بقبض المهر وليس للاب ان يشتري على بنت البالغة وان كان في بلد جرى التعارف
 جاز وان كانت صغيرة للاب ان ياخذ الضيعة بالمهر مطلقا وان كانت الضيعة
 يساوى المهران كان في بلد جرى التعارف بدفع الضيعة باضعاف قيمتها جاز قال
 الصداق الشهيد وفي بلاد ناجزى لتعارف في الرساتين دون البلدان في الفتاوى
 الصغرى لا يقبض لسود مكان البيض الا اذا جرى لتعارف والمجد كالأب حال عدم
 الأب ليس للوصى ولاية حق قبض المهر الا اذا كانت صغيرة وليس لغير الأب المجد
 ولاية قبض المهر سواء كانت صغيرة او كبيرة الا اذا كان الولي هو الوصى فله حق
 القبض كما في ساير الديون هذا في شرح الطحاوى رجل قبض مهر بنته ثم ادعى
 الرد على الزوج ان كانت البنت بكر الا يصدق الا ببينة وان كانت ثيبا يصدق وفي
 الفتاوى صغيرة زوجت ودخل بها فاد ركت فطلبت المهر من الزوج فقال الزوجة
 دفعت المهر الى بيلك وانت صغيرة وصدقه الأب لا يصح اقرار الأب على البنت
 اليوم ولها ان تاخذ المهر من الزوج وليس للزوج ان يرجع على الأب الا اذا كان قال
 عند اخذ المهر اخذ منك المهر على ان ابرئك من مهر بنتي ثم انكرت البنت له
 ان يرجع على الأب اذا رجعت المرأة اليه في المنتقى وفي شهادات فتاوى لفضل
 الأب اذا جعل بعض مهر البنت أجلا والبعض عاجلا ووهب لبعض كاهل المهر
 ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمننت من مالى ان اودى قدر الهبة لانهم هذا
 الضمان وفي المحيط لو وهب الأب باذن البنت وقال ان انكرت الاذن رجعت عليك
 فاناضا من لك عنها حم الضمان لانه مضاف الى سبيل الوجوب ان كانت صغيرة
 مباشرة لفعله ما وراعه الملتزم هبة فلا يحتاج ان الهبة او يجعل بعض الصداق
 الى الصغيرة **جنس** خوفي خيال البلوغ وفي الجامع الكبير في كتاب النكاح في باب الفروقة
 في المحبوب والعين الفروقة التي يحتاج فيها الى قضاء القاضى خمسة الفروقة بالمحب العنة

لا بد ان يقول بقرينه وبقول
 لا شريفي دارم فاما بدون
 وعند بعضه عند بعضه
 الزيادة لتعريف السئلة متفق عليها
 القوي وانه علم حره الرجب عفو ربه
 استغفار وانه عن ذنبه ايجل وانه
 قال في دعوى بدين وادى ائت دادم
 جميع شهود ولى بدين وادى ائت دادم

لا بد ان يقول بقرينه وبقول
 لا شريفي دارم فاما بدون
 وعند بعضه عند بعضه
 الزيادة لتعريف السئلة متفق عليها
 القوي وانه علم حره الرجب عفو ربه
 استغفار وانه عن ذنبه ايجل وانه
 قال في دعوى بدين وادى ائت دادم
 جميع شهود ولى بدين وادى ائت دادم

سوال - زنی را شوهر برای عیال طلبیده در رضا و بوجوب رضا و قضاء شوهر نمی آرد و خطا از او در بوجوب خطا از او خطا بگزیده میسازد و بطبعی و طبیعی شده و من خواهد رسید چرا سازد این شوهر نزد قوی و باری چندان درست خطا بگزیده که ای زن خدای تعالی از تو که از خود عین سبب این زن عیال بر کرده زنی شوهر خود را بپذیرد و سازد زن آن شوهر را بپذیرد و رضای الله تعالی علیه که در حقش جواب بیاورد است

جلد ثانی ۳۶ خلاصہ الفتاویٰ ثانی لکھنؤ

معرفه فون يحصى عدد هم فسكتت فزوجها يجوز ولو قال ان بنى تميم يحطونك فسكتت
لا يكون رضا وكذا كل ما لا يحصى عدد هم لا بلاء فزوج ابنته وهي بكر قبلها فسكتت فهو
رضا وسواء استامروها فسكتت او لم يستامروها لكن بلغها وفي الكتاب لم يشترط تسمية
الصدوق في الاستيمار لكن بشرط تسمية الزوج وبعض المتأخرين يقولون لا بد من تسمية الصداق
ولا صح انه ليس بشرط ذكره القاضى الامام فخر الدين في شرح الجامع الصغير قال لا يرى
ان تسمية الصداق في النكاح ليس بشرط وكذا في الاستيمار وفي الفتاوى لو قال بئنته وهي
بكر ان فلانا يحطبك فقالت لا تزوجني من فلان فاني لا اريد فلما تزوجها فسكتت جاز
فاما لو قالت كنت قلت لا اريد فلانا ولم تزدد لم يحز وفي الاصل لو استعمرت فودت فزوجها
فسكتت جاز وفي الحيط البكر اذا بلغها الخبر فقالت لا ارضى ثم قالت رضيت لا نكح بينهما عن
هذا استحسن مشايخنا رحمهم الله تجديد العقد عند الزفاف لان البكر عسى نظهر الرمد
عند السماع واذا زوجه البكر وليان كل واحد من رجل وهما بالدرجة سواء قبلها العقدان
فاجازهما بطلا ولو سكتت فهو رضا وبطلا في رواية وفي رواية لا امر موقوف ليس برود ولا
اجازة وان زوج بالغة ابوها من رجل واخوها من اخر فاجازت نكاح الاخر جاز وبطل
نكاح الاب قال الشيخ الامام خواهر زاده في اول شرح النكاح من نسخة السكوت رضا في
ثلاثة عشر مسألة احديها البكر الثانية اذا قبض اولى مهر البكر فسكتت برئ الزوج ان كان
القابض با او جده استحسانا الثالث لشفعة وهي تعرف في كتابها الرابعة اذا تواضعا في
السران يظهر في العلانية بيع تلجئة ثم قال حدها علانية وصاحب حاضر او غايبا كذا
كذا في السر قد به الى ان اجوله بيعا صحيحا وصاحب حاضر يسمع ذلك فسكتت ثم تباعا
البيع جاز وسكوت رضا الخامسة عبدا سواه المشركون فوقع بعده ذلك في قسمه المسلمين
فوقع في قسمه واحد من الغائبين فباعه ومولا لا اول حاضر عند البيع فسكتت والمطلوب
لا سبيل له على اخذ المهر لاساسة البائع اذا ثبت له حق حبس المبيع الى ان يقبض الثمن فلوان

المشقة

[illegible]

حقوق منوہر

جے اعازت شوہر سے غیر اہلین

حق المنع انتهى و زنی که در
شوم را باید که اولاد نپوشد و نصابی در وقت
آن نماید و اگر کسی که نشود و زن در
روز پنجشنبه که عصبی شکسته شود
مرا و باید که اگر بغیر دوی نبرد و تقطیر
نظمه و فلحنه یا زیاد و الفس یا باری
مردی نمی خورند و نه است و نه درون
زنی که برای زیارت است و سوال
ایشان دعوت و لبه بلاذن نشود
مرد و جن آن زن چه کم است
جواب کسی که است و اکثر
اذن بد

زن رابی اذن شوهر رابی ملاقات زبان

لا تترك الامم انتهي وكيفيت اسلام في بلادهم
 حرة ولا كيفيت اسلام في بلادهم
 والاولى العصبية على غير تلك الامم
 جواب ميرد خزانة مازندران في الوقاية
 من طلائع نكاح او كرام في احوال ملت
 عصبته على العصبية فان لم يكن
 حاكمهم دوزخ صغيره ومارش مردود ورجوع
 واما عوام ومنتقد ذلك على مذبح باران
 مير ما تفرق الابل لا بعد مجرم بها وادب وادب
 مستحقه ما قول سادات العلماء والاعلام في بيزن
 كازم الامم انتهي وكيفيت اسلام في بلادهم
 حرة ولا كيفيت اسلام في بلادهم
 والاولى العصبية على غير تلك الامم
 جواب ميرد خزانة مازندران في الوقاية
 من طلائع نكاح او كرام في احوال ملت
 عصبته على العصبية فان لم يكن
 حاكمهم دوزخ صغيره ومارش مردود ورجوع

جلد ثانی

جواز نکاح در صورت مفروضه مذکور است

۱۰

جلد ثانی ۳۰ خلاصۃ الفتاوی کتاب النکاح

[illegible]

فقد وجد
الفاقد بعد ما لم قبل الزنت انتهى
ورددوا الخا ورومست قامت وجبه
القبيلن فمهم ذكر وان لا صم ان الجبه
وان استرك مع للاح عند اكل
عند ه لاه ان الولاية تنبني الى التقفة
وتشفقة الجبه فوق شفقة للاح وح
نقاس عليه الجبه الفاسد مع لاخت
فان الشفقة اقدى منها انهي ورفخ
الفقر يد بحث ولا عصبان نبوس
بكر الكرخان للاح والجبه
لشتركان

[illegible]

خواهر زاده فی وكالة لاصل فی الجا مع الكبير الوكيل بالنكاح اذا زوج امرأة بغير اذنها او زوجها
ابوها وهي بالغة لم يستامرها فلم يبلغها حتى يفض الوكيل لنكاح صح النقص هو على وكالة
وكذا لو لم ينقضه قصد النكح زوجه اختها بتزويجها نفسها والفضولي لا يملك النقص في
البيع يملك قال رحمه الله وفي التجريد جعل هذا قول محمد وقول بدو سفل لا دل في قول أبي يوسف
الاخر النكاح كالبيع وملك الفضولي النقص الفصل الثاني عشر في المهر هو مشتق على
خمسة اجناس لا دل في الاختلافات الثاني في المهر المجل والموجل الثالث في هبة المهر الرابع في
بيان مهر المثل ومساكنه الخامس في مسائل الباطن في اخر الفصل مسائل الحلوه الاجنس لا دل
وفي الفتاوى رجل بعث الى امراته متاعا وهدايا والمرأة عوضته لذلك عوضا وزفت اليه ثم
وقعت الفرقة فادعى الزوج انها عارية واراد ان يسترد وارادت المرأة ان تسترد ما دفعت يسترد
كل واحد منهما ما اعطى ولو لم تبعث المرأة اليه لكن بعث اليه ابوها متاعا بعه صابعت الزوج
متاعا ثم قال الزوج الذي بعثته من المهر فالقول قوله مع يمين فان حلف والمتاع قائم فالمرأة
ترد المتاع وترجع بما بقي من المهر وان كان هالكا كان شيئا مثلبا ردت على الزوج مثل ذلك
وان لم يكن مثلبا لم ترجع على الزوج بجميع ما بقي من المهر لانها صارت مستوفية بقدر
الهلاك وترجع بما بقي واما الذي بعث ابوالمرأة ان كان هالكا لم يرجع على الزوج بشئ ان كان
قائما لم يبعث من مال نفسه يرجع لانه هبة لغير ذى الرحم المحرم وان بعث من مال ابنته لبقه
برضاها لا يرجع لانه هبة احد الزوجين الاخر ولا يرجع فيها وفي مجموع النوازل مرة وهبت
مهرها من الزوج وماتت ثم اختلفت ورثتها مع الزوج قالت الورثة كانت الهبة في مرض
الموت وقال الزوج كانت في الصحة القول قول الزوج لانه ينكر المهر ولو قال الابن وهب لي بي كذا
في الصحة وقالت الورثة كانت في المرض قال في كتاب الاقوال في فصل الاختلاف انشاء الله تعالى
جنس اخر في مهر المجل والموجل قال لكوني من المهرأة ان منع نفسها من الزوج حتى
يوفيها جميع المهر لا يمنعا من السفر زيارة لاهل وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة على مهر معلوم

[illegible]

15

[illegible]

خلاصة الفتاوى كتاب النكاح

جلد ثانی

مجموع الفتاوى

[illegible]

وسمع فی العلانية باكثر من ذلك ان تواضعا فی السر علی مهر وتعاقد فی العلانية باكثر منه
 فلمهر المهر العلانية الا ان يكون اشهد عليها او علی وليها الذي زوجها منه ان المهر هو الذي
 فی السر العلانية سمعه فحينئذ المهر مهر المثل وشيئة الاسلام خواهر زاده فی نسخه جعل
 المسئلة علی وجهين اما ان يتفقا علی ان العلانية هنك واختلفا ان اتفقا لا يجب لعلانية
 والمهر مهر السر ان اختلفا فادعی الزوج المواقعة وانكرت المرأة فاقول قولها وفي البيع
 عند ابی حنيفة الثمن ما تعاقد عليه فی العلانية الفاد وهو اتفقا علی المواقعة واختلفا
 هذا اذا تعاقدوا بجنس ما تواضعا عليه لكن باكثر ما اذا تعاقدوا علی خلاف جنس ما تواضعا
 عليه فانه يتعقد النكاح بمهر المثل ان اتفقا علی المواقعة هذا اذا تواضعا فی السر تعاقدوا في العلانية
 باكثر فان تعاقدوا فی السر بالف واظهروا فی العلانية الفی درهمان اتفقا علی المواقعة فالحق
 ما تعاقدوا عليه فی السر وان اختلفا فاقول قول المرأة فی دعوى الجدة فان اقام الزوج عليها البينة وعلی غيرها
 ثبت ما ادعاه ولو عقدا فی السر بالف ثم عقدا فی العلانية بالثمن واشهدان العلانية سمعه قد ذكرنا
 وان لم يشهدا فهو الذي شارفا لكتاتين المهر مهر العلانية ويكون هنك زيادة منه المهر قال الامام اسر
 فی نسخه هذا قول ابی حنيفة وعندهما المهر هو الاول قال الصدوق الشهيد فی نسخه من الاصل عند
 ابی حنيفة المهر مهر السر وعند محمد المهر مهر العلانية وفي النوازل عن الفقيه فی الملبث ر اذا جحد
 العقد يجب كلا المهرين وقوى القاضي الامام لا اجل علی انه لا يجب بالعقد الثاني شيء لا اذا
 عفى به الزيادة فی المهر فحينئذ يجب للمهر الثاني وفي نسخة القاضي الامام ولو تزوج مرة
 بالف ثم جده النكاح بالفی درهم اختلفوا فيه وذكر الامام خواهر زاده فی كتابه النكاح
 ان علی قول ابی حنيفة ر ومحمد لا يلزمه الا الف الثاني ومهرها الف درهم علی قول ابی يوسف
 يلزمه الف الثاني وفي المحظ ذكر قول ابی يوسف ر مع ابی حنيفة ر وبعضهم ذكره والخلاف
 علی عكس هذا واذ ذكر عصام ر ان علیه الفين ولم يذكروا خلافا وفي المحظ ذكره صام فی كتاب
 الاقرار انه لا يثبت الزيادة وفي النوازل للفقيه ابی الليث ر اذا جحد العقد يجب كلا المهرين

بطلان النكاح شرعا مست
 واما في النكاح باكثر من ذلك ان تواضعا في السر على مهر وتعاقد في العلانية باكثر منه
 فلمهر المهر العلانية الا ان يكون اشهد عليها او على وليها الذي زوجها منه ان المهر هو الذي
 في السر العلانية سمعه فحينئذ المهر مهر المثل وشيئة الاسلام خواهر زاده في نسخه جعل
 المسئلة على وجهين اما ان يتفقا على ان العلانية هنك واختلفا ان اتفقا لا يجب لعلانية
 والمهر مهر السر ان اختلفا فادعی الزوج المواقعة وانكرت المرأة فاقول قولها وفي البيع
 عند ابی حنيفة الثمن ما تعاقد عليه في العلانية الفاد وهو اتفقا على المواقعة واختلفا
 هذا اذا تعاقدوا بجنس ما تواضعا عليه لكن باكثر ما اذا تعاقدوا على خلاف جنس ما تواضعا
 عليه فانه يتعقد النكاح بمهر المثل ان اتفقا على المواقعة هذا اذا تواضعا في السر تعاقدوا في العلانية
 باكثر فان تعاقدوا في السر بالف واظهروا في العلانية الفی درهمان اتفقا على المواقعة فالحق
 ما تعاقدوا عليه في السر وان اختلفا فاقول قول المرأة في دعوى الجدة فان اقام الزوج عليها البينة وعلی غيرها
 ثبت ما ادعاه ولو عقدا في السر بالف ثم عقدا في العلانية بالثمن واشهدان العلانية سمعه قد ذكرنا
 وان لم يشهدا فهو الذي شارفا لكتاتين المهر مهر العلانية ويكون هنك زيادة منه المهر قال الامام اسر
 في نسخه هذا قول ابی حنيفة وعندهما المهر هو الاول قال الصدوق الشهيد في نسخه من الاصل عند
 ابی حنيفة المهر مهر السر وعند محمد المهر مهر العلانية وفي النوازل عن الفقيه في الملبث ر اذا جحد
 العقد يجب كلا المهرين وقوى القاضي الامام لا اجل علی انه لا يجب بالعقد الثاني شيء لا اذا
 عفى به الزيادة في المهر فحينئذ يجب للمهر الثاني وفي نسخة القاضي الامام ولو تزوج مرة
 بالف ثم جده النكاح بالفی درهم اختلفوا فيه وذكر الامام خواهر زاده في كتابه النكاح
 ان علی قول ابی حنيفة ر ومحمد لا يلزمه الا الف الثاني ومهرها الف درهم علی قول ابی يوسف
 يلزمه الف الثاني وفي المحظ ذكر قول ابی يوسف ر مع ابی حنيفة ر وبعضهم ذكره والخلاف
 علی عكس هذا واذ ذكر عصام ر ان علیه الفين ولم يذكروا خلافا وفي المحظ ذكره صام في كتاب
 الاقرار انه لا يثبت الزيادة وفي النوازل للفقيه ابی الليث ر اذا جحد العقد يجب كلا المهرين

بطلان النكاح شرعا مست
 واما في النكاح باكثر من ذلك ان تواضعا في السر على مهر وتعاقد في العلانية باكثر منه
 فلمهر المهر العلانية الا ان يكون اشهد عليها او على وليها الذي زوجها منه ان المهر هو الذي
 في السر العلانية سمعه فحينئذ المهر مهر المثل وشيئة الاسلام خواهر زاده في نسخه جعل
 المسئلة على وجهين اما ان يتفقا على ان العلانية هنك واختلفا ان اتفقا لا يجب لعلانية
 والمهر مهر السر ان اختلفا فادعی الزوج المواقعة وانكرت المرأة فاقول قولها وفي البيع
 عند ابی حنيفة الثمن ما تعاقد عليه في العلانية الفاد وهو اتفقا على المواقعة واختلفا
 هذا اذا تعاقدوا بجنس ما تواضعا عليه لكن باكثر ما اذا تعاقدوا على خلاف جنس ما تواضعا
 عليه فانه يتعقد النكاح بمهر المثل ان اتفقا على المواقعة هذا اذا تواضعا في السر تعاقدوا في العلانية
 باكثر فان تعاقدوا في السر بالف واظهروا في العلانية الفی درهمان اتفقا على المواقعة فالحق
 ما تعاقدوا عليه في السر وان اختلفا فاقول قول المرأة في دعوى الجدة فان اقام الزوج عليها البينة وعلی غيرها
 ثبت ما ادعاه ولو عقدا في السر بالف ثم عقدا في العلانية بالثمن واشهدان العلانية سمعه قد ذكرنا
 وان لم يشهدا فهو الذي شارفا لكتاتين المهر مهر العلانية ويكون هنك زيادة منه المهر قال الامام اسر
 في نسخه هذا قول ابی حنيفة وعندهما المهر هو الاول قال الصدوق الشهيد في نسخه من الاصل عند
 ابی حنيفة المهر مهر السر وعند محمد المهر مهر العلانية وفي النوازل عن الفقيه في الملبث ر اذا جحد
 العقد يجب كلا المهرين وقوى القاضي الامام لا اجل علی انه لا يجب بالعقد الثاني شيء لا اذا
 عفى به الزيادة في المهر فحينئذ يجب للمهر الثاني وفي نسخة القاضي الامام ولو تزوج مرة
 بالف ثم جده النكاح بالفی درهم اختلفوا فيه وذكر الامام خواهر زاده في كتابه النكاح
 ان علی قول ابی حنيفة ر ومحمد لا يلزمه الا الف الثاني ومهرها الف درهم علی قول ابی يوسف
 يلزمه الف الثاني وفي المحظ ذكر قول ابی يوسف ر مع ابی حنيفة ر وبعضهم ذكره والخلاف
 علی عكس هذا واذ ذكر عصام ر ان علیه الفين ولم يذكروا خلافا وفي المحظ ذكره صام في كتاب
 الاقرار انه لا يثبت الزيادة وفي النوازل للفقيه ابی الليث ر اذا جحد العقد يجب كلا المهرين

خلاصة الفتاوى كذب النكاح



جلد ثانی

و هذا اذا كان العقل فلا يقيد
 ببعض بعد الامر بالاجر بعد ان
 الرضى بعد الامر وقول الجمله
 شامى نوشته و قول الجمله
 يصلح به يشمل ما اذا لم يعلم
 فلا يلزم التصريح بعد ما الرضى
 بل السكون منسلا يكون رضى كما ذكرنا
 فلا بد خفيصا لصحة العقل من خارج
 فله فلو سكنت قبله ثم رضى به
 فلا ريب انما لا يقيد

وحيث قلنا ان الصبي المملوك لا يملك نفسه
فانما هو كالمالك من غير كفو وصاحبه
ايضا حتى ان قبل الفراق انصرف
الى بلاد والتواثر والطهاره
وللا بد من حق الاعتراض بمرضى الحسن
خذل كثير من شائخنا كما في المحله
والفتاوى زمان الفتوى كما قال

جله ثانی

خلاصه الفتاویٰ کتبا و تنفیذ

لا عقرب عليه ما عليه قيمتها ولو باع جارية فوطيها المشتري قبل ان يدفع ثمنها ثم حبس المبيع
الجارية فهلكت عنده ان لم ينقصها الوطى لا شيء عليه وان نقصها غرم النقصان ولا عقرب
عليه بالانفاق ولو وطىها المبيع لا يجبل لعقر لكن ان نقصها الوطى يغرم النقصان الا لا شيء
عليه قال الشيخ الاسلام برهان الدين امرأة تزوجت في يوم واحد ثلثة ارجل كلها غير
حرام صورته رجل طلق امرأته ثلث تطلقات وهي حامل خذت مهرها كالملا وضعت حملها
من ساعتها ثم تزوجت بزوجه اُخرو وهو عبد ابها ضيغ العبد قبل لدخول بها اخذت مهر
كالملا فلا عدة عليها ثم تزوجت بزوجه اُخرو مات الزوج اخذت مهرها كالملا ولا ياتصل بها
مسائل الخلو وفي الاجناس اذا دخل بالمرأة وهو محرم بحجة فرض وناقلة او في صوم رمضان
ثم طلقها له ان يتزوج بابتها وقال ابو يوسف لا يحل له ان يتزوجها اذا طلق الامر وحلته
ان الخلو توجب كمال المهر والعدة وثبوت النسب النفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة
تكاثر اختها واربع سواها ولا متعاد امت العدة باقية ولا توجب حضانة الاباحه للزوج وفي
تحريم البنات عليه بعد الخلو بالام ما اختلفت الروايات وفي التجريد في كتاب اطلاق ان الخلو
الفاصة ان لا يتمكن من الوطى حقيقة كما لم يرض المذنب الذي لا يتمكن من الوطى وموضعها
ومرض سواء هو الصحيح والصغير والصغيرة ولا عدة عليها وكذا لو كان في رمضان و
اختلف في صوم غير رمضان قال لقهدور رحمه الله الصحيح ان صوم التطوع والقضاء والنذر لا يمنع
الخلو ولو كان معهما ثالث لا يصح الخلو الا ان يكون الثالث ممن لا يشعر بذلك كصغير
بعض او مغنى عليه ولو كان معهما كلب عقور يمنع وقيل اذا لم يكن عقور لا كان للمرأة يمنع و
للزوج لا وخلوة المجنونة صحيحة عندنا في حقيقتها خلافا لهما اما اذا تمكن من الوطى حقيقة لمكنه
ممنوع من جهة الشرع كالصائم والحائض والمحرم بحبل العدة وفي خلوة الصبي المراهق يجب
كمال مهره تمام هذا اُعرف في الجامع الصغير نوع منه وفي فتاوى رجل تزوج امرأة
وخلابها في المسبي لو في الحام لا يكون خلوة وهكذا ذكر في الاجناس وفي روضة الزند وسبي

[illegible]

ويعلي صفر قال ركب الخطأ بل لنسب وقال يا ابراهيم ان النساء
اناس ما اكثر كفر صدق الله صلى الله عليه وسلم
وقد كان رسول الله صادقا في ما بينهم
والصحابه انما الصدقات في ما بينهم
لما كانوا في ذلك تقوى الله ورسوله
ولما كانوا في ذلك تقوى الله ورسوله
ولما كانوا في ذلك تقوى الله ورسوله
ولما كانوا في ذلك تقوى الله ورسوله

جلد ثانی

79

خلاصة الفتاوى كتاب النكاح

قال في الليل يصح الخلو ولو حل امرأة من الرستاق من طريق الجادة لا يكون خلوه في غير الجادة يكون خلوه وفي الروضة لو كانا في الصحراء ليس شريهما أحد إذا التما من أن يرميها
الإنسان ليس بخلوة ولو كان في مظلة أو جبل في خيمة لا يخلو خلوته وفي بيت غير مقفول
خلوة وكذا الكمر وعلى السطح إن كان على السطح حجاب خلوته وفي الحجلة والقبعة أو كان ستر
في البيت بين وبين من في البيت من النساء يكون خلوته وقوله لا يكون خلوته يعني لا يجب كمال المهر
والعد لا قوله لا يكون خلوته يعني يجب وفي المتن قال أبو يوسف لو كان لستر من ثوب رقيق يرى منه
أو كان قصيرا بحيث لو قام إنسان يراها لا يكون خلوته وفي بستان لا باب له ليست بخلوة فان كان له
باب وغلق فهي خلوته وفي المحل إن قدر على الوطئ فهي خلوته وفي مجموع النوازل لو أدخلتها ما خرجت
وسدت الباب لا لأنها لم تغلق والبيت في خان يسكنها ناس كثيرة ولهذا البيت طرائق مفتوحة
الناس قعود في ساحة الخان ينظرون من بعيد إن كانوا يكرهون ذلك وما يعلم أن لا يصح الخلوته وقد
قيل إن الزوجين إذا اجتمعا في بيت ورأياه مفتوح والبيت في دار يدخل عليها أحد الإباذ لا يصح الخلوته
قال في المحيط قال الكرعي المهر لا يكون إلا ما هو مال ويجب تسليم المال وكل فرقة وقعت من
جانب الزوج كان الواجب نصف المسمى فلو كان المهر في يد الزوج عاد نصفه إلى ملكه بمجرد الطلاق
قبل الدخول وإن لم يكن في يده لا يملك النصف حتى يقضى القاضى عليها برد النصف ولو تزوجها على قفل
من عشرة يكمل عشرة عندنا ولو تزوج على ثوب معين قيمته خمسة فله الثوب بخلافه ولو طلقها قبل
الدخول بها يجب نصف الثوب ونصف خمسة دراهم الكل في نكاح الأصل ولو تزوج امرأة على قفل
من عشرة يكمل عشرة عندنا ولو تزوج على ثوب قيمة ثمانية فله الثوب ودرهمان فان طلقها قبل
الدخول بها يجب خمسة دراهم في الأول ونصف الثوب ودرهم في المسئلة الثانية نوع منه المرأة
إذا دخلت على الزوج وهو لا يعرفها فمكثت ثم خرجت لا يكون خلوته ما لم يعرفها كذا الجابلي الفقير
أبو الليث رحمه الله ما أفاضلها وهي لم تفر فذكر في جميع النوازل أنه لا يكون خلوته إذا دخل امرأة في بيته وفيه
عشر جوار لم يصح الخلوته في جميع النوازل ولو كان في البيت معها جارية بها اختلاف المشايخ رزق الخنا

[illegible][illegible]

مجلس فیضانِ کربلا - طبع اولیاد

[illegible]

المهر كله مؤتب
لا سقاها حقاً بالتأجيل كما
وفي خلاف البر يوسف وروان دخل بها
فكذلك عند ابن حنيفة وروان
لها ان تمنع لف

五

بسم الله الرحمن الرحيم

و ما رو حله سه کافه نه خورده و ما
 بعد الحول اذالم بعد الكافه نه خورده
 كالجوب و بعد تلخذن الكافه نه خورده
 نفلان الحادى افعلى استقدا
 علمای دین و فقیهان فروع دین
 كهند و ازین بدیهه حرام حاله شد كه چون
 زنده اعلی اعلی خود ازین بدیهه حرام
 برود و بر كره باهم نكاح كردن پس علم
 بجهت الفتاوى
 قرآن و حدیث خواه بقول ملا فاضل
 كلاح صح و نافذ شد و بدیهه حرام
 فاضل صح و نافذ شد و بدیهه حرام
 باطل بهند و باطل كلاح هم باطل شد
 صرف كونه كلاح و باطل شد و بدیهه
 نفوذ و نفوذ و باطل كلاح هم باطل شد
 باطل شد و كلاح هم باطل شد و بدیهه
 حرام باطل كلاح هم باطل شد و بدیهه
 حرام باطل كلاح هم باطل شد و بدیهه
 حرام باطل كلاح هم باطل شد و بدیهه

عالم اجل زید و بنو کلاخ یا هر دو یک کیفیت
باطلان تکلاخ گندیا نمود که از خود
از بنده تجدید تکلاخ نمودند و بنده
تکلاخ که هم آن قول تمیز نمایند سوال
دلیل منتفع آن قول تمیز نماید سوال
باشد که بگوید اجماع و قبول بود منتفع
از دل یکین بود و ثابت شرم و قوت وقت
ضمت خاوش ماند هیچ گفته و حیرت
تکلاخ آن زن تنیم هیچ شده یا بنده
کدام داد ما افغانی طاهر شده و از آن
تکلم باید و بعد مرد آن شخص بل
انقضای

لا يبرأ حتى لا يبرأ من فاسق فان كان عالما
 بفسقه صرح بالفسق والبراءة لا تكبر لان
 لا يبرأ حتى لا يبرأ من فاسق فان كان عالما
 بفسقه صرح بالفسق والبراءة لا تكبر لان
 لا يبرأ حتى لا يبرأ من فاسق فان كان عالما
 بفسقه صرح بالفسق والبراءة لا تكبر لان

خلاصة الفتاوى كتاب النكاح

میں نے اس کو دیکھا تھا

امام علی در این حدیث فرموده است که هر که
از این حدیث بیخبر باشد و در حدیثی که در این حدیث
ذکر آن حدیث مذکور است و در حدیثی که در این حدیث
ذکر آن حدیث مذکور است و در حدیثی که در این حدیث

[illegible]

فأقرباً إليك وكنزاً وقل لها من طيفك أمس

[illegible][illegible]

وادان بر مذہب شان نزد عظیم جبار است و غفران
 و در جامع الروزی آر و قال الذک و الذک
 الذی معین فیما عومہ بعد ہما
 فی العظم غلافی بہ فی موضع الضرہ
 و صاحب لا باس بہ علی ما اظن ان حق
 بہین طواف در غفار در فنی شرح حق
 ہم بہین مال شدہ و شای درود الخیار
 ہم در دل جہنہ با نیکو دہ بس وافی این فنی
 کتبہ محمد علی غلافہ غنہ استغفار
 شخصہ از فی لکل کرد و آن شخص یک بہ
 از دو بسا بقہست کہ ما بقا و ملا حق
 مجموعہ الفتاوی
 پس کما حق آن بسویشہ این کتبہ
 کہ ازین کتبہ فالہ از آن بسویشہ این کتبہ
 درست است باندہ ہوا الحق درست
 و از علم حرہ محمد علی غنی غنہ جواب
 و از علم خاتم الدیوانہ علی محمد غنہ جواب
 صحیح متفقہ نام و بیاد علی ای دین ندین
 استغفار چہ بیاد علی ای دین ندین
 استغفار کہ در فانی از دعوت غنہ جواب
 سلسلہ کہ در فانی از دعوت غنہ جواب
 متولد شدہ و آن دعوت و فانی از دعوت
 و از دعوت غنہ جواب
 و از دعوت غنہ جواب
 و از دعوت غنہ جواب

جائزہ کا یہ سیر منکومہ پر

اختلاف فقهاء در مستصهارات از شیخ نولدو برادر نکاح برادر نکاح برادر نکاح

تاریخ

[illegible]

جلید ثانی ۴ خلاصہ الفتاوی کتاب ۱۲

فأشهد وان قد زوجت نفسي منه صح النكاح وان جله الزوج بالكتاب فمختوما وقال هذا كتاب الى
فلانة فأشهد واعليه لا يعترف في قول ب حنيفة ومحمد رحمهما الله حتى يقرء عليهم الكتاب ويعلمهم معنى الكتاب
خلافه لا ب يوسف ثمرة الاختلاف فيما اذا حمل الزوج الكتاب فشهد وان هذا كتابه الى فلانة ولم
يشهد واما في الكتاب لم يقبل لشهادة عند ما لا يقضى بالنكاح ومن كتب كتابا الى امرأة بالنكاح يتزوجها
ينبغي ان يشهد شاهدين على كتابه فيقرأ عليهم ما كتب في كتابه اليها ان تزوجت على كذا ويختم
الكتاب ويكتب عنوان ويشهد ما ايضا على الختم والعنوان انه ختمه وعنوانه ثم يبعثه فاذا وصل
الكتاب اليها وشهد شاهدا ان هذا كتاب فلان وختمه وعنوانه وان في بطنه ذكر نكاح حتى ظن
انه كتابه ثم ان المكتوب اليها تدعو بالشهود ويقرأ عليهم الكتاب ثم تزوج نفسها من الكتاب فيجوز بالاتفاف
وان كتب الكتاب ولم يشهد ما في بطنه لكن اشهد على خاتمه وعنوانه ولم يعلم الشهود بما في بطنه يقبل
الشهادة ولا يجوز لهما ان تزوج نفسها من الكتاب خلافه لا ب يوسف ثماني كتاب لقاضي الى القاضي
وان ارسل اليها رسولا فالحمد والعهد الصغير والكبير والعدل والغاسق في ذلك سواء كان الرسالة تبين
عبارة المرسل قال محمد بن كعب بن رجل الى رجل يعني عبد الله بن كعب فقال بهت كان جانا قال شيخ الاسلام
رحمه الله هذا لا يكاد يصح لان المحاضر لو قال يعني عبد الله بكذا فقلت بعت كذا بعت كذا بعت كذا بعت
فلا بد من زيادة شيء وذلك ان يكتب قلنا شترت عبد الله بكذا فبعت منه فان قال لا خربت بتم البيع
وذكره شمس الامامة السرخسي تصحيح ما ذكره محمد بن كعب ان قول المحاضر يعني يكون استتيا معاودة ومن الغائب
اذا كتب يكون احد شطري العقد عادة فاذا انظم اليه الشطران يتم وشرط العقد في النكاح هل يتوقف
على راء المجلس عرف في الجماع الصغير **الفصل الخامس عشر في الخطر**
والاباحة هذا الفصل مشتمل على خمسة اجناس الاول لعدل بين النسوة الثاني في مسائل
الجنس الثالث في المتفرقات الرابع في خصومة الرجل مع امراته الخامس في خروج المرأة من البيت
الجنس الاول في لعدل بين النسوة وفي الاقصية اذا كانت للرجل امراتان حرتان مسلمتان او من
اهل الكتاب واحد منهما من اهل الكتاب والاخرى مسلمة فيقيم عند كل واحدة منهما ما يود له وان شاء
ثلاثا ولا يقيم عند احداهما الاكثر الا بالث الاخرى والمرضية والصحيحة سواء ولو كانت احدهما مملوكة مسلمة

[illegible]

ورقاً من شأنه سطره من الورق
بالنسبة لغيره تعالى في قوله تعالى
عليكم ايها النكاح لا يترد الزينة حرام
كذلك الجدة والعم كذا البنت والولد
قبل الاب والجد والجد والجد
البت وان سفلت بناتك او كذا ذلك
من ماله الزنا حرام عندنا وكذا ذلك
لا خوات من اي جهة كن بنات لا خوات
وان سفلت وكذا البنات لا خوات
وان سفلت وكذا البنات لا خوات
من ماله الزنا حرام عندنا وكذا ذلك

من ماله الزنا حرام عندنا وكذا ذلك
لا خوات من اي جهة كن بنات لا خوات
وان سفلت وكذا البنات لا خوات
وان سفلت وكذا البنات لا خوات
من ماله الزنا حرام عندنا وكذا ذلك

خلاصة الفتاوى كتاب النكاح
جلد شان

جلد شان

او ذميه والاخرى له او مكاتبه او مدبرة او ام ولد يجعل للحره يومين وليلتين وللامة يوما وليلة الا يرى
ان عدتها على النصف من عدتها الحره كذلك القسم ولو تزوج امرأتين على ان يقيم عند احدهما الاكثر
او اعطت زوجها مالا او جعلت على نفسه اجلا على ان يقيم قسمها او حطب من المهر لكي يزيد في قسمها
فالتسوط يجعل بالاطلاق ولو امان ترجم في ماله او المجنونة والعاقلة سواء والقسم بين الصغير والكبير
سواء والعبد كالحرف في هذا والتسوية في الوطى ليست بلازم في ظاهر الرواية بل في لبيتوته فان سافر
بوجه مع احد من نفاخته البواقي وطلب حصة بمقابله السفر لا يقضى لهون بذلك ولو اراد
بغيره يسافر ببعض نسائه يقرع بينهم فاذا كانت للرجل امرأة واحدة وهو يصوم النهار ويقوم الليل
فاستعملت عليه امراته يوميات بيت عندها ويراعى حقها احيانا ولم يقدره عن الحسن
عن اب حنيفة انها ليلة من اربع ليال لكل في الاقضية **جنس اخر** في مسائل لعنين المواقدا
وجعلت زوجا عينا وادعت انه لا يصل اليها ان كانت عالة بذاتها وقت النكاح لا خيار لها وان لم يكن
عالة ثم علمت ان شاءت اقامت معه وان شاءت خاصته الى القاضي ولا يكون التاجيل الا عند
سلطان يجوز قضاؤه فابتداء التاجيل من وقت الخصامة ثم بعد اهل المقام معه عند السلطان او غيره يسقط
حقها واختيارها لا يكون الا عند السلطان وخيارها لا تبطل بالسكوت والمقام معه وكذلك في الجيوب
ومتى رفعت الى القاضي يؤجله سنة من يوم الخصومة قمرية بالاهلة في ظاهر الرواية وفي رواية
الحسن عن اب حنيفة رحمه الله شمسية بالايام وعليه الفتوى وهي تزيد على القرية باحد
عشوي مائة نكاح الاصل للامام السرخسي قال خيرها القاضي فان اختارت نفسها زوجها او قامت
من مجلسها او اقامها اعوان القاضي لوقام القاضي قبل ان يختار شيئا بطل خيارها وان اختارت
الفرقة اصل القاضي للزوج بان يطلقها فان ابى فرق بينهما وكانت تطليقة بانه وفي شرح الشافعي
ان اختارت نفسها بانته منه في ظاهر الرواية وما اختار الشيم الامام شمس لائمة المحلوق
رواية الحسن عن اب حنيفة وفي الفتاوى جعله كخيار الخيرة حتى قال يقتصر على المجلس وفي الجيوب
لا يؤجله ولكن تخير في الحال فان كانت عالة لا خيار لها وفي الفتوى في لعنين اذا مرض في السنة
يؤجله مقدار مرضه عند عجزه وعليه الفتوى وفي الحيط عن محمد ان كان اكثر من نصف شحم يحصل له

بالنسبة لغيره تعالى في قوله تعالى
عليكم ايها النكاح لا يترد الزينة حرام
كذلك الجدة والعم كذا البنت والولد
قبل الاب والجد والجد والجد
البت وان سفلت بناتك او كذا ذلك
من ماله الزنا حرام عندنا وكذا ذلك
لا خوات من اي جهة كن بنات لا خوات
وان سفلت وكذا البنات لا خوات
وان سفلت وكذا البنات لا خوات
من ماله الزنا حرام عندنا وكذا ذلك

بموجبه الفتاوى

بموجبه الفتاوى
بموجبه الفتاوى
بموجبه الفتاوى
بموجبه الفتاوى
بموجبه الفتاوى

بموجبه الفتاوى
بموجبه الفتاوى
بموجبه الفتاوى
بموجبه الفتاوى
بموجبه الفتاوى

خلاصۃ الفتاوی کتاب ننگ

تحریر: محمد رفیع

والتخال مثلها كما ذكره
عن الزاوي في يظهرها

جلد ثانی ۵۲ خلاصہ الفتاویٰ کتب النکاح

[illegible][illegible]

والمرحوم في الرضعة عنه على ما
يكون بين الرضعة حتى لو نزلها
بالإفراغ والاسحاح حتى لو نزلها
ولدت فلا رخصت له بالزوج
الزنى ولا الاحد من ابائه واراد
ان يتزوج عند ما نفى ظاهره
كرضعة تزكو منه ابنة من
براصل وزنى ارمي من مستغنى
معتقن في اني المان ان اودع
نقايي نوبس في ذكر الزوج انما
الى انه لو نزل امرأه قلنا
بهذا اللين صبية

جلد شان ۵۲ خلاصہ الفتاوی کتاب النکاح

[illegible]

واما شرط اول بل من اولى بل شرطه
 الشارح ابن عبد الله الجرجاني انه كان
 يقول في الدرس لا يجوز للزواني تزويج
 ولا لاحد من اولاده ولجداه
 بها كما يجوز بالعقب التي ولدت من
 الزواني لانها ثبتت نسبها من اهل بيته
 ولما لم يولد له ولا له ولا له ولا له
 ولما لم يولد له ولا له ولا له ولا له
 ولما لم يولد له ولا له ولا له ولا له

خلاصة الفتاوى كتاب النكاح

لم يكن للزوج ذلك ويجبر على نفقة خادم من خدم المرأة واخادمين وفي الاقضية لوقال لزوجه انما اخذها
 عن اب يوسعني انه لا يقبل منه وقال بعض مشايخنا يقبل وفي الفتاوى لو اتفق على ما يملك المرأة
 بامرها بان امرته بان ينفق عليهم من المهر ثم قالت لا اجعل نفقة من المهر لانك استخفرتهم قال
 ما اتفق عليهم بالمعروف محسوب من المهر امرأة طلبت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة
 ان كان الزوج صاحب ما يداه وطعام كثير لا تفرض لها النفقة وان لم يكن كذلك يفرض لها النفقة
 بالمعروف شهرها شهر اقال مشايخنا رحمهم الله ذلك يختلف باختلاف حال الرجل ان كان محترفا
 نفرض عليه النفقة يوما ما كانه عسى لا يقدر على تحميل نفقة الشهر دفعة واحدة وان كان من التجار
 يفرض عليه شهر شهر او ان كان من الدهاقين يفرض سنة سنة ينظر الى ما كان اليسر
 وفي الاقضية يفرض لادام اعلاها اللحم والوسط الزيت والادنى اللبن وقال بعضهم انما يفرض لادام
 اذا كان خبز الشعير ولا يفرض لفاكهة وفي الكسوة لم يدكر الا زار والخف وذكر كل منهما في كسوة الخادم
 وهذا في ديارهم يحكموا الحرام في ديارنا يفرض لثلبه والمكعب ويفرض ما تمام عليه وفي المحيط اذا
 كان للزوج دين فقال حسبوا عليها من نفقتها اذا مضى للزوج كان لها ذلك بخلاف ما يراى الذين
 انه يقع المقاصة وان لم يتفاسوا في الفتاوى للملادة والخف لا يجب على الزوج الخطب لصابون ولا تشا
 وثمن ماء الوضوء عليها ان كانت غنية وان كانت فقيرة اما ان ينقل الزوج اوبدها تنقل بنفسها وان كانت
 غنية تستاجر من ينقل ولا تنقل بنفسها وثمن ماء الاغتسال على الزوج غنية كانت او فقيرة لانه
 مؤنة الجاع هكذا قال في الفتاوى وفي كتاب رزين جعل عليها ان ظهرت من الحيض اياها عشرة
 فان كانت اقل من عشرة فحينئذ على الزوج وكذا لو كان الغسل من الجنابة واما اجرة القابلة ان
 استاجرت هي فعليها فان استاجرها الزوج فعليه وان حضرت القابلة من غير استيجارها فثقل
 ان يقول على الزوج لانه مؤنة الجاع وثقالين يقول على المرأة بمنزلة اجرة الطبيب ويقض لكسوة
 كل ستة اشهر الا اذا تزوج وبني بها لم يبعث اليها الكسوة لها ان تطالبه بالكسوة قبل مضي ستة
 اشهر والكسوة كالنفقة في ان لا يشترط مضي المدة وللزوج ان يدفع الى القاضي حتى يامرها بلبس الثوب
 لان الزينة حق في ظاهرها الرواية يفت بحال الزوج في اليسار والعسار هذا في الاصل وفي ادب

علم في بيت كارة فوطا فاول في بيته
 مكره به علم زاني طالع شره في علم
 مكره باندر صاحب تيمير وشره في علم
 زاني وقال زاني اتفان نقل كروا في علم
 ابن بنت فامر ولا مبرك هذا في علم
 لا يفرض على عذر الزاني دخاله اتفان لا
 لثبتت نسبها من الزاني حتى يظهر
 فيها حكم القليل من التيمير على اولاده
 عند انكاحين بلاء اعتبار الجور في بعض
 ولا يثبت نسبها وبين علم الزاني والنحال
 ولما ثبت هذا في حق المتولد من الزاني
 قلنا ان في حق الموصية لساننا في
 ويخبر من منزهة في دار كبريت فمرو
 كفايت نشود ومان فزيت طلب ثوب
 ليس علمات ردا على كذا في ثوب
 در الختام وحر واصل فامر في علم
 ومصاهرة ورضاها واثق في علم
 وان ابن بنت مقتضى له والكل واثق
 مع قوله سابقا لوم من زلمة فمرو
 الزينة واصلا رضاها واثق في علم
 عن شريح الجارى عده الحرة ثم قال
 لكن فانظر في عده الحرة ثم قال
 والزينة على من لاخذ ثمرة من الزان

مجموع الفتاوى

فاقب ان كرهه بان عبات ميل كان
 صاحب فم القدر
 فاقب ان كرهه بان عبات ميل كان
 صاحب فم القدر
 فاقب ان كرهه بان عبات ميل كان
 صاحب فم القدر

جلد شانزدهم ۵۶ خلاصہ الفتاویٰ کنبراہ

من كانت اكلها بستان غير ثابت
 لولم يان بعض معلوم شي شود كين غلامه
 اقل اين قول همان طالع است كه روي
 ليس ناز بر ناني و اصول دفع حرام
 كني كيند و جود اين نقيضه بستان مذكبر
 بستان ناني و غم و خال و طالع است كاه
 مفصلا قوله و اد في المذيل في بقاء
 ان تعاقب الانوار منقول است كه اد في
 المذيل بانه عدم حرم است دار فني و غيره
 كشته كعدم حرم است و جهت اوله فتوى
 بجهت بايد اول بر كه فتوى فقير
 خفيه من صاحب فتح و صاحب جرحه
 وغيره منقول عدم حرم است و جهت اوله
 و شايسته في كانه و در الحاصل
 في فضل الفتوى في اهل با و في اهل
 التصحيح الفتوى في اهل با و في اهل
 اول و كذا لو كان احدا في الشرح
 ولا عرف الفتوى لما صحوا بين
 ان ما في المتن مقدم على في الفتوى
 ان في الشرح مقدم على في الفتوى
 لا في الشرح مقدم على في الفتوى
 لا في الشرح مقدم على في الفتوى

فقد اذناها
تصحيح
لا كلام
مذکور
حسرت
بزرگ
فقوی
که مری
قوله

جلد ثانی ۵۸ خلاصۃ الفتاوی کتاب النکاح

ناشئة وكذلك لو كانت المرأة ومنعت الزوج من الدخول كان سالتان ان يجوز لها الى منزل
 وفي كتاب لثاد اذا طلق الرجل امراته فلها النفقة والسكنى في عداها رجعا كان الطلاق او ابائنا
 وقال لثافي يجب للمبتوتة اذا كانت حاملا فاما اذا كانت غير حامل فلا تجب عليها النفقة
 ثلاثة اشهر الا اذا كانت مراقة ينفق عليها النفقة ما لم يظهر فراغ رجها هذا في الحيض ولا نفقة
 للموتى عنها زوجها ولو اختلف السلف فيما اذا كانت حاملا قال بعضهم نفقتها في جميع المدة
 وقال بعضهم لا نفقة لها في مال الزوج وهو الصحيح وفي الحيض القول قولها في انقضاء العدة
 فان اقام الزوج بينة على قرارها بانقضاء العدة يرى من النفقة فان ادعت حبلان نفق
 عليها ما بينتها وبين سنتين منذ يوم طلقها فاذا مضت سنتان ولم تبدل نفقتها النفقة
 فان قالت هذا ريع فاطن ولها وطليت النفقة لها ذلك ولا يلتفت الى قول الزوج انك ادعيت
 الحبل وتنقض عدتها بثلاث حيض او بدخولها حلا لاياس ومضى ثلاثة اشهر وفي شوح
 النشافي في باب النفقة في الطلاق والفرقة والزوجية كل امرأة لها النفقة يوم طلقت نحر
 صارت الى حال لا نفقة لها فلها ان تعود وتطلب النفقة وكل معتدة لا نفقة لها يوم
 طلقت فلا نفقة لها ابدا **بيان** ان الامه اذا ابواها مولاها معه بيتا ثم اخرجها من بيته
 سقطت نفقتها فان عادت عادت وان لم يكن بواها ثم بواها بعد الطلاق فلا نفقة لها عند
 الثلاثة خلا فالزفرور والردة يقع بها الفرقة والردة الطارية على هذا التفسير لكن اذا
 ارتدت بعد الطلاق ولحقته بدل الحرب ثم عادت لم تعد نفقة لتبدل حالها فان
 طاعت ابن زوجها بعد الطلاق لم تسقط نفقتها بخلاف الردة لانها معصية وهي لا تبطل الحق
 لان الفرقة كانت واقعة فلم يحدث شيئا فاما اذا ارتدت فقلا حدثت منعلا لانها تحبس
 للاجبار على الاسلام ولو كانت ناشئة عند الطلاق فلها ان تعود الى بيت زوجها وتلخذ النفقة
 وهذا بخلاف الاصل الذي ذكرنا صورته قال في المحيط ثم صارت واقعة وهي ان المرأة اذا صارت
 ناشئة ثم سافر الزوج فعادت المرأة الى منزل الزوج الذي يسكنان فيه اجابوا انها خرجت

صورت مذکوره به
جهت نیت ابن الزانی برادر کوه
انانی و آن نیست که این نیت برادر رضاعی
است پس نیت ابن الزانی دختر و رضاعی
رضاعی که برادر رضاعی برادر
رضاعی شده و او را برادر رضاعی باشد
بسیار بلکه آن هر دو برادر و نیت باشد
خواهد بود که اگر صاحب علقه و رضاعی است
دختر رضاعی و نیت نیت ای برادر رضاعی است
که کم تر از نیت نیت ای برادر رضاعی است
ادوات علاج است پس جهت دختر
مردم مذکوره و عدم

زینب را فدای کردن ما نخواست باینکه او خالده
 دختر زینب را در خانه خود فرستاده بود و حقش
 نصاری بنحس بود که قریب جان او را نداد
 استغفار از اهل اسلام را از خود و پدر و
 ستم تسعین بعد از اهل بیتین من
 اخوانی را بلیه اخلاص من ششم از حرم من
 عن موجبات القی حردت من ثالث جلیه
 بجا و زالی من و غریب القوی احوال حسنای
 و ان الراجی غریب القوی احوال حسنای
 زینب را فدای کردن ما نخواست باینکه او خالده
 دختر زینب را در خانه خود فرستاده بود و حقش
 نصاری بنحس بود که قریب جان او را نداد
 استغفار از اهل اسلام را از خود و پدر و
 ستم تسعین بعد از اهل بیتین من
 اخوانی را بلیه اخلاص من ششم از حرم من
 عن موجبات القی حردت من ثالث جلیه
 بجا و زالی من و غریب القوی احوال حسنای
 و ان الراجی غریب القوی احوال حسنای

او بقضاء او رضا وصح تقديره الى المصطفي وما اشبه ذلك يكون تقديره لا معاوضة حتى يجوز
 الزيادة عليه اذا غلا السعر ولا يكتفيها وانقصان اذا رخص السعر وان كان مما يصح تقديره لا يبعد
 ونحوه يكون معاوضة ولا يزداد عليه ولا ينقص هذا اقبل لقضاء وان كان بعلا بقضاء او الرضا
 لكن قبل مضي المدة ان كان المصلي بايتم ان يجعل تقديره للنفقة بان فرض لقاضي عليه
 كل شهر ثلاثة دراهم فقبل مضي لشهر اصطلح على ثلثته مخافة ان يفتقر كان الثاني تقديره
 لا معاوضة ويكون الثاني ناسخا للاول وان كان بالاصح تقديره بان يصطلح على شيء من
 المكمل والموزون سوى لطعام بغير تعيينه فان لم تقبض في المجلس بطل وكذا بعد مضي المدة
 وان كان شيئا بعينه كالعبء ونحوه لا تبطل وكذا قبل لقضاء وان كان بعد مضي المدة وبعد انقضاء
 اصطلح على دين اخر سوى ما كان يصح تقديره او لا وتفرقا من غير قبض فالصلي باطل
 فان فرض لقاضي لها الكسوة لسته اشهر فخرقت قبل مضي ستة اشهر ان لبست لبسا
 معتادا تبين ان ذلك لم يكفها فيزداد لها الكسوة لانه تبين خطأه في التقدير وان خخرقت
 بخرف استعمالها لا يفرض اخرى لانه لم يتبين خطأه ولو سرت الكسوة او هلكت النفقة
 لا يفرض لها اخرى بخلاف المحارم ولو لم تلبسوا حتى مضي ستة اشهر يفرض لها اخرى في القضية
 وفي المحيط فان لبست ومعها اخرى يفرض وان لم يستعمل معها اخرى لا يفرض ولو فرض
 لها دراهم وبقي منها شيء يفرض وفي المحارم لا يفرض ادعى على امرأة نكاحا وهي تحت فاذا دام
 البينة لا نفقة لها وكذا اذا انكر الزوج النكاح وفي الفتاوى لو صالحت من نفقة العدة
 على دراهم مائة ان كانت العدة بالشهر رجا وان كانت بالحض لا يقال بعض مشايخ
 بل يزعم يجوز في الوجهين وفي الفتاوى ايضا امرأة ابرأت زوجها من النفقة ان لم يكن مفروضة
 لا يصح وان فرض لقاضي صح البراءة عن نفقة شهر وكذا وقالت ابرأتك عن نفقة سنة
 لا يبرأ الا عن نفقة الشهر الاول كما الواجبة كل شهر يكفها ثم ابرأت عن الاجرم عن الشهر
 الاول ولو ابرأت عما مضى صح وفي الفتاوى لصغرى لمرأة اذا طلبت من القاضي ففرض نفقة

[illegible]

عدم حریت مصاہرت بسبب مضاعت بودزد و مال

۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵

و ما برح المحققون غفلتوا عن فعل هذا
 و هو هذا الا لاجب
 ان سحلا تصادى اهل العدل و
 برأى اخلان مسأله فزعيم
 ظاهري واذ غلات آن كراهه
 و الراجح جمع بين
 على درج ان سحوالى
 ادج غيرة و هو من هذا
 و ما كراهه القدرت
 و ما موافقى رسالتى
 و ما كراهه القدرت
 و ما موافقى رسالتى

جلد شان

[illegible]

長

عن أنس بن مالك قال عرض علي خطبة
فلما كنت في عدتها كان زنديقا اللذان قد رجاها
لعمري دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية
عدتها من زوجي الأول ثم فارقت بينهما
من الخطأ بدون كان ودخل بها فرق بينهما
ثم اعتدت بقية عدتها لأول ثم فعلت
من لا خير ثم لا يجتمعان أبدا قال قال سعيد
بن المسيب لها ما هو يا أختي فقال هي
عبارة البقن وعبارة الحلي هكذا قوله ثم
قال قال سعيد بن المسيب

[illegible]

و نیز دایم مالک
دولت لازمست بعد آن تعلق به
شهر ثانی یابد از این حقیق بخود او بود
و شرح ز قافی مروری

1

و شایع در میان
 می خوانند که هرگاه چار سال بگذرد
 قاضی در میان ایشان مستقر است که بر تقدیر چار سال و بیست و نه روز
 قاضی نکاح کند و قاضی چگونگی کرده خود چسبیده اند پس چار و بیست و نه روز
 سکه نسخ نکاح از قاضی چگونگی کرده خود چسبیده اند پس چار و بیست و نه روز
 باعث حکام غیر مذکور است قاضی باید بکار کردن بر قولی نام
 نسخ نکاح چگونگی کرده خود چسبیده اند پس چار و بیست و نه روز
 آری باینی آن زن هیچ عدت ندارد و در بعضی مسائل بر قولی نام
 نکاح بگذرد حکم اینکه کسی فوت صورت در بعضی مسائل بر قولی نام
 ملک علی نماید در بعضی مسائل بر قولی نام
 غیر مفصل بیان زنایا درین در دو مجلد و بعضی
 هو الصواب و غلط الف و بعضی
 مسائل بر قول

این کتاب را در روز دوازدهم از کتب خود
در اختیار داد و بعد از آن یک نسخه را به
کتابخانه مجلس شورای اسلامی اهدا کرد.

حرمت اولاد مضوعه شوهر آن بر برضیع و عدم کفایت ثمن ازدواج و غیره را نشان

قول مفتي دارالافتاء
في توافر شرط الكراهة
صورت احوط ولازم در فتاوی
عائیه مرقوم است رجل تزوج امرأة
فتمتدات امرأة انها قد وضعت لها
جنين الحمة بقلها والكانت عدلة
وان فتره كان افضل وكلا الطرفين
بعد النكاح ولا يثبت الحمة بينهما
فكذلك في النكاح انما يقطع جواربه
سؤال چهارم در ردیه اگر کسی دیها
صغیره پدر و مادرش را بکشد و بکشد
در اختیار نه نیست و اگر کسی دیها
ولی نکل کرده باشد پس بکشد دیها
او را اختیار نه نیست که زانی رد الحمار
و غیره پس در صورت مسئله بگوید عاود
اختیار نه نیست البته در صورت عدم
موالست و عدم خبری شوبه او را
اختیار غلط حاصل است و شوبه او را
باین خبری دیگر مال داده و طلاق بگوید
و انشا علم حرره الراعی عفو بالقوی
ابوالحسن محمد عبدالرشید شاد زاده
زینب اجمالی و حقانی

خلاصة الفتاوى كتاب النكاح جلد ثانی

يديه امة ان امة قبل لقاضي هذه الشهادة امة او حجة يعضها على يدي عدل
ويقرض نفقة امة ان طلبت على لذى كانت في يديه والنهر اعظم اذا احتاج الى كبرى السلطان
يؤديه من بيت المال وكذا اذا احتج الى صلاح مسنة ويصرف في هذا الكرى مال النهر الجورة
وما يجري مجراها ولا تصرف فيه الصدقات والعشرون لم يكن في بيت مال جبر الامام على الناس
على كبرى لانه يخرج الى كبرى من كان يطبق الكرى منهم ثم يجعل من بينهم على الاغنياء لئلا يطبقون
الكبرى بانفسهم واما النهر الذي خل تحت لقمة اكان الشوكمة فيها عامة كالكلز وما اشبهه فكبريه
على هذه فان ابي بعضهم عن كبرى جبر واما النهر الخاص بين قوم يجبر الاب على كبرى عند
بعضهم واليه مال الامام السرخسي قال بعضهم لا يجبر ويرفع الامر الى الامام حتى يامر الامام
الباقين بالكبرى نصيبا لابي على ان يستوفوا مؤنة الكرى من نصيبه من الشوب بان يستوفوا
نصيبا لابي من شوب مقدرا ما تبلغ قيمته انفقوا على نصيبا لابي هذا يمنع الاب من الشوب حتى
يؤدى ما عليه من النفقة ذكر في نفقات الخصا في اختلاط المشايخ في البيوت عن الجنيحة
وابي يوسف يمنع ولم ياخذ به المحلوان اما اذا اضيفت لبيت النهر الخاص فلا بد وان يحفروا فامتنع
بعضهم فان كان هذا ضررا على الابان كان الماء يخرج الى طريق المسلمين والى رضهم ان لم يصلحوا
اجبر الاب على ذلك لانه لا يجبر على الاتفاق واذا اتفق اهل النهر الخاص على ترك الكرى لا يجبرهم
الامام في ظاهر المذهب فاذا اتفق اهل النهر الخاص على كبرى قال ابو حنيفة مؤنة الكرى من
اعلى النهر عليهم فاذا اجابوا وارض رجل ترفع عنه مؤنة الكرى قال ابو يوسف وخرج الكرى عليهم من
اول النهر الى خوة يحصل شوب والارضين واما اذا اجابوا فوهت ابدت رجل ترفع عنه مؤنة
الكبرى عند ابو حنيفة رة الصحيح انه لا ترفع مالم يجاوزوا رضه وعلى هذا الخلاف اذا احتجوا الى حنفى
النهر واما اذا كان النهر عظيم عليه قري يشربون منه وهو الذي يقول له كام وانفقوا على كبرى هذا
النهر فبلغوا فوهته بنهر قوم هل ترفع عنهم مؤنة الكرى لا رواية فيه قال الامام خواهر زاده ذكر
في النوازل انه ترفع بالاتفاق وعلى قياس المسئلة الاولى ينبغي ان يشترط لرفع مؤنة الكرى مجاوزة

سؤال چهارم در ردیه اگر کسی دیها
صغیره پدر و مادرش را بکشد و بکشد
در اختیار نه نیست و اگر کسی دیها
ولی نکل کرده باشد پس بکشد دیها
او را اختیار نه نیست که زانی رد الحمار
و غیره پس در صورت مسئله بگوید عاود
اختیار نه نیست البته در صورت عدم
موالست و عدم خبری شوبه او را
اختیار غلط حاصل است و شوبه او را
باین خبری دیگر مال داده و طلاق بگوید
و انشا علم حرره الراعی عفو بالقوی
ابوالحسن محمد عبدالرشید شاد زاده
زینب اجمالی و حقانی

سؤال - اگر کسی دیها
صغیره پدر و مادرش را بکشد و بکشد
در اختیار نه نیست و اگر کسی دیها
ولی نکل کرده باشد پس بکشد دیها
او را اختیار نه نیست که زانی رد الحمار
و غیره پس در صورت مسئله بگوید عاود
اختیار نه نیست البته در صورت عدم
موالست و عدم خبری شوبه او را
اختیار غلط حاصل است و شوبه او را
باین خبری دیگر مال داده و طلاق بگوید
و انشا علم حرره الراعی عفو بالقوی
ابوالحسن محمد عبدالرشید شاد زاده
زینب اجمالی و حقانی

سؤال - اگر کسی دیها
صغیره پدر و مادرش را بکشد و بکشد
در اختیار نه نیست و اگر کسی دیها
ولی نکل کرده باشد پس بکشد دیها
او را اختیار نه نیست که زانی رد الحمار
و غیره پس در صورت مسئله بگوید عاود
اختیار نه نیست البته در صورت عدم
موالست و عدم خبری شوبه او را
اختیار غلط حاصل است و شوبه او را
باین خبری دیگر مال داده و طلاق بگوید
و انشا علم حرره الراعی عفو بالقوی
ابوالحسن محمد عبدالرشید شاد زاده
زینب اجمالی و حقانی

سید محمد علی
کتاب خود حاج شادکوست
از روی شمع شریف از نسخ
اضحیٰ بنیاد التفسیر
احساب

الكرى راضى هذه القرية زرع بين رجلين ابدا حدهما ان ينفق عليه لا يجبر على ذلك كثر يقال
للآخر انفق انت ارجع بنصف القيمة في حصة شريكك الحام اذا كان بين جدين فغابت لقدوا الحوض
عن الحام واذا وجد هما الانفاق لا يجبر ولكن يؤمر الآخر بالانفاق ثم يرجع بحصة صاحبه الا في الغلة
ام اذا انهدم واذا في حد هما العارة انقسم ارض الحام دار بين اثنين لا يمكن قسمتها تستاجر في كل
احد هما الاكرى ولا انتفع وقال الآخر اننا اريد ان انتفع بالقاضى يحكم بالمهايات ثم يقول للذى لا يريد
الانتفاع بها في مدته ان شئت فانتفع بها وان شئت فاعلق الباب لتعبد اذا كان بين رجلين
فغابا حدهما فانفق الآخر بغير اذن القاضى بغير اذن صاحبه وكذا النخل والزرع وكذا المروج للستقط
اذا انفق على اوديعه وللقطعة وكذا في الدار المشتركة اذا استمرت فانفق احد هما في ممرتها بغير
امر صاحبه وبغير امر القاضى فهو متطوع فان مات الاب وترك اولاد اصغار او زوجة فنفقة
كل واحد في نصيبه فيشترى لقاضى للصغير ما يحتاج اليه وينصب له وصيا فان لم يكن في البلد
قاض فانفق الكبير على اصغار كانوا مقطوعين في الحكم اما فيا بينهم وبين امه فلا ضمان عليهم
ونظير هذا في كتاب اوديعه المودع اذا باع للدين من غير استطلاع راي القاضى في المصروفات
ضمن وان كان خيرا او كره في المواد ما اذا لم يكن في موضع يمكنه استطلاع راي القاضى لا يضمن
استحسانا وكذا اقال مشايخنا رحمى رجلين كانا في سفر فاعنى على حد هما فانفق الآخر على المفق عليه
من مال المفق عليه لم يضمن استحسانا وكذا الوماث عيهم كصاحبه من ماله وكذا العبيد الما دون
في التجارة اذ كانوا في البلاد فمات مولاهم فانفقوا في الطريق وعن محمد بن الحسن انه مات واحد
من تلامذته فباع محمد كتبه وانفق في تجهيزه فقيل له لم يوصل الى حد فقرا محمد واسه يعلم المفسد من المصلح
اما في الحكم فيضمن فلان الكبير انفقوا على اصغار ثم لم يقرروا بذلك واقروا ببقية فصيبيهم وسعهم
ذلك لو حلفوا على ذلك قال في كتابه جوت ان لا يكون عليهم شئ ونظير هذا اذا عرف الوصل للدين
على الميت قضاء ولم يقرب له لم يعرفه القاضى لا الورثة لا ياتهم فيها فلذلك اذا كان لرجل عند رجل
وديعة وعلى المودع مثل تلك اوديعه دين المودع يعلم انه مات ولم يقض دينه يسع المودع ان يقضى

و اما در بیان این
 توجیه و بالاجرا بحیثی ایست
 هو المصلوب در بابی که باشد
 این است که انساب که والدۀ او دختر
 از جانب مادر پس هر که والدۀ او دختر
 سید باشد پدر او از انساب است با خدا و را
 اگر چه چون در شرف است حاصل خدایت
 و نسبت آن شخص که والدین او باشد
 بمیراثات باشد قدری تفاوت خواهد شد
 که آن شخص خود را سید گفتن نمیتواند
 و نه فرزند خونی میتواند گفت و نمیتواند
 داخل شدن در سلسلۀ اربابانی خود را
 روایات بر چنین شخصی که انساب بسوی
 سلسلۀ پدری خود ترک کرده در دیگر
 روایات داخل نموده اند و در بعضی
 که بعضی اظهار نظر نموده و در بعضی
 من اقتراض البکار لازم جزئی دیگر
 موجود است و در شرح غرض نوشته
 اولی که انساب کلاب فی النسب نوشته
 الترفیع و لا خلافه فی النسب
 فی النسب و لا خلافه فی النسب

في الدين رعاية لمجانبة ولدانها
 ودعيه اوراقه في المالك الحريم وادان
 دالو لميتع الام في الملك الحريم وادان
 والتدبير والايتلا ودالو الاب
 مرقوم ست قيد بالقيمة فيما ذكر
 للاحتراز من النسب فانه للرجال
 لان النسب للتعريف وحال الرجال
 عكسونه دون النساء حتى لو تزوج
 هاتمي مة انسان فانت ولدته
 هاتمي مة اب ريق هاتمي مة
 هاتمي مة اب ريق هذا الاحتراز
 كما في فتح القدير وهذا الاحتراز
 عن الدين فانه يمتنع خبر لا يوت

جلد ثانی

مخطوطات حضرت مآدور

و زیاده که
کار وقت و تذکره فی الجنبی
تغذیه و تغذیه و تغذیه
فصل اول - معصبات را هم من
مضات است باز جواب -
مانند اینها باغی و یا دریا
اشیا ساقط شود برای بدوش
معصبات راده خواهد شد
لا تغترع من النساء او لعین
للصبی امرأه من اهل یدفع
الی العصبه ایتم
سوال

۱- کتب و رسائل

کتابخانه ملی افغانستان

مفتی محمد رفیع الدین

و علی بن ابی طالب

نشتی ای
منسب و النسخ

وہو رہی تھیں

مفتی محمد رفیع

و عبودیت می آید

عاب

مکملای بعد از

اسقطت

بکلی ملازم

تفاهم

سوال

جواد

بسم الله الرحمن الرحيم

صفحه ۱۰

بجاریت

42

فصل اول

زندگى و سلامت

الموافق لـ

0.

ثم قال انما قلت لاني توهمت ان بذلك الطلاق واقعا ان كان فيك في غير حال مذكورة الطلاق الذي كان
 منه في حال برسامه لا تصدق ان كان في حال مذكورة ذلك الطلاق يصدق وجمله هذا في شرح
 الطحاوي ان الصبي والمجنون اذا طلق امراته لا يقع الطلاق وكذا المغني عليه والناسم والذي شرب
 الداء ومثل البع في تغير عقله لا يقع قال في المحيط العاقل من يستقيم كلامه وافعاله غير نادرجون
 ضده والمعنوه ومن يختلط كلامه وافعاله فيكون هذا غالبه فيكون هذا غالبه فيكون سواء
 في المحيط وذكر عبد العزيز الترمذي قل سالت ابا حنيفة وسفيان جمعا الله عن رجل شربا البع
 فارتفع الى راسه فطلق امراته قال ان كان حين شرب يعلم انه ما هي فطالق وان لم يعلم لم
 تطلق ولو ذهب عقله من دواء لا تطلق ولو شرب من الاثرية لقي يتخذ من المحبوب والصل
 فسكو فطلق لا يقع عند ابي حنيفة وابي يوسف خلا فالحمد وطلاق الاعب لها زال وطلاق
 الرجل الذي اراد ان يتكلم فسبق لسانه بالطلاق واقعا في فتاوى النسفي قال بوحنيفة لا يجوز
 الغلط في الطلاق وهو ما اذا اراد ان يقول فسبق لسانه بالطلاق ولو كان في العتاق
 يدين قال بويوسف لا يجوز الغلط في احد منهما وفي الاصل اذا قال طلقك امس وهو كاذب
 كان طلاقا في قضاء وفي فتاوى هل سرق قد في رجل حكى عن رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر
 بباله ذكر امراته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكايات استيناف الطلاق وكان الكلام موصولا
 بحيث يصحح الايقاع على امراته طلقت امراته وان لم يسو ولا تطلق وهو محمول على الحكاية وحكى عن
 شمس الاسلام لا وزجته في رجل يذكّر مسائل الطلاق بين يدي امراته ويقول ان طلق
 وهو لا ينوي بذلك طلاق امراته لا تطلق وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ
 وجميع تصرفاته صحيحة ومجدا اذا قذت وبقص منه الا اذا شهد رجلان على شهادة السكران
 هذا في شربة الاصل وفي طلاق الاصل في باب الخلع وفي شرح الطحاوي لسكران اذا طلق
 امراته يقع عند عامة علماء بخلاف ارتداده انه لا يكون ارتدادا وقال عثمان بن طلحة السكران
 لا يقع فيه اخذ الكرخي والطحاوي محمد بن سلام من اصحابنا وهو احدث قول الشافعي محمدا لله في شرح
 الشافعي في كتابه لا شربة ان بيعه وتزويجه وجميع تصرفاته صحيحة رده ليس بردة بالاجماع

ماشا وگولمات نام
آسی دای سریم سن ترا طلاق دادم
با طلاق دادست ولفظ بدو سریم
با طلاق دادم با طلاق داد
باز نشود مضون بهر کیست
کردان طلاق واقع نشود اما
افسانت هیچ طلاق با نشود
چچ مافقت نیست مونا خاک
طلاق بی محالقه ای بد طلاق
شهرست تا یکم ضرورت نیست
هم نیست ظاهرست که اگر کشته شود
له

و فقط بر دوزخ لفظ
است که حاصل هر دو خط است
دهر و در یک کسری لغوی شود

بیان نظای و فقط بر دوازده
ناید فرم دوری است در صلب
شهادت مدخل شهادت داخل

بست ذیل القدریم من تر الحاق
داوم موافق دیم سنی القضای
مرکم من تر الحاق داوم یکنز

حرف نداشت و در صورت

[illegible]

مجله شاف

و در این امر هر طلاق دادن اگر چه در
 یک مجلس باشد در هیچ مجلس و پیش
 مردی است و همین قول و اقرار ظاهر
 و آنست باینکه آن حدیث که در هیچ
 و غیر مردی است کان الطلاق علی
 عهد رسول الله و ابی بکر و بن
 من خلافة عمر و طلاق الثلاث
 واحدة فقال عمر ان الناس قد
 استقبلوا فی امر کان لهم فیهم
 استقبلوا فی امر کان لهم فیهم
 انما فی ذلك مضیبه و علیهم جنحی
 علیهم لیست علیهم ان نزلت بقرآن
 و فها اینست که هر کس که بگوید
 طلاق سه مرتبه می گفتند از آن بگوید
 مطلق شد از بنوعی آن یک طلاق
 می خواند و اینک از سه فقط طلاق
 می خواند و اینست که یک طلاق
 مقصود باشد و این که یک طلاق
 باشد غیر آن که ذکر کرده اند و
 و اینست که در هر حال و در هر
 و اینست که در هر حال و در هر
 و اینست که در هر حال و در هر

گفتن زو چند ج را اب و ابن مکر نیست

جلد ثانی

[illegible][illegible]

لها أنت طالق نسأله انسان ماذا اقلعت قال قلت هي طالق او طلقها فهي طالق واحدة وفي الفتاوى
لوقال لامرأته انت طالق ثم قال للناس ننت بمن حرام است او عني به الاول ولا نية له فقد جعل
الرجعي بايثاوان عني به الابتداء فهي طالق اخر باثن وفيه ايضا لوقال لامرأته انت طالق لا قليل
ولا كثير يقع الثلاث هو المختار وقال نفقيه ابو جعفر ثنتان وهو الاشبه ولوقال لا كثير او يقع
واحدة ولوقال لها ترا بسيار طلاق او عامة الطلاق ولم ينو شيئا يقع ثنتان ولوقال كل الطلاق يقع
واحدة ولوقال انت طالق اكثر الطلاق يقع الثلاث في المدخولة وفي الاصل لوقال لامرأته انت
طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربيع تطليقة يقع الثلاث في المدخولة ولوقال نصف تطليقة
وثلاثا وسدسها يقع واحدة ولوقال نصف تطليقة وثلاثا وربعها يقع ثنتان قال شمس الامعة
السوخي يقع واحدة في الوجهين وفي الفتاوى رجل قال لامرأته انت طالق وسكت ثم قال ثلاثا
ان كان السكوت لانقطاع النفس يقع الثلاث وان كان لا لانقطاع النفس لا يقع الثلاث ولوقال
لها انت طالق فقبل له بعد ما سكت كم قال ثلاثا يقع الثلاث قال لصدا الشهيدي رحمه الله
هذه قول يحنيفة رحمه الله بناء على ان من قال لامرأته انت طالق ثم قال جعلتها ثلاثا هم عنده
ولوقال لها ادمت بك طلاق وسكت ثم قال ود وطلاق وسه طلاق يقع الثلاث وان
لم ينو يقع واحدة ولوقال لها ترا بك طلاق وسكت ثم قال ود ود يقع الثلاث ولوقال موبغير
لوا وان نوى لعطف يقع الثلاث وان لم ينو يقع واحدة ولوقال لها انت طالق واحدة فقالت
لمراة هزا فقال لنزج هزا وان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا لا يقع شيء وفي المحيط
لوقال ترا بك طلاق اگرچير من كس رادهي ود وسه يقع الثلاث عند وجود الشوط قال
الامام القياس يقع واحدة رجل قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار ثلاثا تطلق ثلاثا اذا
الدار وبمثله لوقال انت طالق ان دخلت الدار عشوا يطلاق حتى يدخل الدار عش ومراة فاذا دخلت
الدار عش ومراة الان يقع واحدة وفي الاصل لوقال لها انت طالق فامسكت على فم رجل فلم يقل شيئا
وملت الزوج قبل ان يقول ثلاثا فانه يقع واحدة ولوقال ترا بك طلاق واين طلاق اولين واخرين
سب يقع واحدة ولوقال لها انت طالق كل يوم يقع واحدة عنه ثلاثا وان نوى ثلاثا وثلاثا

[illegible]

بہ جواب حال اول
کہ جسکی صبح طلاق ہے مجھ کو محمود دیا
واقع خدا شد جواب ال دوم
دین صورت نکاح الی تنہا اور
سوال سوم در ضمن حالت بیکلاق
خود زن طلاق تو اربعہ مرد
در ضمن ہر زن واجب ادا اور
کتاب سوال جواب در ضمن نکاح
نان

[illegible]

جلد ثانی ۸۸ خلاصہ الفتاویٰ کتاب الطلاق

[illegible]

اور اطلاق خواہیم دہانہ بنیاد
شخص طلبکار

ابن عباس رضى الله عنه عليه وسلم
 جعل الخلع نظيفة بائنة
 زنى ورجوع تجارى رقيقة
 طلق ثابت بن قيس وجاهل
 موى است اند صلى الله
 عليه وسلم قبل الحديقة
 وطلقها الزنى اجبارا
 ورجوعا بين ثابت كقطع
 وركم

5

مصدقاً معقولاً وثبت ذلك بالقرار اوبينته فهو كالحطاب ولو قال الصحيح والاخرس لم انوب لطلاق
لم يصدق في لقضاء وقد كوفي المنتقى في موضع انه يدين وفي موضع اخر لا يدين وان كتب على شيء
يستبين عليه امراته طالق او عبدا حران نوى صم والافلا ولو كتب على لهواء او على الماء لم يقع
به شيء وان نوى هذا في شروح الشافعي وفي نسخة الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي ان كتب
امراته طالق فهي طالق سواء بعث الكتاب اليها او لم يبعث وان كان المكتوب اذا وصل اليك كتابي فقلت
طالق فام يصل لا يقع فان قدم على ذلك فجاء ذكر الطلاق من كتابه وترك ما سوى ذلك وبعث
الكتاب اليها فهي طالق واذا وصل اليها الكتاب ومحوه المطلق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذا بقي
منه ما يسمى كتابة او رسالة فان لم يبق هذا القدر لا يقع وان محي الخطوط كلها وبعث بالبيان اليها
لم تطلق لانه ما وصل اليها ليس بكتاب ولو جحد الزوج الكتاب وقامت عليه البينة انه كتب بيد افرق
بينهما في لقضاء الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة ان لا يكون مصدقاً معقولاً
على مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدقاً معقولاً وهو على وجهين مستبينة
وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه
وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشيء لا يمكن فهمه وقراءته ففي غير المستبينة
لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى لطلاق يقع الطلاق
والافلا وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى ولم ينو ثم المرسومة لا يغفلوا ما ان ارسل لطلاق بان
كتب اما بعد فقلت طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة وان علو
طلاقها نجح في الكتاب بان كتب اذا جاءك كتابي هذا فان طالق فالم يحجى اليه الكتاب لا يقع وان
كتب ناجاء لك كتابي هذا فان طالق وكتب بعد ذلك حوائج فجاءها الكتاب فقرأت الكتاب ولم يقرأ
يقع الطلاق وفي لفتاوى رجل اكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امراته وكتب فلانة بنت
فلان طالق لا تطلق امراته لان الكتابة من الغائب كالخطاب من الحاضر بحكم الحجة ولا حاجة ههنا وان
كتب الحوائج او لا ثم كتب بعدها اذا جاءك كتابي هذا فان طالق فجاء هذا الكتاب طلق وكتب
وسط الكتاب اذا جاءك كتابي كتب فوقه وبعده حوائج ثم كتب الطلاق وترك ما قبله طلق

درین شهر و عشرت انان
اگر منصفه الهی باشد برادر است
هوالمصوب درجه ای شود بنوا تو بفرود
اربعه اشهر و عشرت انان
مدته شش ماه و اربعه

مکتوب در بیان عدوت مخفی منها از دو مجاز به ابجد اشهر در عشر

مدد قسطنطين فيما ألوح بالبحرين
 ولا ياتوا خرمنا عراكا لمجدين
 غالباً وريد عشر الظهور تلالاً
 الحركه واليضا فان هذه المدة
 نصف مدة الحلي با دى الراى
 يظهر الحلي با دى الراى
 بحيث يبرأ من كل من يبرى
 انتهى والله اعلم - جرد الراى
 فغزبه القوى الواحشات
 محمد عبد الحى - كما رزقه من ذنبه
 الحى والخفى - استغفرت
 يوسف بن عبد الله - دين

عدم جواز خروج معتقه از مکان عدالت بنابر ضرورت

جلد ثانی

[illegible]

المصوبہ
کراڑیگان سکونت پریشان باہر
کے بغیر دولت خوں اتادن
و جان کر کریرگان باہر
نہج اوکلاقی رادہ است
غائب است یا اگر حاضر
آن ناما بغیر دولت
سکونت اخیام سکونت
خروج ادبطن معن
واما لہ بیرونی اگر کداسے
میانجا سکونت
مکان

واخرج البزار والطبراني في الاوسط
عن عائشة قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم اي الناس اعظم حقاً على امرئ
المرأة قال زوجها قلت اي الناس اعظم حقاً على امرئ
ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم
والبيهقي في سننه عن ابن عباس
في قوله قال والذكر والذكر
تستخف عن زوجها ولا تطعم امره
فامر الله ان يطعمها ويذكرها
فان ثبتت ولا يجوزها في المضاجع ولا
كلها من غير ان يذركا جميعاً
فان رجعت ولا ضمها ضمها
ميراثها ولا ضمها ضمها
كذا في الدر المنثور لعل ابن جرير
ما شاء الله علم باب الظهار
سؤال الظهار ميت جواب
الظهار ما يطلق شرع عبارات از
تنبه ذات زوجها اعفاسه
بأنها تميز ذات يشود وان كانت
طلاق بسوى أنها يكره كالراس
والوفاء الرقة باعضد اذا عفا
كتاب الطلاق
مما لم يرد في حق
كذا في النواحي والقاية في الكليات
ركن الظهار هو قوله لامرأته
انت على كذا ما منى او ما يقع
تقارن في اعادة منكره الى النكاح
اذا قال لها راسك على كذا ما منى
او وجهك او قبيلك او زوجك
يصير مظاهراً وكذا اذا قال
لها بذلك على كذا ما منى او
لربك او نصفك ونحو ذلك
من الاجزاء اذا ذكره فلا بد منه
البدن الا اذا ذكره فلا بد منه
عن جميع البدن كاليه والرجل
لم يثبت الظهار كذا في بعض
والسؤال في كذا ما منى
جوابه كذا ما منى
نقابة كذا ما منى
امى بدون على فان لم يرد
شيئاً لا يلزم في قوله
وان نوى ظهاراً فظاهر
سؤال

فهذه يقيم على ثلاثة انواع من القيم والفواحق فلما قال ذلك عندنا لا تخفق شروط البر فينبغي
ان يقول للاخ من ساعته انما قلت ذلك لاجل اليمين وهي برية من هذه الاشياء رجل قال
لامراته ان لم تكفني على هون من التراب فانت طالق ان استهان بها استهانته تعافا لظاهرها
لا يطلق المسائل في الفتاوى رجل قال لامراته ان لم اشبعك من الجماع فانت طالق ان جامعها
ولم يفارقها حتى انزلت لا تطلق ولو قال لامراته ان لم تكن فوجي احسن من فوجك فعلى كذا ان كانا
وقت ما قال لزوجه قائمين برمت المرأة وحذت الزوج وان كانا قاعدين برالزوج وحذت المرأة
هذه المسائل في الفتاوى وفي كتاب رزين رجل قال لامراته ان لم يكن ذكرى اشده من الحديد
فانت طالق لا تطلق لانها لا ينتقض بالاستعمال سكران قال لامراته ان لم يكن فلان ادسع
دبرامتك فانت طالق فهذا مما لا يوقف عليه فلا يقيم الطلاق ولو قال لامرأتين له ادسعا
فوجا فهى طالق يقيم على اجمعها وقال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله على اظهرها
ولو قال بن الطالق كالدرفهذه على المبانة في الجماع بر في يمينه وفي مجموع النوازل سئل شيخ
الاسلام عن قال لاخري غضباً اكر من سزاي دى كنم فكذا قال هذا على الاساءة في متعار
الناس يفعل ما يسمى ساءة ولا يقيم على الاساءة المشروعة لقوله تعالى وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا
سئل نجم الدين عن قال لامراته اى غررت بدري فم قالت له امرأته بعد ان انك شتمت
ابى يوم كذا فقال للزوج اكر يد ر تراخى كرمه ام فكذا يحدث لان شتم امرأته ايها على هذا شتم
لايها **الفصل الثاني في الكنايات** وهو مشتمل على سبعة اجناس الاول
في الحلال والحرام الثان في قوله دادة كبر الثالث في انكار النكاح الرابع في قوله تراكى تاسه
الخامس في الامر بالنهاي السادس السابع في متفرقات الكنايات **الجنس الاول**
في الحلال والحرام وفي شرح الشافى اذا قال لرجل لامراته انت على حرام وذلك في غير حال
مذكورة الطلاق ان نوى به الطلاق كان طلاقاً بائناً وان نوى ثلاثاً فثلاث وان نوى اثنتين
لا تصح الا اذا كانت امه وان نوى الظهار كان ظهاراً عندنا بحقيقة رحمه الله يوسف رحمه الله وان نوى اليمين
اولم ينوشها فهو ابلد لان نوى كذب فهو كذب في ظاهر الرواية وعلى هذا لو قال حرمتك على ابيك
من الاجزاء اذا ذكره فلا بد منه

من الاجزاء اذا ذكره فلا بد منه
البدن الا اذا ذكره فلا بد منه
عن جميع البدن كاليه والرجل
لم يثبت الظهار كذا في بعض
والسؤال في كذا ما منى
جوابه كذا ما منى
نقابة كذا ما منى
امى بدون على فان لم يرد
شيئاً لا يلزم في قوله
وان نوى ظهاراً فظاهر
سؤال

من الاجزاء اذا ذكره فلا بد منه
البدن الا اذا ذكره فلا بد منه
عن جميع البدن كاليه والرجل
لم يثبت الظهار كذا في بعض
والسؤال في كذا ما منى
جوابه كذا ما منى
نقابة كذا ما منى
امى بدون على فان لم يرد
شيئاً لا يلزم في قوله
وان نوى ظهاراً فظاهر
سؤال

نسوة اولم يكن له امرأة ان كانت له امرأة واحدة فقد ذكرنا وان كان له اربع نسوة طلقت كل واحدة تطليقة وهذا بخلاف الصحيح فان من قال مراف طالق وله امرأتان او اكثر يقيم واحدة وعليه البتة وسياق في كتاب الايمان في خرباب اليمين في الطلاق وان لم يكن له امرأة يلزمه الكفارة وفي فتاوى النسفي لا شيء عليه اذا احنت وفيما اذا كانت له اربع نسوة حكى فتوى شمس الاسلام الاونجندي والامام المسعودي ان كان له امرأة واحدة منهن والبيان ان الزوج وهو الاشبه وفيما ان يجوز التنازل سئل الامام النسفي عن من قال لا خير لاني من حرام اكر من اين زسر رايتك روينا تو باهم سعي كردو نتوانست ستمان فكتب چون سبب سوگند ياك روز بماند طلاق شود رجل قال لا خير حرجه بدست راست گيري بر تو حرام له اين كاست كرده فقال ذلك الرجل هزار بار و قد فعل ذلك الفعل يقيم واحدة ولو قال هزار و لم يقل باريق الثلاث ولو قال انت على حرام الف مرة يقيم واحدة سئل نجم الدين رحمه الله عن امرأة قالت تزوجها احلال خدای بر تو حرام قال اري اين زن بروي حرام شود فقال شود وعن شيخ الاسلام السبكي ينبغي للمفتي ان ينظر في سوال السائل ان قال قلت كذا هل يقيم يكتب نعم ان نويت وان قال كم يقيم يكتب يقيم واحدة ولم يتعرض لنية وانه حسن لانه طلاق في زعمه حيث سال عن كيفية فتاوى النسفي رجل قال حلال الله على حرام وما اخذت بيميني على حرام ان كنت فعلت كذا او قد فعل يقيم واحدة نوى ولم ينيها خولة او غيرها خولة قال رحمه الله وهذا يوافي ما تقدم ذكره قال ان فعلت كذا فحلال الله على حرام ثم قال بعد ذلك لا مراخران فعلت كذا فحلال الله على حرام ففعل احد هاتين ثم طلاق بائن ثم فعل الاخر قال الامام طهيري الدين رحمه الله ينبغي ان يقيم كما لو كان الثاني معلقا دون الاول ولو قال ان فعلت كذا اهرججه بدست راست گيرم بر من حرام قيل له هر زن كه بزني كزني قال نعم ففعل في ذلك الفعل ثم تزوج امرأة تطلق ولولوا او فليل وهر زن كه بزني كني ههنا لا تطلق لان قوله هرچه بدست راست گيرم منجز والثاني معلق فلا يصح العطف عليه وان عني الوصل وفيه تشديد عليه مع هذا لا يثبت لانه عطف على الباطل لان الاول طلاق منجز ولا امرأة له وافتى شمس الاسلام رحمه الله ان طلاقا اذا تزوج وفعل كيلا يلفو كلامه ولو قال كل امرأة في فهي طالق ان فعلت كذا ولا امرأة له وان نوى امرأة يتزوجها يصح ويكون بمنزلة قوله كل امرأة يكون في المسئلتان في مجموع التنازل وفي الفتاوى ولو قال لامرأة ان تزوجتك فحلال الله على حرام فتزوجها تطلق وسياق تامها في كتاب الايمان ولو قال منجز هرچه بدست راست گيرم بر من حرام ولم يكن له امرأة يكون ميمنا الا اذا عني به التعليق بالتزويج فيمنع جدير كانه قال ان تزوجت فما اخذت بيميني فهو على حرام وفي المحيط قال انت على حرام فلا تطلق ليس بشيء ولو قال انتي على الحرام او الخبز او ما كان محرم العين فهو كقوله انت على حرام الا ان ههنا اذا لم ينو فقد اختلف انه هل يكون ميمنا سئل نجم الدين رحمه الله عن من قال حلال احد على حرام وقال عنيك لهما ابل قال تطلق امرأته قسبي قال ان شربت المسكر فكل امرأة اتزوجها فهي طالق ثلاثا تشويبا في حال صباه ثم تزوج بعد بلوغه لا تطلق ولا يشكل فلو سمعت صهرته فقال دختر من بر تو حرام است بتلك اليمين فقال اري حرام است بر من هذا اقرار بحرمتهما والقول قوله ان اراد به الواحدة او الثلاث هكذا ذكر النسفي في فتاواه وقد ذكرنا قبل هذا ما يخالف هذا وهو مسألة صاحب البرسام فعلى قياس تلك المسئلة ينبغي ان لا يقيم وهكذا كان يفتي الشيخ الامام طهيري الدين رحمه الله لا يقيم رجل قال لامرأته يا من چنان كه باهه شهران نوى يقيم الطلاق وفي فتاوى النسفي

رجل خلع امرأته ثم تزوجها ثم قال لها بعد ذلك توبر من حرامی بدن خلع یحرم علیه **جنس آخر** فی قوله داده گیر و فی الفتاوی
امراة قالت لزوجه امرأه ده فقال لریج داده گیر او قال اد باد و کرد باد ان نوى یقع و یكون جعیا وان لم یبؤ ولا یقع
ولو قال داده است کردست یقع نوى او لم یبؤ ولا یصدق فی ترك النية قضاء ولو قال اده انکارا و کرده انکارا یقع وان نوى
ولو قال لها بعد ما طلبت الطلاق داد گیر و بؤ ولا یقع اخرى الا اذا نوى الاثنین ولو قالت لا کتفی بالواحدة فقال و گیر انی به
الاثنین من الطلاق طلقت ثلاثا هذا فی فتاوی النسفی ولو قال لها بعد ما طلبت منه الطلاق گفته گیر لا یقع وان نوى فی
الفتاوی لصغر امرأه قال لزوجه امرأه را آو دست باز دارا و طلعنی فقال الزوج دامتہ گیر او دست باز داشتہ گیر
یشترط النية فی الكل لكن فی قولها جعی و فی الباقی باین و فی مجموع النوازل لو قالت من بر تو طلاقم فقال الزوج همچنان گیر
اختلف المتقدمون والمختار انهما تطلق ولو قال همچنان ولم یقل گیر لا یطلق ولو قال فی الخلق فروخته گیر صم الخلع و سیا فی
فی فصل الخلع «لو قال مرا یله کن فقال یله کرده گیر ان نوى یقع رجل تزوج امرأه فقيل له چرا کردی فقال کرده ما کرده گیر
او نا کرده بری گیر یقع اذا نوى وقيل لا یقع وان نوى قال و بر یفتی لانہ انکار للنکاح فلا یقع علی ما بین و لو قالت مرا طلاق
ده فقال اگر از وی تو چنین است چنین گیر فلم تقل شیئا وقالت لا تطلق امرأه قالت لزوجه من بیکسو تو بیکسو فقال
همچین گیر لا تطلق المسائل فی مجموع النوازل و فی نواید شمس الاسلام لو قال لها ما حلفت بطلاقك اگر خورده ام
خورده گیر او قال ان تراوان مرا لا یقع شیء وان نوى ولو قال لامراة اجنبیه خوشتن بزنی من فقال داده گیر ان
نوت و هناك شهودهم و کذا فی العتق و ما یكون فی الجدل والهزل سواء ا ما فی البیع والابارة و کل ما یعلق بالمال بان
قيل لرجل بع هذه الدار من فلان اونی فقال فروخته گیر و قبل فلان لا یصح و کذا لو قال لا خور او لی کذا فقال مرا ده گیر لا یصح
ولو قال لا خور کا فروشدی فقال شدہ گیر یقهر او لو قالت لزوجهما بنزدیک من چرا مدی که من نون تو نیستم فقال الزوج فی
گیر لا تطلق ولو قال جنک ما زدا شتم از تو و نوى الطلاق قال الفقیه ابو جعفر یقع واحدة بانیه و قال غیره یقع واحدة
رجعیه والاولیهم و فی فتاوی النسفی لو قال لها ترا یله کردم او را کردم او دست باز داشتہ او ترا شتم لا یقع الطلاق ما لم یبر
و کذا لو قال ست باز داشتہ او را کردم و لو نوى الطلاق فی قوله را کردم او یله کردست یقع واحدة بانیه و فی قوله
دست باز داشتہ یقع واحدة رجعیه و اذا قون الطلاق بهذه الالفاظ نحو ان یقول دست باز داشتہ بیک طلاق بیکون
واحدة رجعیه و یكون العمل للطلاق ولا یصح فیہ اثنتین فی النکایات **جنس آخر** فی انکار النکاح فی لفتا و رجل قال
لامرأته تو مرا چیزی نباشی ههنا خمسة الفا لحد ها ما ذکرنا الثاني اذا قال لم یکن بیننا نكاح الثالث اذا قال لها لم اتردد
فلا یقع الطلاق فی هذه الالفاظ الثلاثة و ان نوى الرابع لو قال لا کاسه یعنی و بینک ان نوى یقع الخامس لو قال لها است لی
با مراة عند ها لا یقع وان نوى و عند ابعیضه یقع اذا نوى و فی الاجناس جمعوا انه لو قال لها لا نكاح بینی بینک شیء و لو نوى
سبیل لی علیک یقع و لو قال تو زن من نبیی لا یقع و لن نوى هو المختار و فی الحیث لو قال لم یبق بینی بینک شیء و لو نوى
الطلاق لا یقع و لو قال لها است لی با مراة ولم یبرها لا یقع و ان نوى عند ابعیضه و لو قال صرت غلام اراقی فی رضاء او سقط او
نفخت او نفخت النکاح تطلق اذا نوى و کذا لو قال علی سحرة ان کانت لی امرأه و هذا بالا جماع ذکرة الهمام السرخسی فی نسخة

مادر و سه ماه عدت وی بدادتم قال مادمت يك طلاق ثم قال ينسخ اخرين بدان گفته که نباید که معنی سخن اول انداخته
 باشی قبل یقع علیها ثلث وقيل یقع ثلثان احدهما بقوله بر خیز والثانی بالصريح ولا یقع بقوله وبخانه مادر و شیء فی المحیط عمل غم الدین
 عن قال لامرأته دادمت يك طلاق سرخویش کیر و روزی خویش طلب کن قال الطلاق الاول رجعی فان لم یؤیقره سرخویش
 کیر طلاقا اخر یقبل الاول رجعی ولا یقع بهذا القول شیء وان نوى به الطلاق کل طلاقا بانما ویصیر الاول مع الثانی باین جنس اخر
 وفي الفتاوی لو قال للرجل لامرأته ترا جنک بازداشتی او بهشتم او یله کردم ترا و پای کشاده کردم تفهنا کله تفسیر قوله طلقک
 عرفا حتی یکون رجعی او یقع بدون النية قال رحمه الله وقال الشیخ الامام ظهیر الدین رحمہما ان کل بائن ویشترط النية الا فی قوله بهشتم
 فانه رجعی من هذا الجنس خمسة الفاظ اربعة ما ذکرنا والخاص من درست بازداشتی وهذا تفسیر قوله خلیت سبیلک سنی
 لا یقع بدون النية وفي المحیط اذا قال بهشتم ولم یقل رزنی فان کان فی حال مذکرة الطلاق او الغضب لواحدة یملک الرجعة وان نوى
 بائنا او ثلاثا فهو كما نوى ان لم یؤیقره شیئا یقع واحدة یملک الرجعة تسعیل علی بن احمد رحمہما عن قالت له امرأته وهبت حتی منک جنگ
 از من بدادتم فقال جنگ بازداشتی قال ذلك ثلاثا خفت ان یقع علیها ثلاث تطلیقات قال بقیة ابوالدین وعنده
 یقع طلاق واحدة تسعیل غم الدین رحمہما عن قال لامرأته تجدد النکاح بیننا احتیاطا فقلت بین وجه المحرمه ونازعته فی ذلك فقال سوا
 این زن کان اینست که همچنین حرام میداری قال یکون اقرا بالحرمة ولو قال سزای این زن کان ان است که حرام داری ولو یقبل
 همچنین لا یکون اقرا بالحرمة هذه لعدم الاضادة بخلاف الاول لان قوله این زن کان تحقیق الحرمة منه ولو قال لامرأته دستاز من
 بازدارم فقلت بازداشتی بس طلاق فقال لزوجه من نیز بازداشتی ان نوى واحدة یقع واحدة وان نوى ثلاثا ثلث وان لم یؤیقره
 لا یقع ولو قال لها لا حاجتی فیک او ما اریدای او مرا بکار نیستی لا یقع وان نوى لو قال لم یبق بینی و بینک عمل ان نوى یقع وکذا لو
 قال لها بعدی و نوى یقع ولو قال نا استنکف عنک فقلت المرأة کالبزاق ان کنست تستنکف فارم به فقال لزوجه نف نف نف دوسری
 البزاق و قال رمیت و نوى الطلاق لا یقع ولو قال ست گران غریده بعیب بازدارم فقال بعیب بازدارم و نوى یقع الطلاق ولو قال بعیب
 بازدارم بغیر اتع لا یقع وان نوى فی المحیط قال شیخ الاسلام ابوالحسن محمّد بن ابی البراءة گران غریده بمن بازدارم فقال ادم و نوى
 الطلاق قال تطلق و یکون بمنزلة قوله الحق باهلك وهو یؤی الطلاق فی التجرد لو قال وهبتک لاهلک اولا یلک اولا ملک
 اوللا لزواج و نوى الطلاق ففی طالع سواء قبلوها ولم یقبلوها وکذا لو قال لها وهبتک لنفسک ملک اما لو قال لها وهبتک لاهلک
 او لاختک او ما اشبه ذلك لا یقع وفي فتاوی لنسفی لو قال لاخرم خلقت امرأتک فقال زبهر تو اولم یکن طلق ولا نوى لا تطلق
 امرأته ولو قال من قبل انها فعلت کذا ونسبها لی شیء طلقتمت و لو قال لها تو از من چنان دوری که مکه از مدینه لا یقع الطلاق
 بدون النية رجلی قال لاخر من تو بر تو هزار طلاقه است فقال له الاخر من تو نیز بر تو هزار طلاقه است انفی الشیخ الامام النسفی
 انه تطلق امرأته قال رحمه الله ولكن هذا فی رواية ابن سماعه رحمہما فی ظاهر الروایة لا تطلق و سیاق جنس هذا فی کتاب الاقراء
 امرأه طلبت الطلاق من زوجها فقال لزوجه لم یبق بینک و لک عندی طلاق قوم اذهبی فلهذا اقرار بالطلاق ولو قال لیس عندی
 طلاق یشترط النية امرأه قالت لزوجه اکرسه طلاق دادی مرا بمثل من از خانه تو بدون میروم فقال لزوجه شدی لک مجاری فلهذا
 اقرار بالطلاق الثلاث رجلی تسعیل عن امرأته بعد ما تشاجر قال بجانش ما ندیم او غف کردم او را کردم او بجانشی دام

اوجب انی کرده ام فی هذا یقع بدن النية وفي الواقي يشترط النية بمنزلة ما لو قال بعد جعلتک لله اوانت لله فان هنا ان فی العین
یقتی ولا فلا اما اذا قلت المرأة فی المشاجرة چون منتهی یامرها کن واعفونک ویا کثاده کن اذ اذوم کن فقال الزوج کرم یا خبیث
یا عفو کرم یا رها کرم یا ازادت کرم یا ماندم لا یقع الطلاق بدن النية لان هذا الجواب لسوالها وهی صلیت الفرة السائر فی مجموع
النوازل فی الحیط رها کرم بمنزلة قوله رها کرم دست باز داشت بمنزلة قوله دست باز داشت **جنس آخر** فیما یکون اقرار
بالطلاق وفيما لا یکون رجل طلق امراته واحدة او اثنتين قلیل له لا یتزوجها فقال وی نشاید مرا تروی دیگر نه بیند فهذا اقواله
الثالث فی فتاوی النسفی ولو قال وی مرا نشاید هم عمر او هرگز فتزوجت باخر ثم جلیت الیه یجوز له ان یتزوجها ولو قال لامراته
تومرانه شای تا قیامت ادهم عمر لا یقع الطلاق بدن النية ولو قال وی اشوی حلاله باید صارت مطلقة الثلاث فی فوائد
شمس الاسلام وفي مجموع النوازل لو قال میان فادیوارا هنین می باید لا یقع الطلاق بهذا وهذا علی سوء خلفها ولو قال لامراته
توجیه خویشتم بکن لا یکون اقرارا بالطلاق الثلاث اما لو قیل له حلیه نان بکن یکون اقرارا بالثلاث فانوی کذا لولا میان
ما راه نیست ان نوى الثلاث ثلاث وان لم یوشأ فلیس بشیء وكذا لو قال این ساعت میان ما راه نیست لیست بشیء بدن
النية الفصل الثالث فی الخلع وهو شتمل علی ستة اجناس الاول فی المقدمه الثاني فی لفاظ الخلع الثالث فیما
یصلح جوابا وفيما لا یصلح الرابع فی فساد الخلع الخامس فی التکیل بالخلع السادس فی التکیل فی بدل الخلع الجنس الاول فی المقدمه
الحیط قال طوائف الخلع طلاق بائن ینتقص به عد الطلاق وبه رد الارض عن رسول الله صلى الله علیه وسلم وعن عمر وعلى و
ابن مسعود رضی الله عنهم وقال الشافعی لا ینتقص به عد الطلاق وهو قول ابن عباس وفي الفتاوی للادام فخر الدین روح
الخلع والطلاق بال بمنزلة الیهین فی جانب الزوج وكذا العتق بال فی جانب المولی وهو معاوضة فی جانب المرأة والعبد
فی راعی احکام الیهین فی جانب الزوج حتی لو قال خالفك علی كذا ثم رجعت قبل قبول المرأة لا یصح رجوعه كذا الوفا للزوج قبل
قبول المرأة صح قبولها ویصح كلامه ان كانت المرأة فائبة فاذا بلغها الحرجان لها حیا لا یقبل فی مجلسها فكذا لو قال الزوج
اذا جاء فبدعت خالعتها علی ألف وقال اذا قدم فلان فقد خالعتها علی ألف یصح ویکون اقبول الی المرأة بعد حیثی الغد
والقدم فی مجلسها ولو شرط الحیا فی الخلع لا یصح شرط الحیا من جانب الزوج كما لا یصح فی الیهین من کل جهة یراعی احکام
المعاوضات فی جانب المرأة والعبد حتی لو ابعدت المرأة بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها الزوج علم برجوعها
اولم یعلم ویبطل كلامها بقیام احدهما ایها کان لا یصح كلام المرأة عند غیبة الزوج اذ لم یقبل احد كلام المرأة والعبد لا
یقبل لتعلیق والاضاة ولو اختلعت وشرطت الحیا لنفسها صح شرطها فی قولها یخفیة وقال صاحبها لا یصح وتکلم اصحابنا
فیما اذا قضی قاض بكونه فمخا هل ینفد منهم من قال لا ینفد ومنهم من قال ینفد وتکلموا فی لفظ البیع والشاء هل لا یبن
عباس فیہ قول قال بعضهم لیس فیہ قول وقال بعضهم فیہ قول هذا طلاق بائن بالاتفاق وقال بعضهم بخلافه وفي کل
موضع مدم فی لفظ الطلاق ان من جملة الکتابات حتی لا یقع الطلاق بدن النية وان قال لم انوال الطلاق ان لم ینکر بدلا
یصدق وان ذکر بدلا مثل لعن دهم ونحوه لا یصدق قال شیخ الاسلام خواهر زاده فی نسخة الخلع علی ربعة اوجه
اما ان خالها علی مهرها او علی بعض مهرها او علی مال اخر او خالها ولم ینکر العوض اما الاول وهو با اذا خالها

الدخول بماعلى مهرها ان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل لصداق وان كان مقبوضا رجع عليها بجميع المهر عند اصحابنا الثلاثة ثم ههنا مسألة صارت واقعة وهي ان المرأة في عرفنا اذا قالت بالفارسية خويشتن خريدم بكايدين عدت وكان البعض مقبوضا وهو المجلدون البعض نقل عن الامام فخر الدين انه لا يرجع والمراد بقية المهر وان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا وهو الف درهم لا يرجع عليها الا بالف درهم استحسانا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل المهر ولا يرجع عليها بشئ استحسانا الثاني اذا خالعا على بعض مهرها ان خالعا على عشرة مهرها ومهرها الف درهم ان كان بعد الدخول المهر مقبوض رجع عليها بمائة درهم وسلم الباقي لها في قولهم جميعا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل المهر عند البيهقيفة العشر بحكم الشرط والباقي بمقتضى لفظ الخلع لما بين وعندها لا يسقط عشر المهر وان كان قبل الدخول ان كانت قبضت مهرها عند البيهقيفة يرجع عليها بجميع درهمها استحسانا وفي القياس يرجع عليها بت مائة بدل الخلع وخمسائة بالطلاق قبل الدخول ان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل المهر عند البيهقيفة عن الزوج العشر بحكم الشرط وبرى عن الباقي بحكم الخلع الثالث لو خالعا ولم يذكر العوض ذكر شمس الأئمة السرخسي في نسخة انه يبرئ كل واحد منهما عن صاحبه وذكر الامام خواهرزاده ان هذا أحد الروايتين عن البيهقيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر فعليها رد ما ساق اليها من المهر لان المال مذكور عندنا بذكر الخلع وفي رواية عن البيهقيفة وهو قولها لا يبرأ احدهما عن صاحبه ولا يبرأ عن نفقة العدة وثلاثة السكني في قولهم جميعا الا اذا شرط ذلك في الخلع واما نفقة الولي هي ثلثة الضاع فلا يقع البراءة عنها ان لم يشترط في الخلع بالاجتماع وان شرط ان قت لذلك فاستثنى نحوه جاز وان لم يوقت لا يجوز ولا يقع البراءة عنها ولو قالت خويشتن خريدم بهر حتى كد مرارتك لا يبرأ عن نفقة العدة تزوج امرأة بمهر مسعى شتم طلقها باثنا ثم تزوجها ثانيا على مهر اخر ثم اختلف على مهرها يبرأ عن المهر الثاني دون الاول وكذا لو قالت خويشتن خريدم ان تزوجكايدين وبهجه حقا كد مرارتك لا يبرأ عن المهر الاول هل يبرأ عن دين اخر سوى المهر اختلفوا على قوله البيهقيفة والصحيح انه لا يبرأ الرابع اذا خالعا على مال اخر سوى المهر بعد الدخول ان كان المهر مقبوضا لا يرجع عليها الا بمائة الخلع في قولهم جميعا وان لم يكن مقبوضا رجع عليها بدل الخلع وسقط عنه جميع المهر عند البيهقيفة خلافا لهما وان كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا رجع عليها بدل الخلع ولا يبرأ من المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند البيهقيفة وبهذا الفصل نبين ان ما ذكره من جواب الاستحسان فيما اذا خالعا والمرأة مدخول بها والمهر مقبوض قول البيهقيفة رحمه الله ولو خلع الاجنبى مع الزوج بمال نفسه صح الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج لانه لا ولاية للاجنبي في اسقاط حقها والمهر حقها هذا في نسخة شمس الأئمة السرخسي والمباراة كالمخلع عند البيهقيفة ومحمد رحمه الله والطلاق على مال ذية وامتناع البيهقيفة والصحيح انه لا يوجب البراءة ولو كان الخلع بلفظ البيع والشراء اختلف المشائخ على قول البيهقيفة وعدت هما الجواب فيه كالجواب في الخلع الكل في نسخة الامام خواهرزاده **جنس اخر** في لفاظ الخلع وفي فتاوى النصف جلد ۱ لامرأة خويشتن مي خري بمهر ك ونفقة عدت ك فقالت خريدم ولم يقل الزوج فزوجتم لا يصح الخلع بكالاتفاق ولو قال لها خويشتن خريدم بمهر ك ونفقة عدت ك فقالت خريدم ولم يقل الزوج فزوجتم لا يصح الخلع وبه اخذ الفقيه بوالليت في النوازل فقد ذكرنا جواب شمس الأئمة السرخسي في كتاب النكاح ولو قال لها خويشتن اذن من بخري فقلت خريدم فلم يقل الزوج فزوجتم ان ذكر جلا

معلوم بان قال خویشتن بخوبیکا بین و نفقه عدت او بالآخر معلوم صح الخلع وان لم یدکر بدل الخلع او ذکر مجهولا لایصح الخلع
وهی مرآة کذا اجاب الفقیه صرح فی النوازل وهكذا اختار الصدرا الشهدی ر فی الفتاویٰ وبه یفتی ان ذکر الایام الاستاذ انه
خللاق وکذا لوقال بالعربیۃ اشتری نفسک منی فقالت اشتریت لا تطلق وهذا بخلاف قوله اخلع نفسک منی فقالت
اخلعت ولم یقل الزوج قبلت صح الخلع لان قوله اخلع مریا بطلاق بلفظ الخلع والزوج یملک ذلك ببدل و غیر بدل اما قوله
خویشتن بخرا واشتری مریا بالمعاوضۃ نوع منه قال رضی الله عنه والتصرفات ثلاثۃ البیع والنکاح والخلع النکاح ما ذکرنا
فی کتابه والخلع قد ذکرنا والبیع لایصح فی لوجر الثلاثۃ ولوقال لها خویشتن بخرا فقالت خویشتن بخردیم بهزارد رم صارت
مبتدأة ولا یصح الخلع مالم یقل الزوج بعدت و سیان تام هذا بعد هذا وفي الفتاویٰ الصغری لوقال لها خلعتک فقالت قبلت لایصح
شیء من المهر والطلاق وقع بقول الزوج لا بقولها ولوقال لها بعتک مالم یقل اشتریت لایصح الطلاق وکذا بالفارسیۃ ولوقال
لها خلعتک فقالت قبلت یصح الطلاق ویصح البراءۃ ان کان علیه مهر وان لم یکن علیه مهر یجب عنہا رد ما ساق من المهر
الیها لان المال مذکور عرفا یدکر الخلع ولا یسقط نفقة العدة فی قوله لها خلعتک الواقع باین وانما یصح ان تلوی قبلت المرأة
اولم یقبل ولوقال لم أعن به الطلاق صدق دیانۃ وقضاء ولوقال خلعتک علی کذا وهو معلوم لایصح مالم یقبل واذا قبلت
لوقال لم أعن به الطلاق لایصدق قضاء ویصدق دیانۃ الكل فی الفتاویٰ الصغری ولوقال بان خلع کردم او خردیم فروخت
کردم والمرأة منکرۃ یصح الطلاق باقرار الزوج وهذا اذا لم یکن سبق خلع اصلا فلا یسقط خلع فاسد فقال هو بناء علی ان الخلع
صحیح قال الامام الاستاذ ر لا یصح وقال الامام النسفی ر یصح وتواضعت انی لک الخلع فقال بان خلع لایصح عندا لكل ولوقال جلدی
کردیم بان خلع لایصح به شیء وفي المحيط صورة الخلع بالفارسیۃ ان یقول المرأة لزوجها خویشتن از تو بخر کاین که مراست وبهر
نفقه عدت که مرا واجب شود برتوسیس طلاق انتم بیک طلاق فیقول الزوج انهجیدم ترا از خویشتن باین شرطها
نوع منه وفي مختصر القدوری لوقالت لزوجها اخلعنی علی ما فی یدی او من المال ولم یکن فی یدها شیء بدت علیه مهرها
ولوقال اخلعنی علی ما فی یدی وفي بیتم من شیء ولم یدکر المال ولم یکن فی یدها شیء لا شیء علیها کما لو اخلعت علی شیء لایصح له
اصلا وان کان فی یدها او فی بیتها فی ثلاث الساعۃ فذلک الزوج وفي المجامع الصغیر لوقالت اخلعنی او طلقنی علی ما یدی من
الداهم لیس فی یدها شیء فانها تعطیه ثلاثۃ دراهم کالاقرار والوصیۃ فی الفتاویٰ رجل خلع امرأته بالمها علیه من المهر
ظانمۃ ان لها علیه بقیۃ المهر ثم تذاکرانه لم یبق لها علیه شیء من المهر وقم الطلاق علیها بمهرها فیجب علیها ان ترد المهر
ان كانت قبضت ولا برقی الزوج اما اذا علم ان لامهر لها علیه بان وهبت صح الخلع ولا ترد علی الزوج شیء کما اذا اخلعها علی ما فی
هذا البیت من المتاع وعلما انه لا متاع فی هذا البیت وعلی هذا الوباۃ الزوج منها تطلیقۃ بمهرها والزوج یعلم انه لیربق
علیه شیء من المهر واشترت هی یقیم الطلاق عجائز رجعا ولا ترد علی الزوج شیء رجل قال لامرأته خویشتن خردیم ر من فقالت
خردیم وقال الزوج فروختم یقیم تطلیقۃ باینۃ ولا ترد ما قبضت من المهر هو المختار فان لم یقبض بری الزوج وقد مررت المسئلة
فی المقدمۃ امرأة قالت خویشتن می خرم فقال الزوج فروختم فهذا کقولنا خویشتن خردیم وفي الفتاویٰ فی باب البأقوال المرأة
اشتریت نفسی منك بما اعطیت او قال اشترت نفسی بما اعطیت و ارادت به الا حجاب دون العدة فقالت اعطیت یقیم وفي المحيط

وان قالت بانفارسیه تخرمی والمسئله بحالها یصح ولا ینوی لانه لا یجاب وضعا ولو قالت خرم لا یصح ولا ینوی لانه للعدۃ فاما
 فی العربیه تلفظهما واحدا قال فیم الدین النسخی رخصی لیس للایجاب بل للاستفهام ولو قالت هر حق که مرا برتست خریدم
 لا یصح ما لم یقل به هر حق الا اذا جرت العاده وعلیه الفتوی لو قالت خویشتن خریدم فقال الزوج من فروخته ام فهذا کقولہ
 فروخته وفي النوازل رجل قال لامراته کل امرأة تزوجها فقد بعث طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأه فالقبول ایها بعد
 التزوج فی المجلس كما اذا خالعا وفي الأصل اذا قال الرجل لامراته خلعتک علی نصف درهم او باراتک او طلقک بالف درهم
 فالقبول ایها فی مجلسها وفي تجرید والزیادات لو قال الزوج لها اذا جاء غد فقد خلعتک علی نصف درهم فالقبول ایها
 بعد یحیی الغد وکلنا لو قال لها خلعتک ان دخلت الدار فالقبول عند دخول الدار وهذا بناء علی ان الخلع من جانب الزوج
 یمین وتعلیق الطلاق لقبولها حتی لا یملك الزوج الرجوع ولا یبطل بقیامه اما یبطل بقیامها ویصح حال غیبتها فانها خیر
 القبول والرد فی المجلس فیصح تعلیقها بالشروط وضافتها الی وقت فی المستقبل ویشتط الطلاق منها عند وجود الشرط
 وعند مجئ الوقت علی ما صرح الخلع فی جانبها یعتبر بالقبول فی باب البیع حتی یملك الرجوع قبل قبول الزوج ویبطل بقیامها
 وقیامه عن المجلس لا یتوقف حال غیبة الزوج ولا یصح تعلیقها بالشروط ولا اضافتها الی وقت فی المستقبل ویبطل علی هذا
 اذا شوط المرأة لنفسها خیارا فی الخلع قال بو حنیفة رحمه الله لا یجوز ولو شوط الزوج لا یجوز ان یجمعا
 رجل امرأته یعنی ان تشتري لراسل لمشوی فاشتريت فقال لها الزوج سر خریدی وزعمت انه یسال عن الراسل مشوی
 فقالت خریدم وقال الزوج بفروخته لا یصح الخلع وکلن ان نزل الطلاق یقع ورجل قال لامراته اختلعي نفسك بمهرک ونفقة
 عدتک ولفظها بالعربیه حتی قالت اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة وباراتک منهم من قال لا یصح کل بیع قال لصد الشہید
 فی الفتاوی الصغری وبه یفی وکلنا لو لفظها ان تبرع الزوج عن المهر والنفقة وهذا یدل علی ان المدیون اذا لقن رجل مدین ان
 یبرأه عن الدین بالعربیه لا یصح انما قبل للزوجة خویشتن خریدی من زوجک بکذا فقالت خریدم اقبل للزوج فروخته
 فقال لا تم قال فی ذلك المجلس فروخته لا یصح الخلع وکلنا لو قال الزوج للمرأة خویشتن تجری بکین خریدم
 وبعدت فی ولم یقل الزوج بعد ذلك شیئا لا یقع بهذا شیء امرأة اختلعت وهو ینسب الکر باس فقال الزوج خلعتک ان لم یطل
 الکلام صح وقیل وان طال اذا کان کلامهما یتعلق بالخلع وان اختلفا وهما یمشیان کان کلام کل واحد منهما متصلا بالآخر
 صح الخلع وان لم یکن متصلا لا یصح ولا یقع الطلاق ایضا ولو اختلفا قالت المرأة الخلع بیننا صحیح وقال الزوج قمت ثم خلعت
 القول قوله وهو انکار الخلع امرأه قالت لزوجها خویشتن خریدم بعدت وکابین فقال الزوج فروخته کثیر صح الخلع اذا سراد
 الزوج التحقین امرأة قالت لزوجها ان من سیر شدی خویشتن خریدم فقال الزوج فروخته الخلع صحیح اما اذا قالت اگر
 سیر شدی خویشتن خریدم فقال الزوج فروخته ان ذکر علی وجه المجازاة بان جرى بینما ما یوجب ذلك کان الخلع صحیحا
 وان اذله به التعلیق لا یصح ما لم یقل الزوج اری سیر شده ام رجل قال لامراته بعث منك تطلیقه فقالت اشتريت منك بیع
 مجانا جمعا وهذا قول ابی بکر الاسکاف رحمه وقال بعضهم رد المهر وذكر بعد هذا عن ابی لقاسم الصغار انه اذا لم ینکر المال
 الطلاق رجعی كما قال ابوبکر الاسکاف فی النوازل وفي المحیط لو قال بعث منك نفسك فقالت اشتريت یقع باینما ولو قال

لامراته مرفوض حق ان زدو سوائی ہاں طلاق کہ ترا بسوی من است فقالت فروختم فقال خريد ملحقث ثلاثا كما اذا قال لها طلاق
عندی من الودیعة دخل كل دویعة لها عند غیر ان القاضی الامام رح يقول فایقع الثلاث اذا نوى لزوم المرأة الثلاث وفي
المنتقى جل قال لامراته بعض منک تطليقة بثلاث آلاف درهم فقالت اشتریت ثم قال ثانیاً وثالثاً وقالت المرأة اشتریت
والزوج يقول ردع به التکرار لا یصدق ویقع ثلاث تطليقات ولا یجب علیها الاثنته آلاف درهم لانه لا یجب المال بالثانی والثالث
وهو صریح فیلحق ابائنا ولو قال لها بعد الخلع دامت سه قال الامام النسفی رح ان نوى ثلاث ملحقث ثلاثا لان المضمر
فی هذا اللفظ صریح الطلاق ولو قال لها قد خلعتک ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال لها خلعتک علی مال علی من المهر
قال لک ثلث مرات فقالت المرأة قبلت او رضیت ملحقث ثلاثا لانه لم یقع الا بقبولها ولو قال لها قد بارک قد بارک اناک
قد بارک ولم یم شیاً فقالت رضیت او اجزت فهي ثلاث بغیر شیء ولو قال قد خلعتک نفسی منک بالثلاثة درهم ثلاث
مرات فقال لزوم اجزت او رضیت کان ثلاثا بثلاثة آلاف درهم الكل فی المنتقى وفي الزیادات فی کتاب العتاق رجل قال
لعبدین له احد کما حر بالثلاثة درهم احد کما حر بمائة دینار فقبلوا مات هو وجب ما لان علیها ولو قال لغيره بعت عبدی منک
بالثلاثة درهم ثم قال قبل لبقول بعت عبدی منک بمائة دینار فقال قبلت لا یلزم المائة وانما یلزم المائة لثانی وقد الخلع بافرسیة
صارف ولغة بمرقند حضورها رجل قال لامراته خویشتن ان من غیر کبکلا وکر ثلاثا فقالت خريد م فیقع ثلاث بالاموال
الثلاثه ولو قالت خویشتن خريد م بالثلاثة وکر ثلاثا فقال لزوم فروختم یقع ثلاث بالاموال الثلاثه ایضا کما اذا قال لولدت
طالق ثلاثا علی نف درهم انت طالق ثلاثا علی مائة دینار فقالت قبلت یقع الثلاث بالمالین کذا ههنا وعن ابی یوسف رح
انه فرق بین جانب الزوج وجانب المرأة فی جانب الزوج کلا لا یجابین باق وفي جانب المرأة لا حتی قال ملقتک علی المالین
یتوقف علی قبولها رجل قال لامراته من خویشتن ان توخریدم بعدک وکابین فقالت المرأة فروختم ونوى الطلاق نکاحی مجموع
النوازل انه یصح الخلع وقال اکثر اهل العلم لا یصح وبه یفتی قبل للمرأة اشتریت نفسك بتطليقة بكل حق ینکح للنساء علی
الرجال من المهر ونفقة العدة فقالت اشتریت وقیل للزوج بعت فقال بعت هم الخلع وان لم یقولوا لها اشتریت نفسك
من وبه یفتی وفيه اختلاف المشایخ المسئلة فی فتاوی النسفی وقیه ایضا لو قال لزوم فروختم ولم یقل فروختم هم الخلع
وفي مجموع النوازل رجل تزوج امرأة فقال عند رجل مران لا تشتری بثلاثین درهما فقال ذلک لرجل ان اشترتها بمائة
درهم هل بعت منی قال نعم لا تحرم علیه وفي فواید شمس الاسلام رح امرأة قال لکابین خريد م فهذا بمنزلة علو قالت
یکابین خريد م وفي فتاوی لصغری لو قالت المرأة لزومها اهرحقی که مرابده ست تست خویشتن خريد م لا یصح الخلع
وان اقص به جواب لزوم اموالها بهرحق ینکح خلعاً الا اذا اجرت العادة انهم یریدون بذلك بهرحق وفي مجموع
النوازل لو قالت المرأة خویشتن خريد م بعد نف بمنزلة قولها بنفقة عدة ولو خلعتها بكل حق لها علیه لها نفقة العدة
وفي نکاح فتاوی لصغری لو اختلفت علی ان لا سکنی بها لا یصح ولو اختلفت علی ان مؤمنة السکنی علیها بان ینکح
بینا یفتی فیهم ولو اختلفت علی ان لا نفقة لها واختلفت وابعانته عن النفقة صح الجنس الثالث فیما یصلح
جواباً وینا لا یصلح امرأة قالت لزومها اخلعنی وقالت خویشتن خريد م فقال لزوم فروختم فحبها لها انت طالق صار بطله

قوله خلعت حکماً ذکر فی النوازل والفتوی علیہ ان اراد به الجواب يكون جواباً ولو قال فروختم بیک طلاق يكون جواباً بدین النية
قال الامام الاستاذ محمد بن النبی قوله انت طالق اویک طلاق پای کشاده کردم جواب بدین النية قال فی محیط هکذا فتوی
شمس الاسلام الا ورجل فی هوا الصمیم ولو قال مست کو تاه کردم فی فتاوی النسفی نه لا يكون جواباً وان نوى لزوجه الطلاق كان
هنا يقع عليها اثباته وقيل جواباً ذ انوى ان يكون جواباً وكذا لو قال دست باندا شتم وكذا فی كل لفظ لا يجتمع معنى الشتم ولو قال
فروختم بیک طلاق رجعی يكون جواباً ويكون بانما ویلنی قوله راجعاً صله فی الزیادۃ انما قال لا صرته انت طالق تطليقة بانه املاك
الرجعة یقع واحدة بانما ویلنی قوله املاك الرجعة ولو قال العی خویشتن خریدم فقال لزوجه طلقك واحدة للسنة یقع الرجعی امرأه
قالت لزوجه خویشتن خریدم بیک طلاق فقال لزوجه فروختم لا یقع الطلاق ما لم یقل المرأة خریدم رجل قال لامرأته خویشتن
از من بخریدت وکابین وبهر حق که منان ماند کردن شیوان بود فقال خریدم صحیح الخلع بدین ان یقول لزوجه بیعت امون قال
خویشتن بخریدم لم یذكر الجمل فقال خویشتن خریدم بعدت وکابین لا یصح الخلع ما لم یقل لزوجه بیعت فی فتاوی النسفی والفتاوی
لو قال لها بیعت منك محرک تطليقة فقالت اشتريت یقع بانما ویلنی ولو قال اشتريت محری منك بتطليقة فقال اشتريت وقوله
بیعت منك تطليقة فقالت اشتريت یقع جميعاً وانما ولو قال لها بیعت منك طلاقك بمحرک الذي علی فقالت طلقك
نفسی یقع الطلاق یا بما بمهرها بمنزلة قولها اشتريت ولا یشرط النية ههنا عند الكل رجل قال لامرأته بیعت منك ثلاث
تطليقات بمهری وشفقة عندك فقالت المرأة عجیبه له بیعت ولم یقل اشتريت بانما عتلاب بکراً لا سکاوت روحاً قال نفیة ابو الیث
لا یقع شیء هو المختار قال فی محیط قول نفیة انی بکراً حبسنا امرأة قال لزوجه اخلعی علی کذا فقال فعله او اجزت يكون خلعا
رجل قال لامرأته بیعت منك تطليقة بمهری فقال عجان خریدم صحیح الخلع وهذا المبالغة وفي محیط دونه بوسیدان عن ابی یوسف
اذا برأت المرأة دونها المأله علی ان یطلقها فقل ذلك جازت البراءة وكان الطلاق بائناً وكذا لو خلعت له ما لم یخلع ذلك
ولو قال طلقنی علی ان اؤخر مالی عليك فطلقها فان كان للتأخیر غایة معلومة صح التأخیر وان لم یکن لا یصح التأخیر والطلاق
رجعی علی كل حال كذلك لو طلقها علی ان تبریه عن الالف التي کفل بهاها من فلان فالطلاق بائن ولو قال العی المرأة اختلعت
او اشتريت نفسی فقال لزوجه نیک اصدا لا يكون جواباً ولو قال لزوجه فروختم کابین وصددرم دیگر فقالت المرأة نیک امدیم
الخلع وفي مجموع النوازل ولو قال العی خویشتن بخریدم لزوجهی ونفقة حدی دادی فقال لزوجه ارى وقعت الفرقه ولو قال العی
بینم لا یقع وكذا قوله بین یرفتم لا يكون جواباً ولو قال نعم او بلی المختار انه جواب ولو قال خویشتن خریدم فقال لزوجه او کنون لا یقع
الطلاق ولو قال اشتريت نفسی فقال بکرم خویشتن فروختم صح الخلع وفي الاصل اذا اختلعت بکرمها او بکرمها او بکرم اجنبی صح الخلع
وبطلت التسمیه وترد المهر المقبوض ولو قال خویشتن از توبسه باره شتم فقال الزوج رستی ان اراد بقوله رستی لا جازة
وقم ثلاثاً لا نفی واحدة رجعية المسئلة فی النوازل ولو قال بیعت منك امرأه بالف درهمان اختارت نفسها فی المجلس
وقم الطلاق ولزومها المال امرأة قالت وهبت لك محری ثم قالت له عوضنی فقال لها عوضتك ثلاث تطليقات طلقت
ثلاثاً امرأة قالت خویشتن خریدم فقال لزوجه بطریق الاستهزاء وارهان فروختم صح الخلع والجحد والمهرزل المقصد وعدم
القصد فيه سواء المسائل فی الفتاوی امرأة قالت خویشتن خریدم بعدت وکابین فقال لزوجه فروختم بیک طلاق بن نوت المرأة

اشترى ثلاث تطريقات صم الخلع ويكون جوازا وان قالت ما نويت يصير الزوج مبتدئا بعد ذلك ان قبلت المرأة صم الخلع ووقع ثلاثا وان لم يقبل لا يقع شيء ولو لم يقبل هكذا لكنه قال ان طالق ثلاثا ونوى الجواب وهي نوت واحدة لا يصح الخلع ويقع ثلاثا الجنس الرابع في فساد الخلع على فتاوى الصغرى امرأة قالت خويشتن خريد مكن او قال الزوج فروختم ثم قال عنيت غير هذا لا يصدق قضاء وفي فتاوى النسفي ان الشهود عدلين ان المرأة اذا قالت خويشتن خريد مكن او قال الزوج فروختم بها فزوجته بالعلم وشهد شاهدان على ذلك ان سمع القاضي فروختم بالخلع يقضى بحكم الخلع ولا يلتفت الى شهادة الشهود اما اذا قال لم اتيقن انه تكلم بالخلع او بالفاء وهم شهدوا انه تكلم بالفاء يقبل شهادتهما ويحل الخلع ولو شهد بعض اهل المجلس انه قال بالتحقيق يقضى بشهادتهم ولو لم يكن هكذا ولكنه قال يندقب فروختم ان قال بعد لا فراق عن مجلس الخلع لا يصدق ولو اشار الى يندقبائه او الى خشب عند قوله فروختم ثم قال عنيت به ذلك الخشب او يندقباي لا يصدق ايضا ولو اقام الزوج البينة انه باع راسا لعمارة او قال فروختم بالفاء بمثل فروختم يعقل وقدت النار او فروختم يقبل ولو اقامت المرأة البينة بمعارضة قبيتها او قال صاحب المحل وعندى ينبغي ان يكون بينة الزوج اولى ولو قال فروختم يصدق ايضا والقول قوله معا يمين والبينة بينتها والقاضي الامام والا امام خالي رحمه الله لا يجيبان لهذه النوع من المسائل دفعا تحيلهم واسه اعلم الجنس الخامس في ترك الخلع بالخلع وفي فتاوى رجل قال لاخر طلق امرأتى فطلقها المأمور بضرها ونفقة عدتها اياها على مهرها ونفقة عدتها قال الفقهاء ابو جعفر بن عيسى بن مخرمة كانت او غير مخرمة وقال ابو بكر الاسكاف لم لا يجوز مطلقا مخرمة كانت او غير مخرمة خولة به اخذ الفقهاء ابو الليث وبه كان يفتي الشيخ الامام طهير الدين بن زنجي وكل رجلا بان يخلع امراته اذا اعطت ثبائنه فندعت القبا على الوكيل وجعل الخلع بينهما فلما راي القبا اذا لا بطانة له فالخلع غير صحيح وكذا اذا كان له بطانة ولكن ليس له ثبائنه فاما اذا لم يكن له احد لكمين فالخلع صحيح وفي الزيارات اذا قال لها انت طالق ثلاثا نحن الفقهاء قبلت الواحدة بالعلم لا يقع شيء وذكر في وكالة الاصل وكل رجلا بان يطلق امراته ثلاثا بالعلم فطلقها واحدا بالعلم جائز لانه لا خلاف في خير فاما صوم الزوج مع المرأة فيعتد به صحته على المطابقة بين الايجاب والقبول صورة ومعنى ولم يوجد ولو ان قوله صاحبنا الى رجل وزعموا ان امراته وكلتهم باختلافها فخلعها وانكرت التوكيل فضمنوا بذلك الخلع والطلاق واقعه وان لم يضمنوا اذا ادعى الزوج انها وكلتهم ووقع الطلاق وهي على حق وان لم يقبل ذلك فالطلاق يقع وفي الاصل عن محمد بن زكي بن الصبي لم تنو على الخلع صحيح وما يتصل بهذا خلع الفضولي لا بد فالخلع البتة الصغيرة مع زوجها على مال لم يصح يعني لم يجب بدل الخلع على الصغيرة وهل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح انه يقع ولو اختلفت الصبية مع زوجها بالعلم على مال فالطلاق واقعه ولا يجب المال فان ضمن الاب بدل الخلع صح الخلع كالخلع مع الاجنبي ولو خلعهما على نفقتهما وقبل الاب الخلع ولم يضمن الاب كذا رواية في هذا عن محمد بن واختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق ما لم يقبل الصغيرة قال بعضهم يقع لقبول الاب ويجب المال على الاب لان عبا ربه كعبا رتهما وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يجب المال على احد من الخلع على صلتهما وعلى مال اخر سوا وهو الصحيح اختلفت الامة من زوجها او طلقها على جعل يقع الطلاق ونواخذت بالجعل بعد العتق وان اختلفت باذن المولى تبع المدا بوقدام الولد كالايسة الا انها توريان البذل من كسبها اذا كان باذن المولى والمكاتبه لا تفرغ اخذها بعد العتق فاذا اختلفت الامة

وجملته انه ان سمي ما ليس بال متقوم لم يجب شيء وان سمي شيئا موجودا معلوما يجب السمي ان سمي مجهولا له مستدركة فكذا
وان نكحت الجاهل او تمكن الخطر بطلت التسمية وتروما قبضت من المهر وتحل طلق امراته على جعل بعد المخلع في العدة وقم
الطلاق ولا يجب المال اما وقوع الطلاق فلا نصريح فليحق ولو طلقها على مال وخلعها بعد لطلاق الزوجي يصح ولو طلقها بمال ثم
نخلعها في العدة لا يصح ولو قال لها بعد البينة خلعتك ينوي الطلاق لا يقع شيء ولو اخلعت مع زوجها على نفقة عدتها ومهرها
على الزوج عشرين درهما نقل عن الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين انه يصح ويجب على الزوج عشرين درهما وما يوافق هذا
في الاصل امرأة اخلعت على دار على ان يردها الزوج عليها الف درهم لا شفعة فيها قال رحمه الله وهذا يدل على ان ايجاب بدل
المخلع على الزوج صحيح وفي صلح القدري لو ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال بذل لها المهر بهذا يدل على ايجاب
بدل المخلع على الزوج لا يصح فوجه التوفيق بين الروايتين انها اذا اخلعت على عوض يجوز ايجاب بدل المخلع على الزوج ويكون
مقابلا لبذل المخلع وكذا ان خالعه ولم يذ كن نفقة العدة يجوز ايضا ويجوز تعدد نفقة العدة اما اذا خالعت على نفقة العدة ولم يذ كن
عوضا اخر ينبغي ان لا يجب بدل المخلع على الزوج **نوع منه** المرأة اذا اخلعت مع زوجها ثم اقامت البينة على زوجها انه طلقها
ثلاثا او اثنان قبل المخلع بغير استدراك المخلع والتناقص لا يمنع قبول البينة ههنا في بيوع الجامع الصغير وفي الاصل مطلقة
النتين اذا قالت لزوجها طلقني ثلاثا على الف درهم فطلقها واحدة عليها الف والمخطط اذا قال لزوج كان المخلع بينا مرتين
وقالت ثلاثا حتى عن شيخ الاسلام على بن محمد بن الاسمجي ان القول قول الرجل وحكي عن الدين ان كان يقول ان كان
هذا بعد نكاح جرى بينا فادعت المرأة ان النكاح لم يصح لانه جرى بعد المخلع الثالث قال لزوج بعد المخلع في القول
اما اذا لم يتزوجها ويريد ان يتزوجها وهي تقول ليس لك ان يتزوجني فقول قولها ولا يجوز النكاح وفي الفتاوى رجل تزوج
امراة على مهر مسمى ثم طلقها طلاقا باثنا ثم تزوجها ثانيا على مهر اخر ثم اخلعت مع زوجها على مهرها برئ الزوج عن المهر الثاني
دون الاول وكذا لو قالت بالفارسية خولشتن خريدم از تو بكاين وهم حقها كه مرارست لا يبرء عن المهر الاول في مجموع
النوازل لو قال لها بعث منك تطليقة بجميع مهرك وبجميع ما في بيت غير ما عليك من القبيص فاشترت كان عليها سوار
وخلى الف كسوتها وخلعها ما استثنى والم يستثنى لها **نوع منه** امرأة اخلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها على
ان يمسك لها منه ثلاث سنين وعشرين نفقها هم المخلع وتجبر على ذلك ان كان مجهولا فان تركت على زوجها وموت
فللزوجة ان ياخذ قيمة النفقة منها ولها ان تطالبه بكسوة الصبي ما اذا اخلعت على امساك الولد بنفقة وكسوتها ليس لها ان
تطالبه بالكسوة وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد ضيعا او فطما ولو اخلعت على درهم ثم استلجها بالدرهم
حق توضع الولد يصح في الرضيع ولا يصح في الفطيم يعني لو استلجها امراته بعد المخلع لمسك الولد الفطيم بنفقة وكسوتها وفي
المخطط ذكر من سمعت عن محمد في امرأة اخلعت من زوجها ما لها عليه من المهر ورضع الولد الذي هي حامل به اذا ولدته المنتين
نجاز فان مات اولم يكن في بطنها ولد منه فانها يردي قيمة الرضاع ولو مات بعد سنة تزود قيمة رضاع سنة ولو اخلعت
على ان تمسك الولد الى وقت البلوغ صح وهذا اذا كان انثى اما في الابن فلا يصح لانه يحتاج الى معرفة ادا الجوار النخلق
بأخلاقه فان اذ اطل مكث مع الام يتخلق بأخلاق النساء وفي ذلك من الغش ما لا يخفى فان تزوجت ام فلا يلان ياخذ الولد

منها وان اتفقا لا يترك عند هذا وينظر الى جرم مثل مسالك الولد في تلك المدة ويرجع الزوج عليه بانكسار وانما يصح الخلع على اصل مسالك
الولد فابين المدة فان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا او قطيعا وفي المتن ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة ويرضخ
حولين امرأة اختلعت على مسالك الولد وارضاع الولد سنتين فصات الولد بعد سنة او ماتت هي عليها بقية الرضاع سنة
ولو قال بعد الخلع ان مات الولد ومات فلا شيء على فالا مر على ما شرطت يعقل بشرط جاز وهي برية مما بقى من الرضاع كذا
قاله ابو يوسف رحمه امرأة اختلعت مع زوجها على رضاع الولد ثم صالحته معها بالولد على شيء يصح في مجموع النوازل امرأة قالت
خويشتم خريدم بكذا كوجه بدارم يك سال دختهاى خانه نرافقال لزوج فروختم اكر بدين باش وهذا فارسية كلمة على
ويكتفى بالقبول في المجلس كذا اجاب الامام النسفي رحمه وتو قال اكر بدين شرطها بروى يشترط الاداء في بدل الخلع وفي الولد
امسالك الولد تلك المدة ثم يقع الطلاق بعد مضي المدة وفي المحيط نوقال فروختم بدان كذا كذا روى زيد بن خنبل
درا روى كذا شئت ونكاح قيل لا يقع قال نعم الدين رحمه يقع لان الشرط بالقبول قال في مجموع النوازل ونص في كتاب الطلاق لو قال
لها ان اعطيني الف درهم فانت خالق لم تطلق الا بالاداء ولو قال انت طالق على ان تعطيني الف درهم طلقت بالقبول
قال في المحيط فعلى هذا اذا قال بالفارسية فزطلاق بدان كذا فلا بد من دهرى وبشرط انك فلا بد من دهرى فقبلت
يقع الطلاق ثم في قوله ان اعطيني يشترط الاعطاء في المجلس بوقوع الطلاق وفي قوله ان اعطيني لا حاجة الى الاعطاء
في المجلس عن ابى يوسف رحمه او قالت طلقني اربعا بالف فطلقها ثلاثا هي بالف ولو طلقها واحدا فطلقت الالف ولو قالت طلقني
خريدم فقال فروختم في زبان من الخلع بغير الخسرات ان يكون بالمهر وتو قال لا امراته ان دخلت الدار فانت طالق بغير خسرات
يشترط القبول عند دخول الدار **الفصل الرابع في الامر باليد** هو مشتمل على خمسة اجناس الاول والقبول
الثاني في امرانية الثالث في امر الصرب الرابع في جواب الامر الخامس فيما يبطل الامر وفيما لا يبطله اما الاول في الاصل اذا جعل
امرا امراته بيد هان نوى الطلاق او كان الحال حال منكرة الطلاق او الغضب ونوى الطلاق او لم ينو فسمعت او كانت غائبة
فعلمت فماتت في المجلس قبل ان يتبدل المجلس وان تناول يوما واكثر اختارت نفسى يقع الطلاق ويكون واحدا اذا نوى
واحدة او اثنين او لم يكن له نية وان ادا ثلاثا او اقل ثلاثا وليس للزوج ان يرجع ولا ان ينهض المفوض اليها عن الايقاع في المتن
لو جعل امرها بيد ابىها فقال بوجها قبلتها طلقت وكذا الوجه لمرها بيد هان فقلت قبلت نفسى طلقت وفي التجريد
لا يصدر الزوج قضاء انه لم يرد به الطلاق اذا كان في حالة الغضب ومنكرة الطلاق وامان في غير منكرة الطلاق وغير
حالة الغضب انما لم يرد الزوج بالامر باليد طلاقا فليس بشيء فلو ادعت المرأة نية الطلاق او انه كان في غضب ومنكرة
الطلاق وانكر الزوج القول قوله مع اليمين وقيل بنية المرأة في ثبات حالة الغضب او منكرة الطلاق ولا يقبل بينتها او نية
الطلاق الا ان يقوم البينة على قراره بدين الله وفي دعوى المرأة على زوجها انه جعل امرها بيد هان فقلت نفسها
بحكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق وجوب المهر بناء على الامر تسمع وليس للموادة ان ترفع الامر الى القاضي حتى يجبر الزوج على
ان يجعل امرها بيد هان وفي المتن لو قال لها امرك في كفيتك او بميلك او بشيئك او ما اشبه ذلك فاختارت نفسها فقال
الزوج لم اغن به الطلاق فهي طالق ولا بد منه في القضاء وتو قال امرك في عينيك او في يديك واشبه ذلك كذا سألته عن نيته

ولو قال مراك في فمها لسانك فحينئذ أقوله في يديك فتاوى نوقال لها امرى بيدك المحتار ان هذا أقوله امرى بيدك في مجموع
الغزالي رجل قال للصكاك كتب لها خط الامر على ان متى سافرت بغير اذنها فهي تطلق نفسها واحدة كما يشاءت فقال لها لا
اريد واحدة وطليت الثلث ذابل وزوج ولم تنفقا وخرجها يصير الامر بيدك تطبيقه وكذا لو كان سكان الامر بين بالطلاق قال صاحب
الخطوط وكذا لو قال للصكاك كتب لها خطا فترارى بآية درهم واكتب ببيع واري بآية كان اقرارا بالمال والبيع وفي الفتاوى
الصغرى الامر باليد لا يحنوا ما ان كان الامر بيدها او بيد فلان مرسلا او معلقا بالشرط فان كان مرسلا اصاب ان يكون موقفا
او مطلقا ان كان موقفا كان الامر بيدها او بيد فلان مادام الوقت باقيا علمت هي وفلان ولم يعلم ما اذا مضى الوقت ينتهي
عليها ولم يعلم ما والقبول في اني لم يذكر الوقت ليس بشروط ولكن لو رد للفوض لا يوجب ان يبطل وان كان مطلقا يصير الامر
في يده يعني لمفوض اليه اذا علم بيدك والامر في يده في ذلك المجلس ان قبول مع ليس بشروط والتطبيق منه قبول لكن اذا رد
يرتد وقوله اذا علم بيدك لا يصير الامر في يده ما لم يعلم حتى لو طلق نفسه قبل ان لا تعلم لا يقم والوكيل على هذا لا يصير وكذا قبل
العلم بخلاف الا يصاعونه يصير وصيا قبل تعلم استعصافا وفي الجاهل الصغير لو كان معلقا بشروط يصير الامر بيدها اذا وجد الشرط
فاذا وجد الشرط ان كان الامر المعلق مطلقا لا يصير الامر في يده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشروط
لكن يرتد بالرد وان كان موقفا في الامر في يده مادام الوقت باقيا ولو قال لامرته امرى بيدك الى عشرة ايام فالامر في يده ان
هذا الوقت الى عشرة ايام يحفظ بالساعات ولو اراد الزوج ان امرها بعد هذا اذ مضت عشرة ايام لا يصدق قضاء ويصدق
ديانة هذا في الفتاوى في الاصل لو قال لها انت طالق الى سنة يقع الطلاق بعد سنة الا ان يقول الوقت في الحال سوى بساعة
عن شهر مراك بيدك الى اس لشهر الامر بيدك الليلة التي يحل فيها الهلال ومن الغد الى الليل ولو قال مراك بيدك هذا الشهر
فاختارت زوجهما وقالت لا اطلق خريج الامر من يدها في جميع الشهر عندا بحقيقة زوجهما وقال ابو يوسف لا تبطل خيارها
في مجلس خروفي الجامع لو قال امراتك بيدك فلان شهرا ولم يسم الشهر بعينه فالشهر من يوم قال ذلك القول العتق الى
شهر الطلاق الى شهر والكفالة الى شهر والطلاق الى شهر عن ابى يوسف انه يصير كفيلة في الحال والفتوى على انه يصير
كفيلة بعد مضي المدة وفي اول عتاق الاصل لو قال لعتبة انت حر من هذا العمل اليوم عتق قضاء ولا يصدق في العاقبة
قضاء ويصدق ديانة والنكاح الى عشرة ايام متعة اما لو تزوجها الى يوم موته او يوم موتها صح ولو اشترى نسيه الى موته
او موت البائنة لم يجز لجهالة المدة المستعملتان في لروضة البيع الى شهر تاجيل الى شهر وفي الفتاوى لو كالة يقبل التوقيت
في رواية حتى لو تصوف الوكيل بعد مضي الوقت لا يصح وفي فتاوى شمس لاسلام يصير وكفا بعد الشهر وفي رواية
يصير وكفا مطلقا ولو قال اجرتك الى شهر يثبته الاجارة في الحال ينتهي بمضي الشهر والمزارعة كذلك في العمون وذكر
المدة شروط نصيحة الاجارة والمزارعة وفي صل الاصل يصل الى شهر لا يصح وكذا انقسم الى شهر والشركة الى شهر كالاجارة
هذا في العمون او برأ عن الدين الى شهر كالاجارة اذا قال عنيت بالاجارة الى شهر والتاخير الى شهر فحينئذ يكون تاخييرا
الى شهر والاقرار الى شهران صدقه المقر له يثبت الاجل وان كذب المقر له فالقول قوله ويجب المال حالا ويستخلف
المقر له في الاجل بخلاف الاقرار بسبب الكفالة وهي مسئلة الجاهل مع الصغير اذن العبد في التجارة لا يتوقت دانه لو قال

اذا نت لك يوم ما وبعد هجرت عليك يصير ما دون ما طلق في اول ما دونك لا يصل وفي الاقضية التحكيم والقضاء يقبلان التوقيت
 كقول لو قيل عن البيوع يوما يتوقت ولو جعل امرها بيد صاحبه وجنون فهو بيدك في مجلسه وليس له ان يخرج منه في نسخة الامام
 شمس لا غمة السرخسي حروفي الجامة الصغير لو قال لامرته طلق نفسك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع ولو قال لاجنبي
 طلق امرأتك لا يقتصر على المجلس ويملك الرجوع وفي الفتاوى لصغري لو قال لاجنبي امرأتي بيدك يقتصر على المجلس
 ولا يملك الرجوع قال فلا محيط هو الاصح وان قال بعضهم هذا توكيل لانه صريح الامر ولو قل لامرته تطلق نفسها كان تمليكاً حتى
 يقتصر وفي المنتقى لو قال لها طلق نفسك فقلت انا احرام او خلية او برة او كل شئ لو قال لزوجه وقم الطلاق فانا قلت حين
 صار الامر بيدك هاتفتك ايضا ولو قال سسما زدا شتم ولم يقل خويشتن راوا لا تبين ولو قال غيبت نفسي ان كان المجلس قائماً
 صدقت وصار هذا كقولها اخترت في جواب التخيير ذكره الفضل رحمه وقال بعض المشايخ لا ينبغي ان يشتم كقول الزوج في الخلع
 فودعتم بغير يدون الاضافة الى المرأة فان قالت افكندم تسال فان قالت طلاق ما يقع ولو قالت طلاق افكندم او امرأتكندم
 تطلق وان قال لاجنبي طلقها بيدك او طلقها ان شئت فهو كقول امرها بيدك وفي الفتاوى لصغري امرأتي قالت لزوجه
 تركت مهرى عليك علن فعمل مري بيدي ففعل ذلك فمهرها عليه ما لم تطلق نفسها اجل قال لامرته امرئنا بيدك
 لو قال لها طلق لية نسائي شئت ليس لها ان تطلق نفسها وفي المنتقى لها ان تطلق نفسها من شاعت من نسائه بخلاف
 ما لو قال لها ان دخلت الدار ففسائي طوائف فدخلت وقم الطلاق عليها وعلى غيرها المستلثان في مجموع التوازل رجل جعل امر
 امرأته يتزوجها بيد امرأته ثم زوجها فضرى امرأته واجازها بغير فعل فطلقها امرأته التي لا مريد لها لا يقع الطلاق وهي الحيلة
 في هذا الباب وتمام هذا ان في كتاب الايمان في فصل اليمين بالنكاح **الجنس الثاني** في امر الغيبة وفي المنتقى لو
 قال لامرته ان غيب عنك فمكثت في غيبتي يوماً او يومين فامر بك بيدك قال اذا مكثت يوماً فامرها بيدك هاتفتك على
 اول الامر ان رجل جعل امرأته بيدها على انه ان غاب عنها كان امدة تطلق نفسها متى شاعت فغاب عنها الى اخر المدة
 ثم حضوف اليوم الاخر من تلك المدة فاذا هي غيبت نفسها حتى تمت المدة قال رضى الله عنه افق الشيخ الامام الاستاذ
 انه يبقى الامر في يد هاتفتي القاضي الامام فخر الدين رحمه الله ان كان لا يعلم مكانها لا يصير الامر في يد هاتفتك وهذا اذا كانت
 مدخولة فاما قبل ان يدخل بها الوفاة عنها تلك المدة لا يصير الامر في يد هاتفتك كانت مدخولة فغاب عنها تلك المدة
 لكنه في المصنف لا يجيء ان بيتها يصير الامر بيد هاتفتك افق الشيخ الامام الاجل الاستاذ ولو قال ان غيب عن كورة بخار فامرها
 بيد هاتفتك اخرج عن الكورة الى المرساة يصير الامر في يد هاتفتك ان غيب عن بخار فامر بخار فامرها على بقصة على
 قول اكثر المشايخ فقال شيخ الامام الاجل السرخسي رحمه الله بخار من كورة مينة الى فوري ولو جعل امرها بيد هاتفتك متى غاب
 عنها ثلاثة اشهر ولم يصل نفقته اليها في تطلق نفسها تبعث اليها خمسين درهما فقل ان لم يكن هذا قدر نفقته هذا
 المدة صار الامر في يد هاتفتك النفقة مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فمضت المدة ولم يصل اليها النفقة لا يصير
 الامر بيد هاتفتك ان يمين عند هاتفتك لا يبيد سق وهو فرع مسئلة الكور فلو لم يهب النفقة لكن الزوج قال بعثت النفقة
 اليها ووصلت اليها وانكوت هي ينبغي ان يكون القول قوله لانه مدعى بشرط ومنكر المحكم لكن لا يثبت وصول نفقة اليها

بقوله قال هكذا سمعت من القاضي الامام الاستاذ فخر الدين رحمه الله رجوع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذلك في كل موضع
يدعي بقاء حق وفي فصول الاسترشاد ويكون القول قولها وهو الاصح وفي متفرقات الطلاق من كتاب بلال الخيرة مردی
بغير ميراث زن گفت که اگر یک ماه از رفتن برآید و من بر تو نیامده باشم با نفقه من به نرسیده باشد امر بدست تو نهادن و هر چه وقت بابت بای کشاد کنی
پیش زن گذشتن یک ماه نفقه رسیده باشد امر بدست زن نمی شود شرط امر زن که بدست او شود و چیزیست تا من و نفقه نارسیدن کمی از این بفرم
و کمی بی بخلاف قوله تن و نفقه من بی رسد و کمی رسیده امر بدست وی شود و الله اعلم وفي فصول الاستدلال ايضا فقال اگر یک ماه از رفتن من
برآید و من بر تو نیامده باشم با نفقه من تو نرسیده باشی ما خود پیش زن گذشتن با نفقه رسیده باشد امر بدست زن نشود لانه متعلق بالشروطین
و قد جعل احد هادون الاخر و ذكر في المحیط وفي النخبة لوجعل مرها بید ها ان شرب المسکرا و غاب عنها فوجد احد الامراء
فلطقت نفسها ثم وجد الاخر لا يكون لهما ان تطلق نفسها من اخرى رأيت فتوى جاب شيخ الاسلام علاء الدین محمود
المروزی رحمه الله و صورتها رجل قال لامرأته ان غبت عنك شهر افامرك ببيدك اين مردی کافرا سیر مردی هل یصیر امرها
بیدها اجاب فی واسما علم و کان والدی یقول ان اخبره علی لذ هاب فذهب بنفسه ینبغی ان یحقق الشرط و هو الذی لانه
الاثنان مکرها و تاسیانا عاما سواء فی حق تحقق الحکم الجنس الثالث فی امر الضرب رجل جعل امرأته
بیدها علی نه متى ضربها بغير جنایة تطلق نفسها فطلب الفقه و الحت فهذه لیست بجنایة اما اذا شتمته او مزقت
ثیابه او اخذت لحیته فهذه جنایة فلو قال الزوج لزوجها ای تدیر فقال توتی او ما در تسع او شتمت اجنبیا فهذه جنایة
ولا یصیر الامر بیدها لوضوحها و لو قال الزوج لزوجها یا احملی او یا ابله او خلعت مرگه هاد او امرته فهذه جنایة منها و فی المحیط
لو قال الزوج لعنت بر تو یا مفلک لعنت خود بر تو یا د عامه المشایخ و علی نه جنایة و علی هذا لو قال لها ای ما درست
سیاهه فقالت ما درست سیاهه هذه جنایة وان كانت امه حیه قال وقد تمت فی زماننا و اقله قال متى ضربتک بغير
جنایة تطلق نفسك متى شمتک ثم ادعت انه ضربها عند القاضي فقال بقصد نرده ام ثم ادعی بی مجلس اخوانه فمضی لجنایة
انفقت الاجوبة علی فساد هذا الدفع لانه اقر صریحا بالضرب و لو قال ای بد خوی ان کانت صادقة لا یتصور جنایة و لو قال
ای ب مزه فی حق الشریف جنایة و لو قالت خوش علی دم فی امر مصیبة ینهاها جنایة و لو جعل مرها بید ها علی انه متى
شتمها فی تطلق نفسها فقال لها لا تمر فی حرک اولک انا کل العذرة او کل الضرب لاسک بالجد و لا یصیر الامر بیدها و لو جعل
امرها بید ها علی نه متى ضربها بغير جنایة فی طالق نفسها کثفت وجعها عن غیر محرم ان فی الشیخ الامام الاستاذ انه
یکون جنایة و قال القاضي الامام فخر الدین رحمه الله لا یتصور جنایة قال وهذا امر انی لما قال نقدوری و ان وجهها و فیها لیست
بعورة اما لو سمعت صوتها اجنبیا یتصور جنایة بان کلمت عاملا او کلمت اجنبیا لیسمع اجنبی و غابعت معها الزوج
فسمعت صوتها اجنبی ما خرجها من البیت بعد ما دفن الجمل فجنایة فی المنتفی و لو جعل مرها بید ها علی نه متى ضربها
تطلق نفسها علی وجه لا یتصور بینها خصومة نناشر فی ضربها و طلقت نفسها بعد ما ضربها فقب المهر ما لو قال بغير خسران
لا یجب وقد ذکرنا الجنس الرابع فیما یصلح جوابا و فی الزیادات قولها اختبرت نفسي یصلح جوابا بقوله امرک بید و بقوله
اختاری نفسك و لا یصلح جوابا بقوله طلق نفسك و قولها طلقت نفسي یصلح جوابا بالکل و الامر لا یصلح تفسیر الامر و لا

الاختیار بالاختیار قوله طلق نفسك يصح تفسير القول امرتك بيدك وقوله اختارى وقيل لاصل رجل جعل امرأته بيدها
فقال في مجلسها اخترت نفسي وطلقت نفسي وانا طالق او انا حرام او خذ لك اوقالت للزوج ابع على حلم اوانت منى بانك
بانت بمراة فان غوى ثلاثا نكثت ولا يصح رجوع الزوج عنه ولا يختار هي لامرأة الا ان يقول لها امرتك بيدك كما شئت فيتكربتك
المشيمة ولو فصل بالامر مقي شئعه واذا شئت لم يقتصر على المجلس ولو قال لها جعلت امرتك بيدك فمختارى شيئا اوقالت
هي بل اخترت نفسي فالقول قول الزوج ولو جعل مرها بيد رجلين لا ينفرد احدهما الكل في لاصل بخلاف ما لو قال لها لعلقا
اصراف ثلاثا فطلقتها احدهما واحدة والاخرتين طلقته ثلاثا وفي المتنقى لوقالت ملكتك امرى كان بالطلاق اوقالت اخترت
امرى كان جائزا لوقالت انا اخترت ان اطلق نفسي فهو جائز وفي مجموع النوازل لوقالت دست بازداشتم ولم يقل خوشتن
را لا تبين لوقالت اقلندم وقالت ما نويت طلاقا قصدت لوقالت نويت طلقته وتوقالت طلاقا قلندم او امر اقلندم يقيم بدو
النية وفي مجموع النوازل ايضا لوقال لامرأته ان دخلت الدار فامر بك بيدك فدخلت الدار ثم طلقت نفسها ان طلقت حين
دخلت الدار قبل ان تزايل لك المكان الذي سميت داخلة طلقت والا فلا وفي المحيط سئل بوالقاسم ر عن رجل قال
لامرأته جعلت امر ثلاث تطليقات بيدك ان ابرأتني عن المهر فطلقت نفسها في المجلس ان طلقت بعد ما ابرأتني عن المهر
يقم الطلاق والا فلا **الجنس الخامس** في بطلان الامر وفي طلاق الاصل للشيخ الامام شمس الآلهة السرخسي
في باب الخيار لوقال لامرأته اختارى ثم طلقها باثنا بطل الخيار وكذا الامر باليد ولو كان الطلاق رجعي لا يبطل الخيار ولا الامر
باليد واصله ان البائن لا يلحق البائن فلو تزوجها في عدة او بعد عدة لا يعود الا امر بخلاف ما اذا كان الامر معلقا بشروط ما بانها
ثم رجعا لشروط لا يلاء لوقال لها اختارى اذا شئت او امرتك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها فاختارت نفسها
عند لي حنيفة رح تطلق ثلاثا و قال ابو يوسف رح لا تطلق ثانيا قال شمس الآلهة السرخسي رح قوله ضعيف في المسئلة وفي
المتنقى رجل قال لامرأته امرتك بيدك اذا جاء عندك ثم ابانها ثم تزوجها ثم جاء الغد فامر في يد ها و جعل امرأته بيد المرأة
له اخرى ثم طلقها ابنا او خلفها يعني لمرأة التي جعل الامر بيد ها لا يبطل الامر وتوقال لها ان تزوجت عليك فامر تلك المرأة
بيدك ثم خلفها او طلقها بائنا او ثلاثا ثم تزوج امرأة اخرى في عدتها ثم تزوجها لا يصير الامر بيد ها والمسئلة في الجملة الصغير
في صورة اخرى لوقال لامرأته ما دمت امرأتك كل امرأة تزوجها فامرها بيدك ثم طلقها ابنا او خلفها اهل يبطل الامر حتى
لو تزوجها اهل لها ان تطلقها فعل قياس ما يان في كتاب الايمان في فصل الجملة وفي فصل المتفرقات يبطل ولو لم يقل امرت
لكن قال بها تاتون منى ودرنكاه منى كل امرأة تزوجها فامرها بيدك في تطليقة ثم طلقها او خلفها اهل يبطل الامر قال رح
لم تظهر بالرواية وصارت واقعة وينبغي ان يكون هذا او ما دامت سوا في هذا المعنى وتوقال لها ان دخلت الدار فامر بك
بيدك ثم طلقها واحدة بائنة او ثنتين بائنتين لا تبطل الامر حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار فامر بك سوا تزوجها
في العدة او بعد ها مدخوله كانت او غير مدخوله حتى لو تزوجها فطلقت نفسها بعد دخول الدار بغير نكاح منه رجل قال
لامرأته ثلاث تطليقات بيدك فقالت لم لا تطلقني بلسانك ثم قالت طلقت نفسي يطلق وكذا لوقال لها امرتك بيدك و امر
هذه ايضا لامرأة اخرى بيدك فقالت طلقت فلانة ثم قالت طلقت نفسي جاز وبهذا لا يتبدل المجلس وكذا لو قال الله

علی نہایتی عتق رقبتہ و ہدی بدتہ و حجتہ و الحمد لله رب العالمین شکر الما فعلت الخ و قد طلقت نفسی جائزاً قالت لا یتبدل
 المجلس ولو لم یقل هكذا و لكنها قالت ما تنصم بالولد ثم طلقت نفسها یقیم الكل فی فتاویٰ فی باب النسب لو قالت اعطی کلک طلقتنی
 فقال الزوج لا درى ما هذا فقالت ان جعلت امری بیدى فقلت طلقت نفسی لا تطلق و فی المحیطات قامت بطلان الادوان فطلعت
 قال بعضهم لا یبطل الا مروقاً بعضهم ان هیاة الوسادة كما یفعل النوم تبطل ولو كانت راکبة فاجابت ثم صارت معاً و لما سمعت التقویض
 اجابت و اسرعت حتى سبق جوابها خطوتها بانع منه وان سبق خطوتها اجابها بانع منه ولو ذہبت بنفسها لطلب الشهود
 لانها لم تجد احد قال بعضهم یبطل قال بعضهم لا یبطل و ان ابتداء الصلوة تبطل لو كانت فی صلوة الفریضة لا یبطل باتمام الصلوة
 ولو كانت فی النفلات قامت الی لشقم الثانی یبطل وان سلمت علی راس الشقم لا تبطل و الاربع قبل الظهر و الترمیز فی الفریضة
 و اکل تبطل وان قل و قال القدری رحمہ ان قل لا یبطل الشرب لا یبطل صلا و لو امتشطت او اغتسلت او مکنت روجها یبطل
 خيارها و قرأت او سمعت قلیلاً لا یبطل ان طال یبطل **الفصل الخامس فی لمشیة و الخیار و النجیہ**
 انما قال لغيره طلق امرأتی ان شاء الله تصیر و کیلا مام تشأ و لها المشیة فی مجلس علمها حتى صار و کیلا و طلقها الوکیل
 فی المجلس یقیم و لو قام عن مجلسه بطل التوکیل و لا یقیم طلاقه بعد ذلك قال شمس الاثمة المحلوان و ینبغی ان یحفظ
 هذه فان البیوی فیہ قد تم فان عامة کتب الطلاق الی یکتبها الزوج من الفریضة یكون فیها النہای الذی کتبت الیہ هذا الکتاب
 سل امرأتی هل تشاء الطلاق فان تشاء فطلقها ثم ان الوکلاء کثیراً ما یخرجون الی یقاء عن مجلس مشیتہ لو لا یدرون
 ان الطلاق لا یقیم و فی الفتاویٰ لو قال لامراتہ انت طالق ان شئت و ابیست لا تطلق بهذا الید و ان لو قال لها ان شئت و لم
 تشأ قد تم الطلاق و اخرکات المعنی یجم کلک لو قال لها انت ان شئت و ان ابیست ان تشاء یقیم و ان ابیست یقیم و لو قال
 لها ان شئت و ابیست و سيات نام هذا فی کتابی لا یان رجل خیر امراته فقبلت یختار نفسها اخذ الزوج بیدها فقامها
 او جاسعها طوعاً او کرها خرج الامم من یدها فی مجموع النوازل و فی الاصل من نسخة الامام خواهر زاده رح الخیرة اذا
 قامت لتدعو الشهود بیان لم یکن عندها احد یدعو الشهود لا یخلوا ما ان تحولت عن موضعها و لم یقول ان لم یحول
 لا یبطل الخیار بالاتفاق و ان تحولت اختلفت المشائخ رح فیہ بناء علی ان المعتبر فی بطلان الخیار اعراسها و بطلان المجلس
 عند البعض یها و جدد عند البعض الاعراض و هذا اصح حتى لو قالت المرأة خویشتن خریدم فقام الزوج و جاء الیها و مشی
 خطوتها و خطوتین و قال فروختم حرم الخلع و هذا یوافق قول البعض و لو كانت راکبة فترکت او علی بعکس بطل خيارها
 و کذا و اشتغلت بعمل اخر یعلم انه قطعها کانت قبله کما اذا دعیت بطعام الماکل فاکسها و اشتغلت بالنوم و امتشطت او اغتسلت
 و نواکل طعاما یسیراً او شربت شراباً قلیلاً او نامت قاعدة او لبست ثیاباً من غیر ان یقوم او فعلت فعلاً قلیلاً یعلم ان ذلك
 لیس باعراض بان كانت متکئة ففعلت و قاعدة فاکسها و قالت ادعوا الی ستشایرة او الشهود لا تبطل الخیار کل
 فی شرح الطحاوی لو كانت فی السفینة فنامت لا تبطل الخیار و ما یبطل الا مریقاً و قد ذکرنا فی بطلان الاصر
الفصل السادس فی الاستثناء الاستثناء فی سائر التصرفات صحیح الاستثناء فی الطلاق فی اختصار
 المختصرین و الاستثناء فی البیع فی قصاص الحجامع الصغیر و الاستثناء فی الاعتکاف فی صوم الاصل و الاستثناء فی

النكاح والعقود في قرار الأصل في بابها لا قرار بانكاحه ولا استثناء في الصوم في ذكرنا في كتاب الصوم ولو قال عتقوا فلانا بعد موت ان شاء الله لا يعمل الاستثناء لان هذا امر وسهات في كتاب العتاق ثم الاستثناء انما يصح ان كان متصلا بالنصوت حتى لو تنفس بين الطلاق والاستثناء ووجد من النفس بلا ولم يجد اذ وصله فهو استثناء هكذا قاله ابو يوسف في المتفق وفيه الاجناس لو سكت سكتة قدر التنفس ثم قال ان شاء الله لا يصح الاستثناء الا ان يكون سكتة التنفس ثم قال وما يبطل الاستثناء اربعة اقسام اكرنا وانثان ان يزيد المستثنى على المستثنى منه كقوله انت طالق ثلاثا الا اربعا الثالث ان يكون مساويا كقوله انت طالق ثلاثا الا ثلاثا وفي المحيط لوقال عشرة الاستثناء وقعت واحدة ولو قال الا ثانيا وقعت ثنتان ولو قال الا سبعا وقع ثلاث فصح استثناء الكل من الكل ههنا لانه استثناء الناقص من الكل لفظا ونظيره ما روى عن محمد بن يحيى في النوادر اذا قل نساخ حوان الا فلانة وفلانة وفلانة وليس من النسوة سواهن صح ولو قال نساخ حوان الا نساخ لا يصح وما افترقوا بالاعتبار اللفظ الرابع ان يستثنى بعض نظمية كقوله انت طالق الا نصفها وفي التجريد يوجب لسانه بالاستثناء صح اذا تكلم بالحروف المسموعة وهو اختيار الفقيه ابى جعفر في مجموع النوازل سئل ابو نصر عن عمن حلفت واستثنى ولم يسمع انما قال اذ جرى لسانه بعرف الاستثناء جاز استثناءه هكذا روى عن ابى يوسف وابى طميم وابراهيم النخعي حو كذا القراءة في الصلوة اذ احرط لسانه وان سمعت نفسه فهو اوفى وقال ابو بكر بن محمد قال ان حلفت فعبدي حر ثم قال على المشي الى بيت الله تعالى ان شاء الله نعم لا يثبت لان الاستثناء بطل اليمين كمن حلفت ان اتيت فلانا بعشرة دراهم فعبده حر ثم قال فلان على عشرة دراهم اذ هم اذ هم لا يعتد وفي المحيط قوله ما شاء الله والا ان يشاء الله استثناء ايضا ولو ضم مع مشية الله مشية غيره كان استثناءه وكذا لو ضم مشية من لا يعرف مشيته كالملايكة والشياطين والجامع طلق امر ان شاء الله وثبت فطلقها المخاطب لا يقع ومن بلسانه ثقل يريد الاستثناء جفاف في ترويه ان عرف انه هكذا يتكلم يجوز ديانته وقضاء ولو اخذ انسان فيه بعد قوله انت طالق ان استثنى بعد ما حلف عنه موصولا لا يقع ولو كان في هذا النذر بان تصدق الا حوط ان تصدق قال وهذا رواية في نوادر هشام عن محمد بن ابي نجران اسكت ثم الزوج حتى لا يستثنى طلقت ديانته وقضاء وفي البطلان اذا قال كل امرأة في طالق الا هذه وليس له امرأة غير هذه لم تطلق وفي فوائده شمس السلام الا وزجندى لوقال لامرته انت طالق واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ان كسبت فلانا صح التعليق وكذا لوقال برزق كذا ابرو وراشد اذ روى بطلان ان دخل للمارحمة التعليق ولا يصح فاصلا بخلاف قوله انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله حيث لا يصح الاستثناء وفي الاصل لوقال انت حر وعقبت ان شاء الله صح ولو قال انت حر وحررت شاء الله لا يصح وفي لفتاوى رجل طلق امراته فشهد عندة شاهدين انك استثنيت موصولا بالطلاق وهو لا يثبت كران كان هو بخلافه انما يوجب مجرى على لسانه ما لا يحفظ بعده جاز له الاعتماد على قول شاهدين ان لم يكن بعد ما لا يحال لا يعقد ولو قال لها انت طالق فجرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد صح الاستثناء ولا يقع الطلاق وكذا لوقال لا يدري على شئ ان شاء الله صح الاستثناء ولو قدم الاستثناء وقال ان شاء الله فانت طالق صح الاستثناء ولو قال ان شاء الله انت طالق او ان شاء الله وانت طالق عند ابى ابى يوسف رحمه لا يطلق وعند محمد بن تميم لا يطلق في القضاء قول ابى يوسف رحمه وبه نأخذ وفي لفتاوى ابى ابي بصير في باب الوصية بمثل نصيب

عبد الله بن ثابت ما يبقى من المثلث قال لا يستثنى عا حرام بطريق المعارضة عند أبي يوسف وعند محمد بن كماله بالباقي بعد اثباتها
بطريق البيان وليس باخراج قوله لا جاس نوال لها انت طالق كيف شاء الله طنقت واحدة رجعية وفي مجموع النوازل
لوقال لها انت طالق نوال ابوك اولو لا حسنك اولو لا جاسا اولو لا ان احبك لا تطلق والكل استثناء وفي ايمان النوازل
لوقال لله لا كلم فلا نا استغفر بسم الله فمستثنى ديانة لا قضاء وفي الفتاوى رجل راد ان يحلف رجلا ويخاف
ان يستثنى في السر يخلفه ويأمره ان يدا كر عقيب اليمين موصولا لسجوات الله وغيرها من الكلام **الجنس الثاني**
في دعوى الاستثناء الزوج اذا ادعى الاستثناء على الطلاق او الخلع او ادعى بشرط القول قوله فلو شهد شاهدان به طلق باو اعلمها
بغير استثناء او شهد اثنان لم يستثن يقين هذه هي المسائل التي يقبل شهادة علي بن النفي في شوم الحجام مع الصغير واصل هذا
لو شهدوا والله قاله مسيو امين الله وم يقين قول نساري يقين في المحرط وان شهدوا بالخلع والطلاق وقالوا لم نسمع منه غير
طاعة الخلع والطلاق والزواج يدعى الاستثناء القول قوله وفي الفتاوى والصغرى اذا ذكر الخلع لا يسمع دعوى الاستثناء والطلاق
على مال الخلع وفي فوائد شمس الاسلام الاورجند ولو عرفت الطلاق باقراره يسمع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبينة
لا يسمع وفي قراره اصل لوقال لعبد الله اعتقتك اسلمت قلت ان شاء الله لا يعتق وكذا في نكاح لوقال لامرأته تزوجتك اسلمت
وقلت ان شاء الله وقالت المرأة ما استثنيت والقول قولها وفي فتاوى النسفي لزواج لو ادعى الاستثناء وقالت المرأة طلقنتي
بغير استثناء فالقول قولها ولا يصدق الزوج الا ببينة بخلاف ما لوقال لها قنت بك انت طالق ان دخلت الدار وقال
طلقنتي فجوز القول قوله وذكر هذا على هذا حكاية بطون تامه في خزانه الواقعات ولو اختلفا في صحة الخلع وفساده قد ذكرنا
في فصل الخلع **الفصل السابع في الرجعة** وفي الفتاوى اذا تزوج المطلقه طلاقا رجعيا يصير مراجعها مختار
ولو طلق امرأته ثم قال ان راجعتها في طالق ثلاثا فانقضت عدتها تزوج لم تطلق ولو كان الطلاق باينا تطلق ولوقال لها انت
عندي كما كنت اوانت امرأتي لا نصير مراجعا بين النية فان نوى الرجعة صار مراجعا ولوقال لها اى رفته باز او ردمت
ان عني به الرجعة صار مراجعا وفي النوازل ولا يجب المهر بالرجعة وفي المحيط ونورا رجعتها او قال ردت في عكره لا تعزم ولوقال
لها راجعتها بالف درهم ان قبلت صم واذا انقضت عدة بطل حق الرجعة واذا سقطت سقطت مستبين الخلق او بعض الخلق
لا رجعة ولوقالت ولدت لا يقبل الا ببينة فان طلب الزوج يمينها باسه نقطة سقطت به هذه الصفة يحلف بالاتفاق وفي المختلف
قال محمد بن قيس المراه بشهوة فهو رجعة ان صدقها الزوج في الشهوة وان انكر الزوج الشهوة لا يثبت الرجعة وكذا الوصاف الزوج
فصدقها الورثة وكذا لو قبلته وهو نام او صغره او اختلعه ذكر شمس الاثمة السوخسي وشيخ الاسلام خواهر زاده ان على
قوله يحجبه انحر ومحمد بن يعقوب مراجعا خلافا لابن يوسف رج ولا يقبل ببينة على الشهوة لانها عيب والنظر في فرجه بشهوة
في قياس القبله وفي الاصل جعل هذا قول عينية ومحمد بن عبد الله بن يوسف تقبيلها ونظرها الى فرجه بشهوة لا يثبت الرجعة واجمعوا انه لو مكنها
او قبلها بشهوة اولسها بشهوة او نظرا الى فرجها بشهوة ثبت الرجعة والنظر الى فرجها بشهوة لا يثبت الرجعة في نكاح الزيادة في شرح المحاكم
الرجعة مستثنى بدعي التمس ان مراجعها بانقول لا با فعل ويشهد على جمعها ويعلم فان لم يشهدوا وشهد لم يعلم بان كان محال فالسنة وفي
الاصل تعليق الرجعة بالشرط او اضافتها الى وقت في المستقبل باطل كالنكاح فان قال الزوج بعد ما خلاها وطبعتها وانكرت له لانه الرجعة

وان قال بزوج لم يدخل بها فلا جمعة عليها ولو قال لها بعد انقطاع عدتها راجعتك في عدة فان صدقته في الاستناد صدق
وان كذبته فالقول قولها ولا يمين عليها عند الاحتياط. يخففه ولو قال لها راجعتك فحيث له انقضت عدتي فالقول قولها
لانها ائمة ولا نية يستلزمها اثبات الرجعة عند الاحتياط وعند ما ثبت دلوقال لها طلقك فقالت فحيث له انقضت عدتي
قال الشيخ الامام شمس الاية السرخسي رحمه الامهانه يقع الطلاق واسه اعلم **الفصل الثامن في عدة**
وهو مشتمل على ربيعة اجناس للجنس الاول في الاصل عدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشر المدخولة وغير المدخولة
والصغيرة والكبيرة والمسلمة والكتيبة سواء حاضعت في هذه المدة او لم تحض اما الرجل اذا قال لامرأتين له احديكما طالق
ثلاثا ثم مات قبل البيان على كل واحدة منهما عدة الوفاة ليستكمل فيها ثلث حيض لو بين الطلاق في احداهما فالعدة من
وقوع البيان والمطلقة اذا مات عنها زوجها صارت عدتها عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعيا وان كان بائنا او ثلاثا ان كان
لا ترف لا تنصير عدة الوفاة فان ورثت بالفرار جمعت بين الحيض والا شهر وقال بربو سف رة عدتها ثلاث حيض في معنى
عن عدة المرأة حيض بعد ما طلقت ثم مات الزوج والطلاق بائن فهذه الحيضة محسوبة من جملة العدة هذا في مجموع النوازل
 وعدة الحامل ان يضع حملها في سائر وجوه الفراق وفي الوفاة ايضا ولو مات عن ام ولد هي حامل فعدتها ان تضع حملها وكذا
لو اعتقها اما اذا لم يكن حاملا فعدتها ثلاث حيض كذا لو حرمت قبل موته بان كانت منكوبة رجلا وفي عدتها لا يجب عليها
عدة الموتى لو كانت المتوفى عنها زوجها امه وهي غير حامل فعدتها اشهران وخمسة ايام وفي الفتاوى الصغرى لو بلغت ثلث
يوم لمّا ثم انقطع الدم حتى مضت سنة نطفها زوجها فعدتها بالاشهر اما اذا حاضت ثلاثة ايام ثم انقطع سنة او اكثر فعدتها
لا تنقضي بالاشهر ما لم يبلغ حد الاياس وهو خمس وخمسون سنة وهو المختار قال رحمه الله والشيخ الامام عز الدين الكندي
بسمرة فنفق بخمسين سنة فان رأت الايسة ما بعد ذلك فهو حيض قال في المحيط هكذا وقع في بعض الكتب وقد ذكر محمد
في نوادر الصلوة ان العجوزة الكبيرة اذا رأت الدم مدة الحيض فهو حيض قال محمد بن مقاتل في رواية النوادر رجولة على ما يحكم
بالياسها فاما اذا انقطع الدم وحكم بالياسها وهي بنت سبعين سنة او نحوها فاما الدم لا يكون حيضا كما وقع في بعض الكتب وكان
الميلان رحمه يقول ما ذكر في النوادر رجول على ما اذا رأت الدم سائلا وذلك حيض ما وقع في بعض الكتب رجول على ما اذا رأت عدة
وذاك ليس بحيض وعليه عامة المشايخ رحمه على رواية النوادر الذي يقول بان مارات بعد الاياس يكون حيضا قال انما يكون
حيضا اذا كان احمر او اسودا ما اذا كان اخضر او اصفر او تربية لا يكون حيضا لان كون المرق حيضا ثبت بالاجتهاد فلا يخل حكم
الاياس ثابت بالاجتهاد قال وطريق القضاء يدل على احد الزوجين فساد النكاح بسبب قيام العدة فيقضي القاضي بجزائه
وبانقضاء العدة بالاشهر قال كان الصدق والشهيد حسام الدين عيسى بن يحيى بانها لو رأت بعد ذلك يكون حيضا ويقتضي بطلان
الاعتدال بالاشهران كانت رأت الدم قبل تمام الاعتدال بالاشهر وان كانت رأت الدم بعد تمام الاعتدال بالاشهر لا يخل لانكحة
فرض القاضي بجزا ذلك اول يقضى وفي مجموع النوازل لايسة اذا اعتدت بالاشهر وتزوجت ثم رأت الدم يكون النكاح فاسدا عند
بعض المشايخ رحمه اما اذا قضى القاضي بجزا النكاح ثم رأت الدم لا يكون النكاح فاسدا والا حرم النكاح جائز ولا يشترط انقضاء
وفي المستقبل لعدة في الحيض في التجريد الصغيرة اذا اعتدت ببعض لعدة بالاشهر ثم رأت الدم انتقلت عدتها الى الحيض

و لو ایست بعد ما حاصت حیضه است قبلت العدة بالشهور و لو طهرت الامه ثم اعتقت ان كان الطلاق رجعیا انقلبت عدتها
 عدة اشهر و لو ان كانا بائنا لم ينتقل كل من حبلى في عدتها فعدتها ان يضع حملها في المتوفى عنها زوجها اذا حبلى بعد موت
 الزوج فعدتها بالشهور و في مجموع النوازل رجل قال كل امرأة افرزوها في طالق و ليس ما قال ثم تزوج امرأة و دخل بها تطلق
 و يجب مهر و نصف مهر و يجب العدة و ثبت النسب من الزوج و في الفتاوى لصغرى رجل تزوج امرأة و دخل بها ثم طلقها بائنا
 ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل ان يدخل بها يجب عليه مهر كامل و عليها عدة مستقبله و عند طهره عليه نصف مهر
 و عليها بقية العدة و هي مسئلة الفاروق عند زفره عليه نصف المهر و لا شيء عليها من العدة بناء على ان الدخول في النكاح
 الاول غر في النكاح الثاني عند حملها فاحذر و لو كان النكاح الاول صحيحا و الثاني فاسدا لا يلزم مهر و لا يبرأ منها العدة بالاجماع
 و لو كان النكاح الاول فاسدا و الثاني صحيحا هذا بمنزلة ما لو كان كلاهما جائزا و لهما فروع كتبتها في الخزانة **المجلس الثاني**
 و في الفتاوى لصغرى رجل طلق امراته ثلاثا و طبعها في العدة مع علمه انها حرام عليه انقضت عدتها و طبعها لا يستأنف العدة
 و لو كان منكرا اطلاقها لا ينقض لو ادعى اشبهة مستقبل لعدة و في مجموع النوازل لطلاق البائع كالثلاث و الصداق الشهيد
 في الجماع للصغير لم يجعل الطلاق غر مال كالثلاث و كذلك الخلع قال و الاشبهة نوعان شبهة في الفعل و شبهة في المحل لا فرق
 في حدة و الجاهل للصغير و في الفتاوى رجل طلق امراته ثلاثا فله اعتدت حیضتين اكرهها على الجماع ان كان منكرا اطلاقها يستقبل
 العدة و ان كان حقا و مع هذا جاعلا لا يستقبل لعدة و لو كان منكرا اطلاقها حتى لم ينقض لعدة ليس بها ان تطالبه بنفقة هذه
 العدة و لو طلقها في هذه العدة لا يقيم و لا يحرم نكاح الاغت و في نسخة الامام خواهر زاده رجل تزوج منكوحه الغير و هو لا يعلم انها
 منكوحه الغير و دخل بها يجب العدة و ان كان يعلم انها منكوحه الغير لا يجب العدة بالدخول حتى لا يحرم على الزوج و طبعها و يفي
 و في الاصل رجل تزوج امراته منذ خمسين سنة ان كذا بته المرأة في الاستاذ و قال لا ادري بغير الطلاق من وقت الاقرار
 و ان صدقته المرأة يقيم من الوقت الذي طلق و في الفتاوى و في المختار المشايخ انه يقيم من وقت الاقرار لكن لا يجب لها نفقة
 العدة و هو في السكنى و في الاصل لو كان الزوج غائبا فطلق امراته او ماتت المرأة لا تقبل بذلك يجب العدة من وقت الطلاق الموت
 و لو جعل صرا امراته بيدها انضم بها فطوب و طلق نفسها فانك الزوج المضروب و اقامت المرأة البينة على الضرب و فضل القاضی
 بالفرقة و العدة من وقت انقضاء و من وقت الضرب صارت المسئلة واقعة و ينبغي ان يكون من وقت الضرب صل المسئلة
 في الجوامع الكبير في كتاب القضاء في باب ما يضع القاضي على يدي عدل ان الرجل لا يطلق امراته ثم انكر الطلاق فاقامت عليه
 البينة و فضل القاضي بالفرقة قال العدة من وقت الطلاق لا من وقت انقضاء و في مختص الفتاوى العدة في النكاح الفاسد
 من وقت الفرقة ثلاث حرم عدة الوفاة في النكاح الفاسد ثلاث حیض و لا تعتمد في بيت الزوج في بيت الفرقة في النكاح
 الفاسد هذا في الفتاوى و لا يصغرى و في الاصل نعمتان ينقضیان بمدة واحدة حتى ان المعتدة من طلاق بائنا تزوجت
 بائنا و دخل بها ثم فارقتها اضیت ثلاث حیض و انقضت العدة فان حاضت من الاول حیضة ثم تزوجت اعتدت بعد
 التفریق ثلاث حیض فانما مضت حیضتان فذلك لان تزوجها و ليس بغيره ان تزوجها فان كان الطلاق الاول رجعیا
 فراجع في الحیضتين الاولین صحیح الرجعة و لكن لا يقربها حتى ينقض عدتها و لو راجعها في الحیضة الثالثة لا يقيم الرجعة

هذا في ثور الشافى وفي نسخة الإمام السرخسي لو كان الطلاق الأول بائناً ليس له أن يتزوج حتى ينقض عدتها من الأحرار كما
 ليس للأحرار أن يتزوجوا حتى ينقض عدتها من الأول وعلى هذا لو كان العدتان بالشهور وفي أشهر القدر في أول كتاب
 الطلاق لو طلق الرجل امرأته ثلاثاً للسنة وهي ممن تحيض بقي عليها من عدتها حيضة وإن كانت بالشهور بقي عليها شهر وإن
 كانت أمة نطقها ثنتين بقي عليها حيضة وإن كانت ممن لا تحيض بقي عليها نصف شهر وأقل لمدة التي يصدق الحجر في انقضاء العدة
 فيها شهران عند يمينه ربع وعند هاتسعة وثلاثون يوماً وفي أمة عند هاتسعة وعشرين يوماً وعلى قول يمينه ربع على الأصل
 الذي أخرجه الحسن بن زياد خمسة وثلاثون خمسة عشر طهر وعشوة حيضتان **الجنس الثالث** وفي الجاهل الصغير والطفلة
 يتلقى بيت كانت قبل المفارقة فيه ولا يخرج ليلاً ولا نهاراً في العدة والمتوفى عنها زوجها يخرج نهاراً والمختلعة على أن لا نفقة لها اختلعت بالشايع
 فيها وإذا أبنت فوجب الاعتدال في بيت الزوج لا بد من حائل بينها وبين الزوج فإن كان الزوج فاسقاً فخرج من منزله ويسكن منزلاً
 آخر ثم لا يخرج من ذلك المنزل حتى ينقض عدتها ولا على أن يخرج الزوج ويتركها في منزله فإن لم يخرج جعل بينها وبين المرأة نفقة ولا يصح
 المنزل عليها أحسن ولا مخرج في العدة في الطلاق والموت فإن اعتقد في العدة أن لها نفقة في ما ينزله من الحرة المسلمة والكتيبة يخرج بآذن
 الزوج والسلمة لا يخرج بآذن الزوج وإن أسلمت فهي كالمسلمة وفي النسيئة إن كان الطلاق رجعيًا يخرج بآذن الزوج وأم الولد إذا اعتقدت
 يخرج وعن أبي يوسف في النكاح إذا طلق النكاحية لها نفقة ولا سكنى لها ولو قبلت ابن زوجها لا نفقة لها السكنى وإذا انتزعت
 المعتقة نفسها أو امرأة النكاحية المفارقة لها النفقة والسكنى وفي الفتاوى المعتبرة أن يمتشط بالأسنان المفتوحة دون الطرف الأخرى
 ونظير هذه الوادهنت بأسها لفع الأذى بخور والزينة لا وكذا البس الحورية العورة بخور والزينة لا وفي المحيط عن ابن سماعة
 عن محمد بن علي قال المتوفى عنها زوجها لا بأس بان يغيب عن بيتها أقل من نصف الليل لأن المحرم عليها المبيتة وللمعتدة أن يخرج
 إلى حرم والده ويبني في أي منزل شاءت إلا أن يكون في الدار من غيرهم فإن كان له بيت واحد فإن كان نصيبها يكفيها
 تسكن وتستتر عن ليس محرم لها من الورثة وإن كان لا يكفي فإن رضيت الورثة تسكن وإن أبوا ففي سعة من التحول
 والمنكحة نكاحاً فاسداً تعد أيضاً في منزل الزوج وتحكى فتوى شمس الإسلام الأوزجندى أنها لا تعد ثم خلا في القدرى وإذا
 أراد الرجل أن يلزم المرأة أن يعتد بجواز القاضى ليس له ذلك ويعتد في مسكنها قبل المفارقة وإذا ما عاف الزوج وهما في منزل باجر فاجر
 المثل في ما بها فإن مكنتها أهل المنزل بالمقام فيه بكراء وهي تجد ذلك تسكن فيه وإن لم تجد تحول وإن طلقها الزوج فاحرة المنزل
 على الزوج فإن خافت سقوط المنزل أو أن تغار على متاعها تحول وإن كانت في السواد وهي غائبة على نفسها أو مالها من سلطات
 أو غيره تحول وإن طلقها في البادية أن كفى يدخل عليها خورين في نفسها أو مالها من غيرها في ذلك الموضع ينتقل بها وإن لم يكن ليس
 لها أن ينتقل بها **الرابع في التجريد رجل تزوج بجارية الغير بآذن مالكها ثم طلقها ثم اشتريها أن طلقها أو أحد أهل له**
 وعدته لا يمنع حل طيه وإن طلقها ثنتين ثم اشتريها لأهل لها لا يرتفع الحرمة الغليظة بدون الزوج الثاني وفي الفتاوى انصافى
 الدخول على معتدته للاطلاع هل يباح فيه دوايتان **الفصل التاسع في الخطر والاباحة**
 وهو مشتمل على خمسة اجناس الأول في ثبوت الحرمة الثاني في العمل الثالث فيمن حلف لا يطلق
 الرابع أخيار المرأة بالطلاق الخامس في اللعان **الجنس الأول** وفي الفتاوى المروعة إذا سمعت

ان زوجها طلقها ثلاثا فلا يقدر على ان يمنع نفسها الا يقتله يسهان تقتله متى علمت انه يقتربها
 لكن تقتله بالبداء ولا تقتل المرأة نفسها وفي فتاوى النسفی عن السيد الامام ابی شجاع هكذا
 وفي فوائد شمس الاسلام ان لم يكن بينة ترفع الى القاضي وتحلفه فان حلف فالاثر عليه وان قتل
 فلا شيء عليها والطلاق البائن كالثلث وفي النوازل اذا شهد عند المرأة شاهدان ان زوجها طلقها
 ثلاثا ان كان زوجها غائبا يسهان يتزوج وان كان حاضرا الا انه اذا محمد الزوج احيتم الى القضاء
 بالفرقة والقضاء بالفرقة لا يجوز الا بحضور الزوج وفي مجموع النوازل المرأة اذا حرمت على
 زوجها بالثلاث والزوج يصسكها هل لها ان تتزوج بلخر من غير علم الزوج قال يباح لها اما لا
 تطلق لها قال الامام نجم الدين النسفی رحمه الله ان كان موثوقا بها يطلق لها ولو شهد قوم ان هذا
 الرجل طلق امراته في حالة السكران صدقهم يثبت الطلاق وان لم يصدقهم شهدوا عند القاضي
 فيقضي بالفرقة وفي نوادر ابن رستم عن محمد بن رجل حلف بالطلاق وشك الرجل به طلق واحدة او ثلاثا فهي واحدة حتى
 يستيقن او يكون اكثر طنه على خلافه وان قال لزوج عزمت على انها ثلاث فاضع الامر على شدة نكرها فان اخبره عبد
 حضر واذ لك المجلس وقالوا كانت واحدة قالوا اذا كانوا اربعة فاصدقهم واخذ بقولهم وعن هشام بن محمد قال سالت ابا يوسف
 عن رجل حلف بطلاق امراته ولا يدري بثلاث حلف ام بواحدة قال يتحرى لصوابه ان استوى طنه عمل باشد ذلك عليه
 وفي المتن قال هشام سالت محمد بن عن رجل دعى عليه امراته انه طلقها ثلاثا وهو محمد فأت الزوج فجاءت تطلب ميراثها قال
 ان كانت صدقة المرأة قبل ان يموت وقالت صدقة لم تطلق ورثته وان لم ترجع الى تصديقه حتى مات لم ترثه وفي الفتاوى جل
 طلق امراته ثنتين فقد روي عن رجل طلق امراته ثلاثا قال نعم ثم تزوجها ان كانت المرأة سمعت جوابه للسائل لا يحل لها ان ترجع
 اليه وحل للزوج امساكها ويومع رجل من امرأة انها مطلقة الثلاث والزوج يقول لابل مطلقة الثنتين لا يسمع من سمع منها الا يحضر
 نكاحها وينعها ما استطاع في مجموع النوازل وفي المتن لو اراد ان يتزوج امرأة فشهد عنده او عند القاضي شاهدان انهما
 زوجها فتزوجها هو لا يفرض بينهما وسيان قام هنا في كتاب الكراهية **الجنس الثاني في المحلل** وفي شرح المحاوي
 مطلقة الثلاث لا يحل لزوجها الاول الا بنكاح ولا بملاك يمين حتى يتزوج باخر ويدخل بها الثاني وسواء كان الزوج الثاني بالغ او غير
 بالغ فمحتونا وغير محتون اذا كانت يحامع مثله وفي فوائد شمس الاسلام انه مقدرب عشر سنين فاذا اتقى المختانان وتوارت الحشفة
 حلت على الاول اذا بان من زوجها الثاني وانقضت عدتها ولو خلا بها او مات عنها زوجها لا تحل على الاول ولو طويها الثاني وهي
 حائض ونفساء وهو صائم وهي صائمة فانها تحل على الاول والثاني عاص في فعله ولو تزوجها الثاني نكاحا سدا لو دخل بها
 او لم يدخل فانها لا تحل لزوجها الاول فكل في شرح المحاوي وفيه ايضا لو كان الزوج الثاني خفيا فانها تحل للاول اذا كان مثله
 بها مع وفي التجويد لو كان الزوج محبوسا لم تحل فان حبست وولدت حلت على الاول عند ابي يوسف رحمه ولو كان نجونا او عبدا
 او مدبرا او صكها تزوجها اذن المولى حلت للاول ولو كان نصوانيا تزوج نصوانية حلت للمسلم ولو كان مسلولانجا معها حلت
 للاول عند ابي يوسف خلا فالزفوا الحسن في فوائد شمس الاسلام اذا كان في لة المحلل فتور فادله الله فيها حتى اتقى المختانان

في السؤل الذي سأل الشيخ الشاه ان يزعم من نصيبها ١٢

وغيبت المحسنة محل للدول وفي الفتاوى الصغرى الخ لفت ذكره حفرة وأدخل زوجها فان رجلا لحرارة محل وكافلا وفي المنتقى قال محمد بن
رجل تزوج صغيرة لا طلاء مثلها من صغرها كان زوجها طلقها ثلاثا فوطيها عند الزوج الثاني فامضاها فان هذا الوطى لا يعمل على الزرع
الاول ولو كان نكاحا مثلها فوطيها حل للزوج الاول وفي نسخة الامام شمس الاثمة السرخسي في اول كتاب الطلاق لو قضى لقاضى
بالحل على الزوج الاول بدون الدخول خذ بقول سعيد بن المسيب لا ينفذ قضاءه وذكر القاضى الامام فخر الدين في شرح الجامع
الصغير المطلقة بثلاث تزوجت باخرو لم يدخل بها الزوج الثاني ثم طلقها لا محل للدول في قول عامة العلماء وقال سعيد بن المسيب
يحل هو قول بشر بن غياث المريسي وليس حل لا اعتزال وانه قول جمهور يخالفه الاجماع حتى لو قضى لقاضى بقوله لا ينفذ قضاءه
ومن اتى بهذا القول لم يشترط الدخول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين كذا قال لصدر الشهيد وفي المحيط مطلقة
الثلاث اذا زوجت نفسها غير كفوح حل للدول عندا يحنيفة روى في هذه الجواب مستقيم عندا يحنيفة روى على ظاهر الرواية
واسا على رواية الحسن روى عنه اذا زوجت نفسها غير كفوح لا يجوز فلا يستقيم قال فالاصل ان يكون المحلل حرا بالطلاق ما لا يشترط
الا نزال وعن ابو يوسف روى اذا زوجت نفسها عبدا لا يجوز لعدم الكفاية وقد ذكرنا رواية الحسن وفي مجموع النوازل رجل طلق امراته
ثلاثا وانقضت عدتها وتزوجت به بعد بغير الفسادة ودخلها ثم ايجان السيل للنكاح فلم يطأها بعد ذلك حتى طلقها فانها لا محل
للزوج حتى يطأها بعد الاجادة **نوع منه** وفي شرح الطحاوى رجل تزوج امرأة للتفليل لم يغترب طه لا يعمل للدول بهذا ولا يكره
وليست اللية بغير ولو شو طأ يكره رجل عندا يحنيفة روى في روى وقال ابو يوسف روى فسل للنكاح ولا محل قال محمد بن محمد بن النكاح ولا
يحل وقال بعضهم يكون المحلل ما جردا وفي ادب القاضى للمصنف روى ذكر فيه ثلاثة اقوال في تاولين للمصنف انما شروط الاجر وقال في التوحيد
لو طلقها ثلاثا فتزوجت باخرو ثم طلقها قبل الدخول بها ثلاثا ثم تزوجت بثالث ودخل بها حل على الاولين وفي مجموع النوازل رجل
طلق امراته ثلاثا واعتدت وتزوجت باخرو ثم جاءت بعد اربعة اشهر وقالت طلقنى هذا الزوج الثاني ورايت ان يعود الى
الاول قال الامام نجم الدين النسفى لا بد من صدقة اخرى للنكاح والوطى وافق شيخ الاسلام على لا سيحواي والقاضى الامام ابو يوسف
انها تصدق وفي نكاح الاجناس لو اخبرت المرأة ان زوجها الثاني جامعها وانكر الزوج الجماع حل للدول ولو كان على القلب
بان انكرت وافر الزوج الثاني لا محل ولو قالت وطاف الزوج الثاني وقال الاول بعد ما تزوجها ما وطيتك الثاني
فرق بينهما وعليه لها نصف المهر المسمى في نكاح الفتاوى لو قالت المرأة ما دخل بي الزوج الثاني وقل الزوج الاول لا بل دخل
وهذا بعد ما تزوجها الاول ان كانت المرأة عاتمة بشرائط المحل لا يصدق وان كانت جاهلة يصدق وفي الفتاوى في باب البلاء
لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت باخرو وقال الزوج تزوجت باخرو ودخل بلحى لا تصدق المرأة وقال للزوج النكاح وقع
فاسد ابينا لا في جامعة امها ان صدقته المرأة لا محل على الزوج الاول ان كذبته محل كذا اجاب القاضى الامام
الجنس الاول فيمن حل لا يخلق وفي الفتاوى رجل حلقت بايمان ملاحظة ان تطلق امراته ثم اراد التخلص منها
والحيلة المشروعة ان يتزوج امرأة رضيعا رياسراحت امراته او امها فترضعها فتبين منه المرأة جميعا ولا يحنث
لانه يصير جلهما بين الخالة وبنت الاخت او جملها بين الاختين وفي المنتقى ترضعها المرأة المحبوبة عليها فتبين ما لو وقعت
الفرقة بينهما بالابلاء او باللعان او فرق القاضى بالعنة او تمت الفرقة بالحمل كل ذلك طلاق وسيات في كتب الايمان والفتاوى

[illegible][illegible]

[illegible]

فقلت بعد ما طلع شاذي و قد طلع
 خسر و دور و دن او طلق ميتشود يانه
 و ديكر ايكه ميتنن قسم كرم در حالت شاذي
 واقع شود در بين الغور و اعلى ميت يانه
 و بر تقدير دخول در بين الغور يا غيبه
 و تاب بين الغوري و نكار و دهذه
 المسائل نسي بين الغور ما خود من
 فارا القدر را داخلت يقال فارات القدر
 تفقد فوراً و استغفر للمسيء عظم جيت
 به الحال اني لا اريب فيها و لا ايس
 سكتين
 لا امان
 فقبل جاء فلان و خرج من فواره
 هي من ساعته و قيل سببت هذه الايام
 فوراً يا عبا فوراً ان الغضب رلي و
 ذكر في الفواعل الظاهرية بين الفواعل
 و ذكر في الفواعل القدرية سببت هي
 ما خسر من ثولك القدر و ان الغضب
 بهذا الاسم باعتبار فوران الغضب
 كما يركبها اذا اذارت امور الخرج
 فقال لها الزوج ان خرجت فانت طالق
 فقلت ما فعلتي معك فغضب ثم خرجت
 لا تطلق فان حقيقة هذا الكلام ان
 تطلق في كل ما خرجت كمن سبب الغضب
 بال على ان المراد من قوله ما
 ففعل الكلام

لا تطلق فان كان ما خرجت كنوزها
تطلق في كل ما خرجت كنوزها
بالذي حدث في الكلام عليها ما جاء في القرآن
فجعل الكلام عليها ما جاء في القرآن
نور الانوار وتقرء في الحديث في قوله
من قبل يقولون الذين كانوا
لا يفعل كذا او مائة كذا يفعل اليوم
والوقت من قالنا ان لا يفعل
ما بين عبد الله وابي عبد الله
الي نصره انسان فاعلم ان الانصار
نصره بعد ذلك ولم يخشوا

IPA

وبعده ان مراد التكملة النجيب
 عن تلك الحقبة والصواب عموماً
 بتتبعيد بذلك لان المطلق يتبعيد
 بدلالة حال التكملة كقوله ازان معلوم
 في شود كراخه در حالت دوران غضب
 از مالف بين مطلق صدور يك بدتفید
 سكرده خود بدالات حال متكمم پس
 قول عمر و عندا عد متعجباً للاندخل
 اعد مطلبه للاندخل كوكفت كراكر
 در خانه شمس خود در دم زن بين للاق
 باشد چگونه عمل كرده خود در حال او
 كرا در حالت دوران غضب و دوران
 میان شاخه و غضب و دوران
 شاخه و غضب

خلاصه آفتابى كتابى
 ۱۲۵
 جلد ثانى

تفصیل مطلق و
مرد و بیست بدون آن بدین
بنام خدیجه الزکریا
در شهر مازندران
کتابخانه
چهارم الفناوی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والقاء لکن بالتألی قسم باسمه خاصة ولو قال باسمه لا يكون يمينا الا اذا نوى به اليمين هذا في المحيط وفي فتاوى النفس وفي مجموع النوازل
وسواء قال باسمه بالنصب او بالرفع او بالتسكين وكذا ابدون حروف القسم باسمه وكذا لو قال له ان عني به اليمين يمين
من مضى فثما من قال هذا اذا تكلم فحجروا ما اذا اسكنها او رفعها ونصبها لا يكون يمينا لا تعلم بان حروف اليمين ولا باعرابها ومنه
من اجازة على الاطلاق قال ابو نصر بن جني باسمه يمين لان الناس يخلطون به ولو قال حقا لا يكون يمينا وهو بمنزلة قوله صدقا وهو
قول محمد بن سلمة ر وقال الحسن بن مطيع حقا يكون يمينا كقوله تمعوا لواتهم الحق اهو اثمهم فالحق هو الله تعصبا بانه قال
والله لا فعل وقال ابو نصر بن جني لو قال الحق ان لا فعل كذا ان نوى به اسم الله تم فهو يمين وان لم ينو به اسم الله تم لا يكون يمينا من النوازل
وفي التجريد وحق الله لا يكون يمينا عندا بخنيفة ر ومحمد ر وهو واحد على لوريتين عن اب يوسف هو الصميم وحرمه الله قال شمس
الائمة المحلوف ر هذا بمنزلة قوله وحق الله ولو قال حقا لا يكون يمينا وعند بعضهم يمين والحق لا فعل كذا يمين هذا في المحيط
ولو قال شهيدا واشهد باسمه واحلف باسمه واعزم باسمه او عظم باسمه او على نذرا وعلى يمين او على عهد لله ان فعلت كذا
يكون يمينا انما في الاصل في فتاوى لوقال بالفارسية خلاي ليدن ر فتم ان لا فعل كذا كان يمينا او قال خلاي را وديفا صبرا ليدن ر فتم
لا يكون يمينا وفي التجريد عن محمد بن لوقال لا اله الا الله فعل كذا او سبحان الله ليس يمين الا ان ينويه وكذا لو قال باسم الله في المنتقى
رفاية ابن رستم عن محمد بن ابي يمين فتامل عند الفتوى ولو قال باسم الله يكون يمينا وفي فتاوى المنتقى لوقال بالفارسية سوگند
في خورم كه اين كار كنم او كنم فهذه نفس قوله احلف وكذا قوله سوگند خورم و خورم و لو قال خورم ليس يمين وفي فتاوى محمد
بن الوليد ر سوگند خورم بخداي يمين فان قال سوگند خورم ام فهذه اخبار فان كان صادقا حنثا اذا فعله وان كان كاذبا
فلا شئ عليه وفي فتاوى لوقال سوگند ميعورم بطلاق ليس بتطليق لان الناس لم يتعرفوه يمينا بالطلاق بخلاف قوله سوگند في
خورم بخداي وفي المنتقى لوقال بروس سوگند است كه اين كار كنم فهذه تفسير قوله على يمين وفي فتاوى النفس لوقال سوگند
است او مر سوگند بطلاق است كه لا فعل كذا ثم فعل حنث وتطلق امراته ولو لم يكن حلف لكنه قال كذا باهل يصدق ديانة
قال لا يصدق قضاء وهذا ادب المفتي وكذا لو سئل ما الحكم عند الشافعي يكتب على الفتوى عندا بخنيفة ر كذا وفي التجريد
قال محمد بن حلف لا يحلف فقوله ان قصت او قعدت فانك طالق يمين انت طالق ان شئت او هو يمين ليس يمين انا تخيير وكذا في
ان حنثت ان ظهرت ليس يمين فهو تفسير للطلاق السقي انت طالق غدا او اسل شهر ليس يمين ولو علق بجي النذرا وطور
الشمس وما يشبه ذلك يمين ولو قال مر سوگند خانه است تطلق امراته ولم يشترط نية المرأة وقال الشيخ الامام محمد بن عبد الله
يشترط النية والامره لا يشترط وفي فتاوى لوقال اللهم ان عبدك اشهدك واشهد ملتكتك ان لا فعل كذا ثم فعل
لا كفارة عليه يستغفر الله بخلاف قوله اشهدا واشهد باسمه ولو قال مسلماني نكره اسمك ان افعل كذا ثم فعل لا يلزم شئ
عليه الا اذا عني به ان ما صام وصلى لم يكن حقا كانه قال هو كافر ان فعل كذا رجل قال هو صائم كذا يمينه اشم نومي صدمان
فعدت كذا فهو يمين ولو قال والرحمن لا فعل كذا ان عني به السورة التي في القرآن لا يكون يمينا كقوله والقرآن لا فعل كذا وان
اراد به الله تعالى يكون يمينا ولو قال والكعبة او القبلة ليس يمين ولو قال باسمه العظيم كه بزرگتر از من نام نيست او بزرگتر از من
سوگند نيست او بزرگتر از من نام است كه لا فعل ولا فعل يمين وقوله از من بزرگتر لا يجعل فاصلا في مجموع النوازل سئل شيخ

الثان **ایضاً نوع منه** تحريم المحلل یمین غلو قال هذا الثوب على حرام فلبسه حنث وهذا على لبس الا اذا نوى غيره وتو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا حنث عليه وفي محيط وفي منتقى اذا قال لغیره کل طعام اكله في منزلک فهو على حرام ففي القياس لا یحنت اذا اكله هكذا روی بن سماعه عن ابی یوسف وفي الاستحسان یحنت والناس یریدون بهذا ان اكله حرام وفي الحیل ان اكلت عندك طعاما بذا فهو حرام فاكله لم یحنت وتو قال تقوم كلامکم على حرام اجمع کم منه حنث وفي مجموع النوازل وكذا لو قال هذا الرغيف على حرام فاكل منه نعمة حنث دأسه لا اكلمك لا یحنت حتى یكلمهم لكل في المنتقى وفي مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها انت على حرام او حرامتک یكون یمینا حتى لوجهما وهي طایفة او مكرهة تحنث بخلاف ما لو حلف لا یدخل هذه الدار فادخلها فإنه لا یحنت وفي طلاق الفتاوی رجل قال لداہم فی یدہ هذه الدار هم على حرام ان اشترى بها شیاً حنث وان وهبها او تصدق بها لم یحنت لان تحريم المحلل وان كان یمینا ولكن لا یریدون بهذا التحريم تحريم الصدقة والهبة وانما یریدون تحريم الشراء كن قال كل على حرام لا ینصرف الى كل حلال وانما ینصرف الى كل الخبز وشربا لشربا وعلى جوابه لما تخبرین ینصرف الى المرأة بحكم العرف وتو قال حرام است مرابا تو سخن گفتن فهو یمین وتو قال الحمر على حرام ثم شرها اختلص ابو حنیفة زعم والیو یوسف زعم فی قوله حدھا یجب الکفارة والمختار للفتوی ان اراد به التحريم یجب الکفارة كانه حلف لا یشرب الخمر فان اراد به الاخبار او لم یرد به فیما لا یجب الکفارة لانه امکن تصحیح ما خبرا وتو قال الخنزیر على حرام لیس یمین الا ان یقول ان اكله وقیل هو قیاس تحريم نوع منه وفي الجاهل مع الکبیر لو قال دأسه الرحمن الرحیم لا فعل کذا یمین واحدة ولو قال مع الواو دأسه والرحمن والرحیم یكون ثلاثا ایا فی نسخة الامام اسو خسر زعم اذا حلف علی مرات لا یفعله ثم حلف فی ذلك المجلس وفي مجلس خزان لا یفعله ابداً ثم فعله ان نوى یمینا مبتدأ او التشدید او لم ینو فعلیه كفارة یمینین اما اذا نوى باثنان الاول فعلیه كفارة واحدة وفي التجريد عن ابی حنیفة زعم اذا حلف باثنان علیه بكل یمین كفارة والمجلس والمجالس سواء وتو قال عنیت باثنان الاول لم یستقم ذلك فی یمین بالله ولو حلف بحجة او عمرة یستقیم وفي الاصل یضاً لو قال هو یهودی هو نصرانی ان فعل کذا فھما یمینان وفي النوازل رجل قال لا خروا لله لا اکلمه یوما والله لا اکلمه شهرا والله لا اکلمه سنة ان کلمه بعد ساعة فعلیه ثلاث ایمان وان کلمه بعد الفد فعلیه یمینان وان کلمه بعد شهر فعلیه یمین واحدة وان کلمه بعد سنة لا شیء علیه **الجنس الثاني فی البراءة** وفي الفتاوی لو قال ان فعلت کذا اذ انبرئ من انقرانك فقبلت ان صلوة او صوم رمضان الکل یمین هو المختار وكذا البراءة عن الکتب الاربعة وكذا اكل ما یكون البراءة عنه كفرا ولو قال انا برئ من هذه التلثین یوما یعنی شهر رمضان ان اراد به البراءة من فرضیتها یمین وان اراد به البراءة عن الاحرام ولم ینو شیاً لا یكون یمینا وفي الاحتياط یكون یمینا ولو قال انا برئ من الصلوة التي صلیت ان فعلت کذا او حنث لا یلزمه شیء ولو قال انا برئ من انقران الذي تعلمت ان فعلت کذا فهو یمین وتو قال انا برئ من هذا الکتاب ان فعلت کذا ان کان فیها بسم الله الرحمن الرحیم یكون یمینا وان کان ذلك کتاب حساب او الفقه ولو قال انا برئ من المغلظة او ما فی المغلظة لیس یمین الا ان عرفت ان فیها بسم الله الرحمن الرحیم وعفی به البراءة وفي مجموع النوازل لو قال انا برئ من الشفاعة الاصح انه لیس یمین وتو قال انا برئ من الله فعلت کذا وقد علم انه فعل قد ذکرنا فی قوله هو کافران فعل کذا نوع منه وفي الفتاوی للمفتی ابی اللیث زعم لو قال انا برئ من الله ورسوله فعلیه كفارة واحدة ان حنث ولو قال انا برئ من الله وبرئ من رسوله فعلیه كفارة ثانیة وفي فتاوی اهل سمرقند

لوقال ان فعلت کذا فان ابرئ من الله ورسوله واهله ورسوله بریأت منه ففعل فعليه اربعة كفارات قال في الحیط قیل ما ذکر فی فتاویٰ اهل
 سمرقند لیس صحیح انا الصحیح ما فی فتاویٰ ابی اللیث رحمہ و لوقال زسیصد وخصت ایت قراب بیزارم ان فعلت کذا فی یمین واحدة
 و لوقال نابری من کل یمین واحدة و لوقال نابری من المصحف یمین الکل فی الفتاویٰ فی مجموع النوازل سئل شیخ
 الاسلام عن حلف بقالة نخلی بیزارم و انشہد الله و اذک الہ الا الله بیزارم کہ افعل کذا الا افعل کذا فی ثلاثہ آیات ان ذکر المرأة مرة
 واحدة فی یمین واحدة المسئلة فی الفتاویٰ لا ما من النسفی لوقال نابری من الکتب الاربعة یمین واحدة و لوقال نابری من التوراة
 والاخیل والزبور والفرقات فعليه كفارة واحدة و لوقال نابری من القران وبرئ من التوراة وبرئ من الاخیل وبرئ من الزبور وجب
 علیه كفالت **الجنس الثالث فی النذر** فی مجموع النوازل سئل الشیخ القاضی الامام علی بن الحسن بن السفندی
 عن قال بن رستم کہ چندین کارکنم ولم یوشیأ قال یمینا و فی لروضة لوقال سه علی ان اصل فی موضع کذا جازله ان یصل فی موضع
 اخر فی ظاهر اصول وعن ابی یوسف رح ان کان مکان الا بیابا افضل من امکان الاداء لا یجوز و علی نقب یجوز و لوقال لله علی ان
 اصوم غدا و اصل غدا و صلی فی الیوم و اصام الیوم جاز عندہما خلافا لحماد و یونان ان یتصدق بجمارا لتصدق بسمرت و جاز بالافتاق
 و لوقال سه علی صوم شهران قال صوم شهر بعینه کر جب یجب علیه التتابع لکن لو افطر لا یلزمه الاستقبال کافی رمضان لو افطر ما
 لا یلزمه الاستقبال و انما یلزمه قضاء یوم وان قال مطلقا لا یلزمه بصفة التتابع و لا اعتکاف یلزمه التتابع فی المعین و غیر المعین
 ثم فی الصوم و الاعتکاف ان افسد یوما ان کان شهرا معینا لا یلزمه الاستقبال وان کان غیر معین لزمه و فی التجزید لو حاضرت المرافق صوم
 شهرین لم یقطع التتابع و فی الحیط لو ازم بالنذر اکثر مما یملکه لزمه ما یملکه هو المختار و جعل قال سه علی ان اهدی هذه الشاة و هی ملائ
 الغنم لا یصح النذر بخلاف قوله لا هدی و یونی الیمین کان یمینا قال لیلادی و لو اضاف النذر الى سایر العاصی کقوله سه علی ان اقل
 فلانا کان یمینا لزمته الکفارة بالحنث لله علی اطعام المساکین یلزمه علی عشرة عند یحییة رحمہ علی طعام مسکین یلزمه
 نصف صاع من حنطة استخسانا و فی فتاویٰ النسفی رحمہ لوقال ان کلمت فلا تاخذی را بر من یکساله روزه مع الهاء لا یلزمه شی
 لو کلمه و لوقال یک سال بدون الهاء لزمه و اصل هذه فی الفتاویٰ لوجعل علی نفسه حجا او صلوة او صدقة صماهی طاعة
 ان فعل کذا ففعل لزمه ذلك الشیء الذی جعل علی نفسه و لم یجز كفارة الیمین بینه فی ظاهر الروایة و هكذا نقل نقاضی الامام ابو علی
 السفندی والشیخ القاضی الامام علی المروزی رحمہ کان یقول ان شاء صام او صلی و یج ان شاء كفر هذا فی مجموع النوازل و عن یحییة
 انه رجع عن هذا قبل من سبعة ايام قال و یجب بینه الکفارة قال شیخ الامام شمس الائمة السرخسی رحمہ فیما لا اصل و هو اختیاری
 کثرة الهوی به فی هذا الزمان قال رضوانه الله و به انما سماعی ل الزاهد علیه فتویٰ لقاضی الامام قال رحمه الله و هكذا اختار الصدر
 الشهيد فی فتاویٰ الصفری و به یفتی و فی الفتاویٰ الصفری لوقال لرجل ان فعلت کذا فالت درهم من مال صدقة کل مسکین درهم واحد و حنث
 و تصدق کل علی مسکین واحد جاز و لوقال سه علی ان اعتق رقبة و عینا و هو یملکها فعليه ان یفی بذلك و لو لم یف یاثم ولا یجبره
 القاضی فی مجموع النوازل لوقال من هو مریض ان برئت من مرضی هذا ذبح شاة او علی شاة اذ یجوز ان لا یلزمه شی و لوقال
 علی شاة اذ یجوز ان تصدق بلحمها لزمه و لوقال سه علی ان اذبح جردا و تصدق بلحمها لزمه و لوقال سه علی ان اذبح جردا و تصدق
 بلحمه فذبح مکانه سبیم شاة جاز و فی الفتاویٰ لوجعل ان یتزوج امرأة موافقة فالمرأة الموافقة ان یتزوج لاضیة بما یفتق علیها باذلة

الفصل الثالث فی الیمین فی الطلاق

ما یرید منها من التمتع الفصل مشتمل علی ثلثہ اجناس الاول فی شروط الایمان وتقدیم الشرط علی الجزء وعلى القلب الثاني فمن حلفت ان لا یطلق الثالث فی المتفرقات أما الاول فی التہرید بشرط الایمان التی یتعلق بها الایمان ستة اذ لو اذاع صلو من متباوکل وکلم وهداة الحروف یتعلق بالافعال المستقبلة دون الماضی والاسماء ولو لم یعمل الشرط ویستوی ان دخل علی فعله او فعل غیره ولو کان الجزء طلاقا او الشرط بکلمة کما تکرر الطلاق بتکرر الشرط والحنف ولو کان الیمین بکلمة کل فتزوج نسوة طلقن ولو تزوج امرأة مرارا لم یطلق الا مرة وانما ابو یوسف رحمہ فی المنقذ الی ان کلمة اذ دخلت علی الیمین او الخاضع یتکرر قوله کل ما اشترب هذا الشرط فهو صدقة یمر به فی کل دفعة ولو قال ثوبا لا یمره الا مرة ولو قال کلمات زوجت او فانی فزوجه او طلقتم تزوجها ثانیاً لا یطلق بمنزلة کل بخلاف ما اذا خاطبها ولو قال کلمات زوجت حیث یتکرر کذا لو قال کلمات زوجت فلانة فان عادت المراجعة بعد زوج اخر لم یحسب عندنا ثلاثة فان اضاف الطلاق الی الملك الثاني او الی کل ملک حنف اید السور المفعول غوان یقول کلمات زوجت قد دخلت الدار فانت طالق ولو قال انت طالق اذا جاء عند یمین ولو قال انت طالق غدا اضافة ویس یمین وفي الفتاوی رجل قال لامرأته انک اذا فعلت کذا الی خمس سنین تصیری منی مطلقة وارساد بدلت تخويفها ففعلت قبل انقضاء المدة هذه ایسأل الزوج هل کان حلفت بطلاقها ان اخبر انه کان حلفت بالطلاق یعمل بخبره وان اخبرته لم یحلف بطلاقها القول قوله مع یمینہ وفي المحيط وفي فتاوی شمس الاسلام الا وزججہ یر ان من قال لامرأته اذا دخلت الدار صیرت مطلقة قد دخلت ثم قال الزوج اردت تخويفها لا یصدق رجل قال لآخر فلان فی بیتک فانکر فقال ان توبسہ طلاق کہ فلان بخانه فانیست فقال بخانه من نیست لا یحسب وان کان فی بیتہ رجل قال لامرأته انت طالق کہ این کار کردہ ام او نہ کردہ ام فهنا تعلیق مطلقا قال الفقیہ ابو جعفر رحمہ محمولة علی تعلیق ما لم یرد به الا یقال قال الصمد الشہید رحمہ وبہ نأخذ وما توکدہ هذا ما ذکر فی المحيط وروی بن سماعہ عن ابی یوسف رحمہ اذا قال لامرأته انت طالق اذا دخلت الدار صیرت لم تکن دخلت الدار لا تطلق وان کان دخلت الدار صیرت طلق فقلا اعتبر لو دخلت شرطاً لان لفظ کہ ترجمہ لو دخلت رجل قال لامرأته اگر یا این خانه اندر داری ترا طلاق ههناستة الفاظ اگر وهی همیشہ وهرگاه وهرزمان وهر بار قال اول وهو قوله اگر فارسیہ این فلا یحسب الا مرة وهی ی همیشہ بمنزلة متبایا ولا یحسب فیها الا مرة وهرگاه وهرزمان المختار انه یحسب مرة وفي قوله هر بار یحسب بكل مرة وفي المحيط سئل غم الدین و تمن قال لامرأته بخانه فلان اندر داری ترا طلاق ولم یقل چون ولا اگر طلق الساعة كقوله انت طالق دخلت الدار وعنه لو قال لغيره ان لم افعل کذا غدا بدلتک انک مراغمانه است بطلاق است ولم یفعل غدا فی طالق ولا فرق بین قوله بدلتک طلاق است و بین قوله فی طالق رجل قال لامرأته هزار طلاق اگر فلان کار کنی و ادا به التعلیق لا یتعلق الطلاق بهذا الفعل ولو قال اگر فلان کار کنی هزار طلاق یتعلق کذا قال صاحب المحيط ومن التأخرین من قال یتعلق فی الوجهین لان لوین الصحة عند تقدیم الشرط ادراج الخطاب وهذا قائم عند تأخیر الشرط ولو قال لها اگر فلان کار کنی تو بیک طلاق ففعلت مزنیج نية الزوج انک فی الفتاوی وفي الشارح المعزى لو قال لاجنبیة ان طلقک فعبدی حرمه یصیر کانه قال ان تزوجک و طلقک فعبدی حر ولو قال لها ان طلقک فانت طالق ثلاثا لم یحرم هذا الیمین نوع منه وفي لجام الکبیر فی باب علیما رجل

قال لامراته ان دخلني الدار فانت طالق طلقها لعل وان عني به التعليق دين فيما بينهما وبينه لانه نوى الا طوار كذا الوقال ان دخلت الدار وانت طالق وكذا الوقال فلن دخلت الدار وانت طالق وكذا الوقال انت طالق وان دخلت الدار ولو قال ان دخلت الدار وانت طالق بخلاف ما اذا قدم الجراء فقال انت طالق ان دخلت الدار بغير الواقى طلاق المتفق لو قال ان دخلت الدار وانت طالق لا يطلق حتى تدخل الدار قال ابو الفضل رحمه الله خلاف ما قال في الجاهم الكبير **نوع منه** وفي شرح المطي اوى رجل عن طلاق امراته بان شرط لا يغتصا ان يكون الشرط مقدما ومؤخرا ودخل الشرط بينهما ذكره بكلمة الواو والفاء او ثم اودكر بغير هذه الصلوات اما اذا كانت الشرط مقدما فقال لها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق او قال بان الفاء وهي غير مدخولة فدخلت الدار بان شرط بنطليقة واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله ولو كانت مدخولة يقع الثلاث باجماع الا عند ابي حنيفة رحمه الله ينتم بعضها ببعض الى الوقوع ولو اخرج الشرط فقال انت طالق وطالق وطالق وان دخلت الدار او بان الفاء سواء كانت الصلوة مدخولة او غير مدخولة ما لم يدخل لا يقع شيء فاذا دخلت بان ثلاث تطليقات بالاجماع ولو ذكر بغير هذه الصلوة وكان الشرط مقدما فقال ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق ان كانت غير مدخولة فاللفظ الاول معلق بالشرط والثاني ينزل في الحال والثالث نفوذ اذا توجهوا ودخلت الدار ينزل المعلق ولو دخلت بعد بلينونة قبل التزويج حنث ولا يقع بطلاق ولو كانت مدخولة فالاول ينتم بالشرط والثاني والثالث ينزلان في الحال ولو اخرج الشرط فقال انت طالق انت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار او قدما الشرط ما لم يدخل لا يقع الطلاق فاذا دخلت وقم ثلاث تطليقات بالاتفاف وفي الزيادة المضافات الى لوقيتين ينزل عندها ولهما والمعلق بالفعلين ينزل عند اخرهما المضافات الى حلال لوقيتين كقوله غدا او بعد غد طلقك بعد غد ولو عني بالحد فعلين ينزل عندهما وفي الاجناس ولو عني بفعل ووقف الى يوسف رحمه الله هو بمنزلة الفعلين يعني يقع بايهما سبقي وفي الزيادة ان وجد الفعل ولا يقع ولا ينظر وجود الوقت وان وجد الوقت او لا لا يقع ما لم يوجد الفعل عند ابي يوسف رحمه الله وجد الفعل لا يقع حتى يوجد لوقعا ايضا وفي التجريد لو قال لامراته ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا كما بد من اعتبار الملك عنده بشرط الاول فان طلقها بعد الدخول بها لم دخلت الدار وهي في العدة ثم كلمت فلانا وهي في العدة طلقك فان طلقك ثلاثا فانت طالق ان ام اسالك الطلاق الليلة فنجيم ما املكه صدقة على المساكين نسأت الطلاق في الليلة فقال للزوج انت طالق ان شئت فقال للمرأة ام اشأ ومضت الليلة لا تطلق ولا يحنث الزوج والمرأة ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ومضت الليلة تطلق ثلاثا لانه قوله انت طالق ان شئت تفويض بدلالة الاقتصار على الجنس قوله ان دخلت الدار تعليق فلم يكن اتي بشرط الدبر ولو قال لها انت طالق ان شاء الله يحنث جعله تعليقاً عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يحنث والفتوى على قول ابي يوسف رحمه الله لو قال لها ان طلقك اليوم فانت طالق ثلاثا فقال لها انت طالق على نعم درهم ولم يقبل المرأة فاذا مضى ليوم لا تطلق كذا روى عن ابي حنيفة رحمه الله والفتوى عليه

ولوا راد ان یحلف بانطلاق الثلاث ولا تطلق امراته یطلق امراته بائناتم یحلف ویقول کل مرأة فی طالق ثلاثا ان فعلت کذا ولا ینزى امراته فان قالوا یحلف بطلاق هذه وأشاروا اليها بقوله حلف بطلاق كل امرأة فضلا عن ان یحلف بطلاق هذه ثم یقول كل مرأة فی طالق ولا ینزى ههنا فی مجموع النوازل ولو حلف لا یطلقها قال منها او فرق القاضی بالعبارة قد ذکرنا فی کتاب الطلاق انه یحلف رجل قال لامراته ان طلقک فکل امرأة اضع راسی مع راسها علی مرفقة فی طالق او قال کل حایة اطأها فی حره لم یصح ههنا الیمن لانه غیر مضاعف الی الملك ولا الی سبب الملك رجل حلف لا یطلق امراته فخلعها رجل بغير علمه فاجاز هو فیهنا مسئله الفضولی تمام المسئلة فی فصل الیمن بالنکاح فان شاع الله وفی مجموع النوازل مثل نجم الدین رز عن رجل قال لامراته اگر من یحلف طلاق تو به زبان را نمی توانم گفت طالق ثلاثا ثم قال اگر من فلان کار کنم تو از من بسه طلاق قال یطلق امراته ثلاثا وسئل اسد بن عمر عن رجل قال لامرته ان کلمت بطلاقک فعبدی حر ثم قال انت طالق ان شئت فقالت لا اشأوان کلمت بعتقک فعبدی حر ثم قال انت ان شاع اسم او قال لا نکلمه ان شئت ثم قال انت الشریک لظلم عظیم یحلف فی هذا کله وفی المحیط بشی عن ابی یوسف قال لامراته ان قلت لک انت طالق فانت طالق ثم قال تدطلقک طلق اخرى فان قال غنیة ان یتكون الطلاق معلقا بقوله انت طالق صدق ديانة لا قضاء **الجنس الثالث فی متفرقات** وفی الفتاوی رجل قال ان کان فلان فقیها فامران طالق یعنی وفلان فقیه عندنا ناس ان نوى ما یسمیه الناس فقیها ولم یوشأ یطلق امراته فان اراد به الفقیه حقیقة کذا لک قضاء ما فیما بینہ و بین الله تعالی لا یقع لانه لیس بقیه حقیقة لما روی عن الحسن البصری رز انه سماه انسانا فقیها وقال لک الرجل وهل لیت فقیها قاطنا الفقیه الزاهد فی الدنیا المعرض عن الدنیا الراغب الی الآخرة البصیر یعیوب نفسه رجل قال ان بلغ ولدی المختار فلم یختبه فامران طالق فوقت المختار عشو سنین فان نوى ول وقت لا یحلف ما لم یبلغ سبع سنین وان نوى اخر الوقت قال یصدد الشہید المختار انه اثني عشر سنة یعنی قصه رجل قال ان کنت الخاف من السلطان فامرته طالق ان یتک به ساعة حلف خوف من السلطان ولا سبیل من ان یخاف بجنایة جناها لم یحلف رجل تهر بصیقل فقیل له ان فلانا یقول رایته یسومعه فقال ان رافی یسر معه فامرته طالق وقد راہ قد سار فی امر اخر رجوت ان لا یحلف رجل قال لامرته اگر ترا بی پروم چنگه تاکنون رفتی فانت طالق ان کان له مقدمة یتقید بها وان لم یکن یرجع الی نیتہ وان نوى ان کنت تجارز عنک والآن لا تجارز عنک فان تجارز عنها طافت وفی مجموع النوازل لو قال اخر اگر مرا بیش با تو به فامرته طالق فیهنا علی الخاطئة وبجورد الکلام لا یحلف رجل حلف ان لا یجلا امراته بکرا فالقول قوله ولا یحلف ولا یکن لها اقامة البینة علی ذلك الا اذا اقروا کل عند القاضی ولا یجوز للعان بهذا رجل قال ان کان فی بیتہ نار فامرته طالق وفی بیتہ سراج ان حلف لاجل ان بعض حیراته طلب منه النار لیس توقد منها نار اطلق وان کان الیمن لاجل تهر طلب المخبز او نحوه او لم یکن هناك سبب لا یحلف رجل راد ان یتزوج امرأة وله امرأة اخرى فاقبل هلا امرأة ان یرجوها لکان تلك المرأة فاجلسها فی المقبرة ثم قال کل امرأة فی سوا المرأة التي فی المقبرة فی طالق فحسبها انه لیس له امرأة فی الاحیاء لا یحلف وهي لیل فی العتاف ایضا رجل له امرأة یلم فذ هبت الی ترمذ سراج من الزوج فقیل له ان لک امرأة بترمذ فقال ان کان لی امرأة بترمذ فی طالق او قیل له هذه المتلفعة امراتک ثم قیل له احلف بانطلاق الثلاث ان لم یکن لک امرأة سوا هذه فحلف وتلك المرأة اجنبیة قال لصددا شہیدانی المسئلین

تطلق قضاء لادیانہ وهو طلاق الهازل وقاله بویوسف لا تطلق وبہ اخذ ابو نصر وقال محمد تطلق رجل حلفت ان فلانا ثقیل
وهو غیر ثقیل عند الناس لکن عندہ ثقیل فهو علی ما عندہ الا اذا نوى ما عند الناس لم یسأل فی الفتاوی وفي المنتقى رجل قال
لا امراته انت طالق ان لم یکن هو خیرا من فلان والذى زعم انہ خیر لنقض ینقض البیوت ویشوب الخمر معروف بذلك وفلان رجل
صالح من اهل الصلاح والفضل فیما ظهر للناس طلق امراته قضاء وفيما بینہ و بین ربہ یسعه وقد لمتقى رجل قال ان فعلت
کذا فامراته طالق وله امراتان او اکثر ثم فعل ذلك الفعل طلقت واحدة منہما وفى مجموع النوازل لو طلق احدیہما بائنا سر جعیا
وانقضت عدتہا ثم فعل ذلك الفعل یقع الطلاق علی الأخرى وان لم ینقض عدتہا فالبیان الیہ لوقال لا امراته ان فعلت کذا فانما
طالق ثم خالها او طلقها بائنا ثم وجدا لفعل لذی هو شرط وهو یزیدها وهی فی بعدة قال القاضی الامام فخر الدین رحمہ تطلق وكذا
لوقال ان فعلت کذا فامراته طالق ثم طلق امراته بائنا ثم فعل ذلك الفعل وهی فی بعدة تطلق من غیر نية لان الیمین تنالها فلا یخرج
عنها بخلاف ما لوقال امراتی طالق وله معتدة من طلاق بائن حیث لا تطلق بدون النية ولو انقضت عدتہا ثم وجدا المشوط اخلع
الیمین لا ینجزا حق لو تزوجها ثم وجدا لشوط ثانیة لا تطلق ولو قال ان فعلت کذا فامراته طالق ولیس له امرأة وقت الحلف فتزوج
ثم فعل لم تطلق **الفصل الرابع فی یمین فی النکاح** وهو مشتمل علی ثلثة اجناس الاول فی لفاظ الیمین فی النکاح
الثانی فی لفظی مسألہ الثالث فیما یعلق بالمتکوحه **اما الاول** قال رجل فی فتاوی رجل قال اگر فلان را بخوام از من
بسہ طلاق هذا بمنزلة قوله ان تزوجتها فلو قال عنیت بهذه اللفظة الخطیبة لا یصدق فی دیارنا لکن صدق دیانہ ولو قال
اگر فلان را بخوامندی کنم فعلى الخطیبة ولو قال اگر زن کنم هذا بمنزلة قوله ان تزوجت امرأة ولو قال اگر زن ارم اختلاف
المشایخ فیہ والفتوی علی انہ علی الزفاف ولو قال اگر دختر فلان مراد هندوی باطلاقات فتزوجها لا یطلق ولو قال اگر وی را بزنی
دهند بن او قال ادره شود والمسئلة بحالها فانها لا یطلق ایضا وفيه اختلاف المشایخ ولو قال لوالدیہ ان تزوجتم لک امرأة
فهی طالق ثلثا فزوجاه امرأة بغیر امرأة لا یطلق لان التعليق لم یصح لانه غیر مضاف الی ملک النکاح لان تزویج الوالدین له
بغیر امرأة غیر صحیح بخلاف قوله ان تزوجت لان تزویجه صحیح فاذا صح اقتضى تزوجه الملك فصح التعليق بخلاف الاول لانه
لم ینقض ملک النکاح وفى فتاوی النسفی اذا قال اگر فلان کار کنم هر زن که بخوام خواستن از من بطلاقات ففعل ذلك الفعل ثم
تزوج لا یطلق وفى الفتاوی الصغری لوقال لمنکوحته ان تزوجتک او قال بالفارسیة اگر ترا بزنی کنم فان طالق فهذه ان یصرف الی
العقد ولا ینصرف الی لوطی وکذا لوقال بالفارسیة اگر ترا نکاح کنم فاذا تزوجها لم تطلق فاذا فارقتها ثم تزوجها طلقت اما اذا قال لمنکوحته
اولا امرأة لا یحل له نکاحها ان نکحتک فان طالق ینصرف الی لوطی حتى لو طلق امراته ثم تزوجها لا تطلق كما لوقال لاجنبیة ان لکعتک
فکنتا فیمینه علی العقد ولو قال لمنکوحته کان علی الرجعة الحقیقیة بعد الطلاق ولو قال ان تزوجتک الحجارا والجدارا لا ینقض الیمین
اصلا وفى فتاوی النسفی فی قوله بالفارسیة اگر ترا نکاح کنم ینصرف الی لوطی ولو حلف لا یمیع حرا یمیع بصورة البیم وکذا لو تزوج
امرأة نکاحا فاسدا فقال لها ان طلقتک فعبدی حرق قال لها انت طالق یحنت بخلاف ما لوقال لاجنبیة ان طلقتک فعبدی حر
لا یحنت ما لم یتزوجها نکاحا صریحا ویطلقها وفى المنتقى لوقال لا تزوجن فلانة وحلف علیہا ولها زوج فهذا علی ان یتزوجها
نکاحا صحیح او کذا لوقال لا یمیع هذه المرأة ویمیع المرأة انما یمیع بان ارتدعت ولحققت به بالحرب وسیتک وتوقال لا تزوجن الیوم

فہذا علی النکاح الفاسد قال فی محیط واختلافات النکاح الفاسد حل ہو منعقد بعضهم قالوا منعقد لکن لا بصفة الکمال وبعضہم
قالوا لا یقعلا صلا وبعضہم قالوا ینعقد مقتضی الاقدام علی لوطی ضروریۃ ان لا یضیع ماء الزوج ولا ضروریۃ فی حق الحنفی فلیظهر
الاتفاق فی حق الحنفی ولو حلف علی الماضی نہ لم یتزوج فہذا علی بجا اثر الفاسد بخلاف المستقبل والصلوۃ نظیر النکاح فی الماضی
والمستقبل وکذا الصوم وفی البیوع والشراء یحکم بالفاسد ولو حلف لیتزوجن سررا فاشہد شہادین فهو سر
ولو اشہد ثلاثا یحکم فی البیوع **نوع منہ** وفی المنتفی رجل قال ان تزوجت فلانۃ فی طالق وان امرت من یرزجہا فی
طالق فامر رجلا فزوجھا ایاہم لم تطلق لانہ حشد بکامرو تو قال ان تزوجت فلانۃ فی طالق وان امرت من یرزجہا فی طالق فامر
رجلا فزوجھا ایاہم طلقت وفی خلاف النوازل لو قال لامرأۃ ان خطبتک او تزوجتک فانت طالق فخطبھا او لا ثم تزوجھا لا تطلق
وکذا لو قال للمراۃین خلایک وفی محیط فان تزوجھا قبل الخطبۃ بان تزوجھا منہ فصولی فبلغھا فاجازت خلقت رجلا قال ایاہ امرأۃ
اتزوجھا فی طالق فہذا علی امرأۃ واحدة قال ان ینوی جمیع النساء وھذا بالعریۃ ولو قال بالفارسیۃ ھرکلام نہ کہ بنی کم یقیم علی
کل امرأۃ قال یصدر الشہید من المختار انہ یقیم علی امرأۃ واحدة ولو قال ایاہ امرأۃ زوجت نفسھا منی فی طالق یتناول جمیع النساء
ولو قال ھرجہ بنی کم یقیم علی کل امرأۃ واحدة الا ان ینوی لتکرار ولو قال ھرجک نہ بنی کم یقیم علی امرأۃ واحدة شریع
ولو قال کل امرأۃ اتزوجھا فی طالق یطلق کل امرأۃ اتزوجھا وکذا انہا فارسیۃ ھرنی کہ بنی کم ولو قال اگر مرا یا بن جھان بود
فی طالق ثلاثا ثم تزوج بامرأۃ طلقت ولو تزوج امرأۃ اخرى لا تطلق ولو قال زین روز تازہزار سال ھرنی کہ ویراستہ فی طالق
ولیس لہ امرأۃ فترزوج امرأۃ لا تطلق وفی محیط سئل یونصوالد بوسج عن قالہ ان تزوجت فلانۃ ابدا فی طالق فترزوجھا مرۃ حق
طلقت ولو تزوجھا مرۃ اخرى لا تطلق وفی فواید شمس الاثم المحلوف رحمہ تو قال ان تزوجت فلانۃ فی طالق ان تزوجت فلانۃ
فترزوج فلانۃ لا تطلق فان طلقتھا ثم تزوجھا تطلق وفی الفتاوی رجل قال لامرأۃ کلما اتزوجتک فانت طالق فترزوجھا فی یوم واحد
ثلاث مرات ودخل بها فی کل مرۃ فی امرأۃ وعلیہ مہران ونصف مہر وقد وقع علیہا تطلیقتان فی قیاس قول یحییۃ والی
یوسف مدرم ینا علی ان الدخول فی النکاح الاول دخول فی النکاح الثانی عندھا وعند محمد علیہ اربعۃ اصدقہ ونصف
وتطلق ثلاث تطلیقات ولو قال کلما اتزوجتک فانت طالق باین بانث ثلاث تطلیقات وعلیہ خمسۃ مہر ونصف مہر سئل
جمہ الدین عن قال اگر ینکاح دختر خویش بنشینم فکذا در وقت عقد ہایستاد ان اراد تزویجھا حدث وان ارادہ حقیقۃ انقور
فلا یحکم تجلہ مطلقۃ فقال ان تزوجتھا فخلالہ لہ علی حرام فترزوجھا تطلق ولو قال لامرأۃ ان تزوجتک علیک ما عشتھا
فخلالہ لہ علی حرام ثم ان تزوجتک علیک فالطلاق علی واجب ثم تزوج علیہا یقیم علی کل واحد منہا تطلیقۃ بالیمین الاولی و یقیم
تطلیقۃ اخرى علی واحدۃ منہا بالیمین الثانیۃ یصونہما الی یتھما شاء ہذا فی النوازل قال فی محیط ذیہ منفریہ یبطل لا یطلق
فی الیمین الثانیۃ لان الیمین الثانیۃ تعلیق ایجاب الطلاق بالتزوج وانہ لا یصح بخلاف تعلیق نفس المطلق ویبقی ان یقیم
بالیمین الاولی طلاق احدیہما یصون الی لایہما شاء لان الیمین الاولی لما انصرفت الی الطلاق صاکنہ قال نہ وی راطلاق ومن
قال فذلک ولہ امرأتان یقیم الطلاق علی حدیہما ولو حلف لا یتزوج علیہما فراجع امرأۃ طلقھا طلاقا جعیا لا یحکم ولو قال ان
تزوجت الی خمس سنین فی طالق فترزوج فی السنۃ الخامسۃ یطلق رجلا قال لا حنیۃ ما دمت فی نکاحی فکل امرأۃ تزوجھا

فی طالق فتزوجها ثم تزوج غیرها لا تطلق اما اذا قال لها ان تزوجتک ما دامت فی نکاحی فکل امرأة تزوجها فی طالق فتزوجها
ثم تزوج غیرها لا تطلق وفي المحیط يجب ان يعلم ان کلمة ما زال وما دام وما کان غایة ینتمی الیمن بها فاذا حلفت لا یفعل کلمة ما دام بتخار
فاذا خرج ینتهی یمینه فاذا عار وفعّل لک الفعل لا یجنت فی لقدری وکذا اذا حلفت لا یشوب النبیذ ما دام بتخار الخروج وعدم شرب
لا یجنت فی فتاویٰ الفضل ابو الیث شرط الخروج مع اهله ومتاعه کما فی قوله واسه لا اکلمک ما دمست فی هذه الدار والفضل لمر
یشوط الخروج مع اهله وفي طلاق الفتاوی رجل قال لاجنیه بالفارسیة اگر جزا تو زن کنم ابو قال اگر جزا تو مران باشد فی طالق
فتزوج المرأة ثم تزوج امرأة طلق الا ولی دون الغایة وفي لها مع الکبیر رجل قال المرأة التي تزوجها فی طالق ثلاثا فتزوج امرأة
طلقت ثلاثا وتو قال هذه المرأة التي تزوجها طالق ثم تزوجها لم تطلق وتعلی هذا القول امرأة التي تدخل الدار طالق لم تطلق حتى تدخل
الدار وتو قال امرأة فلانة التي تدخل الدار طالق فالحال بدون الدخول وتو قال فلانة هذه طالق ان دخلت الدار لا تطلق
حتى تدخل الدار وان كانت معينة لانه شرط حقيقة لکلمة الشوط وهي کلمة ان الجنس الثاني فی فصولی و

مسائله رجل حلف لا یتزوج امرأة فتزوج ففصولی فیله فاجازة بالقول یجنت وان اجازة بالفعل لا یجنت وعليه اکثر
المشایخ هکذا قال الصدوق الشیخ فی الفتاوی وهذه اذا تزوج الفصولی بعد الیمن اما اذا تزوج الفصولی قبله ثم حلف
ان لا یتزوج هو امرأة لا یجنت اذا اجازة العقد علی قوله لکل وفي الفتاوی لصغری ولو کل رجلا بان یتزوج امرأة ثم حلفت ان لا
یتزوج فزوج الوکیل یجنت وکذا الوجه لمرها یبیدها ثم حلفت لا یطلق وکذا الوکیل بالعق وفي الزیادات رجل قال لامرأته ان
دخلت الدار فانت طالق او قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر ثم حلفت ان لا یعتق عبدا ولا یطلق امرأته ثم وجبت الشرط وقم
الطلاق والعتق ولم یجنت ولو کان الیمن او لا والمسئلة بحالها والدخول بعد الیمن یجنت وتو قال لعبد ان عتق نفسك او قال
لامرأته طلق نفسك ثم حلفت لا یعتق ولا یطلق فاعتق العبد نفسه وطلعت نفسها حنت وکذا القول لها طلق نفسك
ان شئت او قال لعبد ان عتق نفسك ان شئت اما لو قال لامرأته انت طالق ان شئت ثم حلفت ثم شاعت لم یجنت ولا اجازة
بالفعل فی نکاح الفضل ان یبعث الیها شیاً من المهر وان قل والمراد من البعث الوصول الیها ذکره الصدوق الشیخ فی بیجام
الصغیر فی کتاب المناسک وبعث الیهدیه لا یتزوج لانه لا یخص بالنکاح وتو قبلها او مسها بشهوة یتزوج اجازة بالفعل
ولا یجوز ولكن ذلك الفعل یتزوج حرهما فی فتاویٰ نسفی رج لو قال لخالف لرجل مرأبین وجهه سوکند است وبعقد ففصولی
حاجتست فعتق لک الرجل یتزوج ففصولی اما لو قال ان یتزوج من عقد ففصولی کن فنه ان توکیل وتو قال کل امرأة بدخل فی نکاحی
فی طالق فنه بمنزلة ما لو قال کل امرأة تزوجها وکذا القول کل امرأة تصیر رجلا لا للو قال لامرأة اگر تو زن من شوی وتو قال
کل عبدا بدخل فی منک فهو حر فاشتری ففصولی عبدا له فاجازة هو بالفعل یجنت عند النکاح لان المصداک اسباب اکثرية وتو قال لامرأة
ان تزوجتک فانت طالق ثلاثا واگر کسی ترا بزین کند وین بخند ترا سه طلاق واگر بفصولی بزین کن ترا سه طلاق ومهم هذا
لو تزوجها الفصولی منه واجازة بالفعل لا یجنت وتو قال کل امرأة تزوجها او تزوجها غیرى لا جلی فی طالق ثلاثا فتزوجها ففصولی
لاجله یقیم الطلاق قبل الدخول فی ملکها لمرهم علیه بمنزلة ما لو طلقها بعد عقد ففصولی لکن لا یقبل هذا العقد الاجازة وقال
صاحب المحیط وعندی لا حاجة الی تزویج الفصولی بل یتزوج بنفسه لان الیمن انحلت بتزویج الفصولی قال القاضي لا مام

يقبل هذه الاجازة بعد ما طلقها قبل الاجازة اما لو قال لها بعد ما تزوجها الفضولي فانت طالق فهذه اجازة اما لو قال انت طالق
لا يكون اجازة ولا تبطل بتوقف على مجموع النوازل لو قال كل امرأة اتزوجها او تزوجها غيري لاجلي واجيزه بالنفل في طلاق ثلاثا
لا وجه لمجازة وهو شذو على نفسه فلوزوجه فضولي وهو اجاز بالنفل ثم تزوجها بنفسه لا يحنث فلو حرمت عليه ثم تزوجها
بنفسه فهذه على قياس مسألة الجماع الصغير اذا حلفت لا يدخل هذه الدار فادخل ثم دخل هو بنفسه هل يحنث فيه
اختلاف المشائخ **منه** سئل خيال الدين ر عن تزوج بعقد الفضولي ثم حلف ما تزوجت واراد ان ما تزوجت بنفسه
لا يحنث وفي نوادر هشام ر عن محمد ر فيمن حلف بطلاق امرأته ثلاثا لا يزوج بنتا له صغيرة فزوجها رجل ولا ب حاضر
ساكت وقبل الزوج ثم اجاز الالب لا يحنث لان الذي تزوج غيره بغير امره وكذا ان حلف على مته وفي التجرید عن محمد بن عيسى ر تزوج
بغير اذن ثم حلف لا يزوجه فزوجها فرضيت لم يحنث والمراة اذا حلفت ان لا يزوجه بنفسها فزوجها رجل بامرها او بامر غيره فاحانث
او كانت بكر فزوجها الولي فسكت في حلته وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة وكذا لو حلف لا ياذن لغيره ان التجارة فزوى
بيعه وبشترى فسكت فهو حنث وعن ابى يوسف ر انه لا يحنث في المسكتين ولو حلف لا يسلم الشفعة فبلغها اشترى فك
لم يحنث ولو حلف لا يؤخر حقه على فلان شهرا فسكت عن تقاضيه حتى مضى شهر لم يحنث وهذا عندنا بحقيقة ر والعبد
اذا حلف لا يزوجه فزوجه مولا وهو كاره لا يحنث لانهم يجعله يفعل شروط الحنث وجود الفعل منه ولو حلف لا يزوجه فزوجه
ابوه لا يحنث وفي التجرید عن محمد ر لو حلف لا يزوجه فصار معتوها فزوجه ابوه يحنث وفي مجموع النوازل لو حلف لا ياذن في
تزوجها او هي بكر فزوجه ابوها فسكت ثم النكاح ولا يحنث **نوع منه** لو حلف لا يزوجه امرأة فزوجه غيره فزوجه يحنث وفي
مجموع النوازل لو قال اسمع الا تزوج فلانة فامر رجلا فزوجها لا يحنث بخلاف التزوج قال محمد بن الوليد فسالت خيال الدين ر
عن الشرف فقال لا تزوجه بامر كاره لحقه حكم التزوج بامر ثبت حكمه وهو الحل وفي البيه لا يحنث بامر هذا اذا كان يتولى بنفسه
اما اذا كان يفرض الى غيره كالسلطان يحنث ولو كان بحال يتولى بنفسه مرة ويفرض الى غيره مرة يعتد الغلبة وحاصله الحنث
بالامر في ثلاث وعشرين موضعا منها النكاح وقد ذكرنا في الطلاق والخلع والعق بال وغير مال والكتابة والهبة والصدقة
وضرب العبد وضرب الحد ان كان سلطانا او قاضيا او كسوة بان حلف لا يكسوه او لا يحمله على ابته والحياط وغير النشاة وبناء
الله وقضاء الدين والصلح عن دم العبد والقرض والاستقراض الا لا بدع الا لا يستطيع ولا عارة والاستعارة وما لا يحنث بالامر سنة
البيع والشراء والاجارة والاستيجار والقسمة والصلح على مال من المشائخ ر من الحنث المحصورة بهذه الستة وفيه يفتى الا
انما كان لا يلى بنفسه او نوى ان لا يامر غيره **الجنس الثالث في المنكوحات** وفي الفتاوى لو قال لا والله لا اتزوج من
اهل هذه الدار من بنات فلان وليس فلان اهل ثم سكنها قوم فزوجه منها او ولد فلان بنت فزوجه لم يحنث لكن هذه قول
محمد والخيار انه يحنث وهو قولهما ولو حلف لا يزوجه من اهل الكوفة فزوجه امرأة لم تكن ولدت يوم حلف يحنث عندنا الحل
ولو حلف لا يزوجه من نسأبصرة فزوجه من لدت ببصرة ونشأت بكوفة وتوطئت بها يحنث عندنا بحقيقة والعبرة بالولادة
عندها ولو حلف لا يزوجه فزوجه قبل من كان خارج المصر فهو قروي وهذا لا يستقيم فيمن يسكن فناء المصر كباكستان قوط
ورباط وبيان ولو حلف لا يزوجه من نژاد فلان فزوجه بنت بنته حنث ولو قال من اهل بيت فلان لا يحنث الا اذا تزوج ابنة بنته

اینها توفیقاً کل امرأة فی تكون بغير ارضی طالق ثلثا الصحيح انه يمد به طلاقاً امرأة يتزوج بغير ارضی عن هذا قالوا الزوج امرأة في غير عا راقم
تقلها الى بغير ارضی تكون هو معها فيه لا تطلق وهو الصحيح وفي المحيط وفي فتاوى بل الليث بعد اذا قال كل امرأة تزوجها في قرية كذا في طالق
فتزوج امرأة في تلك القرية ان كانت من اهل تلك القرية لا شك انها تطلق وان كانت من غير اهل تلك القرية لم يذكروها
الفصل ثمة وينبغي ان تطلق لانه عقلاً يمين على كل امرأة يتزوجها في تلك القرية ولو اخرج امرأة من تلك القرية وتزوجها خارج
القرية لا تطلق ولو حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة لم يدر كذا حنيفة ولو حلف لا يشتري امرأة فاشتري صغيرة لم يحلف في مجموع
النوازل لو حلف لا يتكاهن امرأة فكم حصة لا يحلف رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ثيباً في طالق وقد
وجدتها ثيباً طلقت فان صدقته فلها مهر ونصف مهر وعليها العدة وليس لها نفقة العدة والسكنى ولا يجب عليها الحد وان
كذبته فلها مهر واحد ونفقة العدة والسكنى وعليها الحد قال في المحيط قيل ما يقع الطلاق اذا صادت ثيباً بالاصابة فهو صارت
ثيباً بالوثبة او النقرة او دسح والدائم لا يقع الطلاق رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج او قال ان تزوجت ثيباً او روى كشادة في
طالق فطلق امرأته بانثام تزوجها لا تطلق اعتباراً للغرض وقيل يطلق في الكل اعتباراً للفظ الكل في الفتاوى في المنتقى لوقال لامرأته
ان طلقنا فكل امرأة تزوجها في طالق فطلقها ثم تزوجها لا تطلق وكذا لو قال ان نثبت بفلانة او خطبها فقال ان نثبت بك فكل امرأة
ان تزوجها في طالق فزوج بها ثم تزوج بالمزنية لا تطلق وفي الفتاوى رجل قال لامرأته كل امرأة تزوج بملك في طالق فطلقها
ثم تزوجها لا تطلق وان تزوجها عند اليمين وفي الجاهل معها اكبر لوقال ان دخل احدى هذه احد فكلت لوني بنفسه هم وان لم ينوشوا ودخل
الحالف لم يحلف ولا فرق بين ما اذا كانت الدار ملكاً له او لا ولم يصف ذلك الى نفسه لكنه قال ان دخل هذه الدار احد فكلت لوني
هو بنفسه حنث ومثله لوقال ان مس راسي هذه احد فكلت لوني بنفسه ولكنه قال ان مس هذه الراس احد فكلت لوني
الحالف لا يحلف قال محمد في التوبة لو حلف لا يسلم يديم شعراً فمس راسه لا يحلف ولو مس راس غيره لا يحلف وفي الفتاوى رجل
حلف لا يتزوج امرأته الا على اربعة دراهم فتزوج على اربعة دراهم فاكل نقاضى عشرة لم يحلف وكذا لو زاد الزوج بعد العقد على
مهرها لا يحلف ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار فتزوج بالفضة باكثر من حيث القيمة بان يتزوج بمائة بقرة لا يحلف
الفصل الخامس في اليمين في الشراء وفي غيره مسائل في لوقال اصل لو حلف لا يشتري ثوباً كان له
فاشتري كساء او طيلساناً او فرواً او ثياباً يحلف وقال الامام بن محمد الدين النسفي رحمه في الشافي في عرفنا لا يحلف في الكساء لانه لا
يسمى ثوباً واشتري سيجاً او بساطاً او قلنسوة او طنفسة لا يحلف وكذا لو اشترى خرقة لا يكون نصف ثوبه وفي النصف واكثر
منه يحلف ولو اشترى قدراً ما يجوز فيه الصلوة يحلف بخلاف القلنسوة وفي المنتقى لو حلف لا يشتري ثوباً جديداً
فالجد يد مالم يتكسر حتى يصير شبه الخلق قال لصدرا الشهيد رحمه في الفتاوى يجب ان يكون قبل الفصل جديداً وبعدة لا يعرفه لو
حلف لا يشتري قميصاً فاشترى قميصاً مقطوعاً غير مخيط لا يحلف وفي الاصل لو حلف لا يشتري سلاحاً فاشترى جديداً غير
مجهولاً وسكيناً او سنبلاً لم يحلف ولو اشترى درعاً او سيفاً او قوساً حنث رجل قال ان ملكك عبد فهو حر فاشترى نصف
عبد ثم باعه ثم اشترى لنصف الباقي لم يعن هذا النصف عليه ولو قال ان اشتريت عبداً والمسألة بجانها عني النصف
وهذا في غير المعين اما في المعين لوقال ان ملكك هذا العبد فهو كاشترى وعني عليه النصف وكذلك في الدوام لوقال ان ملكك

ما ینتی رحم فیہ عن ان تصدق بها فملک مایۃ درہم ثم ملک مایۃ اخری لم یحب التصدیق فی المبین یجب وفي مسئلۃ شرو
لوقال عنیت بہ الجملۃ لم یصدق قضاء وتصدق دیانۃ فی الفتاوی وفي مجموع النوازل لو حلف لا یشتری ہذا العبد ولا یأمر احدا
بیشتری لہ ہذا العبد فاذا لم یصد یشتري عبدا اخر فیانہ لم یقل لتجارۃ فیشتري لما دون العبد المحلوف علیہ المحلی فیہ غیر العبد
ولا یحنت لعدم شوط الحنث وفي المحیط فی فتاوی ماوراء النہر رجل قتل لامراتہ ان یشتریت بالخبر ماع فان طلق فاشترت
بالخبر طلق وتود فمفع الخبر یعمل الیہا الماء لا تطلق وقیل تطلق رجل حلف لا یشتری شیئا فاشترى مكاتبا وام وللمو صد برا
لا یحنت ولو اشترى شيئا بغيره الا شيئا لم يذکر محمد ہذا الفصل وحکی عن بعض مشائخنا انہ یحنت کما لو اشترى بالخمر
او بالخمر وروى كوشير الاسلام خواهر زادہ رحم فی شوم المادون ان من حلف ان لا یبیع فباع المدبر لا یحنت **نوع منہ**
وفي الحجام مع رجل ساوم رجلا ثوبا فطلب منه بعشرة دراهم وباع له ثوبا بثمانين ينقصه من اثني عشر فقال لمشتري عدي حمران
اشتريته باثنی عشر فاشتراه باثنی عشر درہم او دینار یحنت وفي الفتاوی رجل قال لامراتہ اگر ترازيك درم ناد و درم حمامہ
خرم فان طلق فاشترى لها ثوبا بأكثر من عشرة یحنت قیاسا علی ہذا المسئلة وقوله حمامہ خرم و حمامہ كتم سواء شعر فی
مسئلة الحمام لو اشتراه باحد عشر درہم او زیادۃ دینار و ثوب لم یحنت وان كان قيمة الزیادۃ اكثر من درہم ودون البائتم ہر
الذی حلف فقال عدي حمران بعت هذا منك بعشرة دراهم فباعه بعشرة دراهم ودینار او باحد عشر درہم لم یحنت ولو باعه
بتسعة لا یحنت ایضا ہذا جواب لقیاس وفي الاستقصان علی عکس ہذا فان العرف بین الناس ان من حلف لا یبیع بعشرة
ان لا یبیعہ الا باكثر من عشرة ولو حلف البائتم لا یبیعہ بعشرة لم یحنت قیاسا و یحنت استحسانا وبمثلہ لوقال عدي حمران بعتہ
بعشرة الا بالزیادۃ او باكثر من عشرة فباعہ بتسعة یحنت ولوقال عبدہ حمران بعتہ بعشرة حتى یزید فباعہ بتسعة ودینار
لم یحنت وکذا لو باعه بتسعة بدون الدینار ولوقال عبدہ حمران اشتراه بعشرة الا باقل فاشتراه بتسعة ودینار یحنت استحسانا
ولو اراد ان یبیع عبدا بالف والمشتري یزید بخمس مایۃ فقال للبایع ہو حمران حططت عنك من الالف شيئا ثم باعه بخمس مایۃ
قبل المشتري ولم یقبل حنث البایع وعن العبد ولو قال ان حططت من ثمنه والباقي علی حالہ لم یحنت ولا یعتق العبد وکذا
لو باع بالف و بائتم ثمن كان والخط عن الثمن یكون بعد جوبہ ولو حط بعد ذلك لم یعتق ایضا لانہ جزاء عن ملكه حتى لو كان
الجزاء عن عبدا خرعت ولو حط كله او ذهب كل الثمن لا یحنت ولو ابراء عن بعض الثمن قبل قبض یحنت وبعد القبض لا یحنت
نوع منہ وفي الزیادات رجل حلف لا یشتری ذہبا او فضۃ فاشترى درہم او دینار لا یحنت ولو اشترى بعشرة فضۃ او سیکلۃ
فضۃ او طوق ذہب او فضۃ حنث ولو اشترى درافی سقونہا ذہب او فضۃ او مسامیر من ذہب لا یحنت لان ذلک یبیع
وبایعہ یسمی بایع الدار ولو حلف لا یشتری حديدًا فاشترى درعا او سكينًا او بیضة او سيفًا لا یحنت اما لو اشترى کانقہ او مسامیر
واقفا لا یحنت قال مشائخنا رحم فی الانعال لا یحنت فی عرفنا وبالنیۃ یحنت فی کل ولو كانت الیمین علی المس یحنت فی کل الا فی
اللقین والکتان اذا صار غزلان فصل الثوب منها لا یحنت وفي نقصب لومس الحصر الذی من انقص یحنت اما لو حلف
لا یشتری نقصا فاشترى براری من نقصب لا یحنت وکذا لو حلف لا یشتری شعرا فاشترى سبعا او جوالق من شعرا لا یحنت
وفي لمنق رجل حلف لا یشتری جاریۃ فاشترى عجزا او مرضعۃ یحنت حلف لا یشتری غلاما من انسند فہر علی ذلک

الجنس لو قال من خراسان فاشترى خراسانيا بغير خراسان لا يحنث حتى يشتريه من خراسان وفي الفتاوى لو حلف لا يشتري
بقلا فاشترى راضيا فيها مقبلة قد نبتت وقد شرب ذلك يحنث وكذا الرطب مع الخلة ان شرط حنث وفي الاجناس لو حلف لا
يشترى اية فاشترى شاة من بوحه لها اية تجب وكذا لو حلف لا يشتري اية فاشترى شاة من بوحه لها اية حنث ولو
حلف لا يشتري لحما فاشترى راسا لا يحنث بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحما فاكل راسا حنث وكذا لو حلف لا يشتري غنما فاشترى
ارضافها غنل حنث وكذا في لشجر كما لو حلف لا يشتري حايطا فاشترى دارا ولو حلف لا يشتري لبنا فاشترى اجرا او طيبنا
ولو اشترى اسرامنية بذلك لا يكون حائنا ولو حلف لا يشتري خشبا فاشترى ارضافها شجر لا يحنث وفي الزبادات لو حلف
لا يشتري صوفنا فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يحنث والا صلات المحلوف عليه ان يدخل في لشراء بعباء غير المحلوف
عليه لا يقع به الحنث وان دخل مقصودا يقع وفي الفتاوى لو حلف لا يشتري من فلان شيئا فاسلم اليه في ثوب حنث ولو
حلف لا يشتري عبد فلان فاجره دارة لا يحنث لان الاجارة ليست ببيع مطلق ولقبحه الواجب عليه ان لا يستحق الشفعة
في الدار ولو حلف لا يشتري طعاما للبيوع فاشترى ببيته ثم باع لا يحنث لانه ما اشتري للبيوع هذا المحالف حلف المرأة ان لا يخرج
الى بيت والدها فخرجت الى مجلس ثم ذهبت الى بيت والدها لا يحنث وفي المتن رجل باع عبدا من رجل وسلمه اليه ثم حلف
البائس ان لا يشتريه من فلان ثم اقاله المشتري فقبله لم يحنث قال رحمه الله ما ذكر في المتن قول محمد بن عطاء بن عذرة الا قاله
فخرج اذا اكلت بالثمن الاول وعند أبي يوسف بيع جديد ينبغي ان يحنث عنده مطلقا ولو اقاله بماية دينار قد اشتراه بالصددهم
حنث وكذا لو اقاله بالثمن الاول رجل اشترى خبزا بالتعاطى ثم حلف وقال ما اشتريته اليوم خبزا قيل يحنث وهو اختيار
الامام محمد بن ابي حنيفة في مجموع النوازل في طروك البيوع فقال لو حلف لا يبيع الخبز فجاءه رجل اعطاه الثمن هو
دفع الخبز لا يحنث ونص في المتن على عدم الحنث قال رحمه الله وهكذا اجاب علم الهدى ابو منصور الماتريدي رحمه الله وسروى
عن أبي يوسف رحمه الله في شهادات الفضلى ما يؤكدها فانه قال لا يعلم لمن علم بهذا ان يشهد على لبيع بل يشهد على التعاطى
جنس آخر وفي الفتاوى لو قال لامرأته ان تركتني دخلت لك فلم اشتر لك حليا فالت طلق فتركه فدخل فلم يشتري
الحلى على الفور فبين ابي يوسف رحمه الله اختلاف والمختار انه يحنث لان هذه اليمين على الفور عادة قال رحمه الله من هذا الجنس
صار في واقعة صورتيها لو قال لامرأته ان بعت بقرة فلم اقبله فالت طالق فباعته البقرة فلم تقتلها على الفور اقول انها لا تطلق
حنث لاجناس لو قال لآخر ان فعلت كذا فلم افعل كذا فعبدى حران لم تفعل ما قال على ثرا المحلوف عليه فهو حائث ولو قال
ان فعلت كذا ثم لم افعل كذا فهو على لا بد كذا قال ابو حنيفة رحمه الله ولا يبي يوسف رحمه الله في خزانة الاكمل في الا الى المتن
لو قال متى لم ابن لك هذا الحائط او متى لم اشتر لك دارا وان دخلت البصرة فلم اشتر لك دارا هذان على الفور ولو قال
لامرأته ان لم تطلق نفسك فعبدى حر على المجلس وكذا لو قال ان لم ابع عبدا فاعبدى هذا فعبدى الاخر حر على الفوران كما سئلت فلم
لجلبك على الفور اقسم عليه ان يفعل كذا على الموت وفي الزيادة رجل قال لمرأته طالق ان لم اخبر فلانا بامعنت حتى يضربك
فاخبر فلانا فلم يضربه بالمحالف واليمين على الخبر خاصة لان الاخبار من رجل والضرب من غيره والاخبار بالمرمى
كما لو حلف ليهين فلانا نواحا حتى يلبسه او دابة حتى يركبها لوجب وهو لم يلبس ولم يركب وفي المتن في سماعة قال سمعت

ابا یوسف رحمہ فیمن قال بغيره واسد لا اؤذک حتی یعطینى حقن لیوم فلزمه ثم فارقہ قبل نقض الحنف لان الملازمة لما یتمد ولو قال
عنیت به الملازمة خاصة لم یصدق قضاء وصدق دیانہ ولو قال ان الملازمة لیقض دینی فکلا فلازمہ ثم ترکہ قبل نقض
لم یحنث ولو قال ان لم اؤذک حتی تنفذینى فمیتہ علی الاتیان خاصة لان النغذية فعل لغير والا تیان لما یتمد ولکن الوقال
ان لم اضربک حتی یضربنی وقعت یمینہ علی ضربة خاصة ولو قال ان لم اضربک حتی یدخل لیلیل او یشفع فلان اوحی بجمیع
اوحی تستکلی یدى وقعت یمینہ علی الامرین لان الضرب لما یتمد فیجعل لثان غایہ لا متلازمة ویشترط وجود الغایة ولو قال ان لم
اؤذک لیوم حقن تغدی عندک اوان لم یأتنی حتی یتغدی عندی وقعت یمینہ علی الامرین لان کلا الفعلین من واحد ولو اطلق
وقال ان لم اؤذک حتی تغدی عندک فاناہ ولم یتغد عدة ثم تغدی عندہ فی یوم اخر من غیر ان یاتیہ بروفی الفتاوی رجل
قال لامرأته ان اشتریت جارية فتدخل عیرة علیک فانت طالق فاشتری جارية ودخلت علیہا الغیرة عقیلہ لشراء بلا
فصل ان دخلت الغیرة بعد الشراء برمان لا یطلق وھذا ان اظهرت الغیرة منها بلسانہا بکلمہ قبیحة او الجاح اما اذا دخل
فی قلبہا ولم یتکلم بہ لا یطلق کس حلف لا یعادى فلا نافیعادیہ بقلبه ویحفظ لسانہ وجوارحہ لا یحنث وفى مجموع النوازل رجل
اشترى محمد ودا من اخری سبعمائة وعشرون درهما واعطاه بعض الثمن فلما طال به بالباقي قال اشتریت منك سبعمائة وافیض
کل الثمن فحلف الماعز وقال یأین عقد کہ تو می کوئی من چیزی نیافتہ ام بکمال السبیل الذی تذکرہ لا یحنث سئل ابو یوسف عن باعہ لہم ثم حلف ان لا یخلع عن
ذلک الشئ فلما ذکرتہ فحلف لیسخرین لمرأته شئاً فاشتری ثوبان المرأة دفعت ذلک الی بائعہ واستردت الثمن بر الرجل فی
یمینہ رجل اشترى ثلاث شياه بائعہ وخمسة دراهم ثم اراد ان یبیع واحدً منها فحلف انہ لا یخلع لواحده منہا بخمسة وثلاثین درهما یحنث
وفی المختصر عن ابی یوسف فی رجلین منہما غانون شاة فحلفا حدھا لک لا یحلف اربعین شاة فحلفا حدھا لک لا یحلف اربعین شاة فحلف
لا یحلف اربعین عیلاً لان صادقا انما کان ثمانون عیلاً بینہما ولا زکوة علیہ فی العیید وفى مجموع النوازل رجل قال لا انفق ہذا الدارہم
فقد لدیق وحلف علیہ فاشترى بھما دنانیر ثم اشترى بالمدنانیر دوقیلاً لا یحنث ولو حلف لا یشتري بفلان ثوباً فامره فلان
بان یشتري لابنہ الصغیر او لعبدہ شئاً فاشترى لا یحنث ولو حلف لا یشتري بھذا الدارہم خبز لا یحنث صامیہ ففعل الدارہم
الہ الخبز او لا وقال بعض بھذا الدارہم خبز او لو قال قبل الدارہم الخبز لا یحنث وفى الجاحم عن ابی یوسف انما اذا اضاف العقد الی
الدارہم سواء کان قبل الدارہم او بعد فافانہ قال لو قال لک بعت عبدی بھذا الدارہم وبھذا الکرم من الخنطة فھما صدقة
فباع بھما وادفعت العقد لھما وجب التصدق بالخنطة نعت الدارہم **الفصل السادس فی الیمین فی البیع**
وفی المختصر قال رجل حاسہ لا یبع بفلان لو باع ثوباً ثم باع الخ لف ثوباً المحلول علیہ یمید بفلان ینقص لہ حتی یجیزوا یخذل الثمن فاجاز
المحلون علیہ البیع جاز لک الحانث وکذا لا یحنث المحالف اذا باع قبل ان یجیزوا المحلول علیہ ولو باع الخ لف لا یرید بہ ان یکون
للمحلون علیہ واذ باعہ لنفسہ لم یحنث وفى الفتاوی رجل حلف لا یبیع دارہ فاعطى مراً فی صدقہا حث قال الصدوق لا یحلف
ھذا اذا تزوجھا بالدارہم ثم اعطاها عرضاً عن تلك الدارہم اصلاً ان تزوجھا علی الدارہم لا یحنث رجل حلف لا یبیع ہذا الثوب لا یبرع
کذا لا یحنث وفى مجموع النوازل لو بعت لا یبیع ہذا الجایزۃ بھذا الخیلة ونسب عن ابی حنیفۃ رحمہ انہ قال للمحسن بن نزار رحمہ
یرید ان یمسک لک عن شئ فان اجبتى عدہ فانک تقدر علی نفقہ ثم قال عزت وولدت ولدین لا یتین ولا میتین لا عاتین

ولا عتود من ذلك اسودين ولا ابيضين فرجع المحسن عنه ثم غدا اليه وقال ابن الوليد من احد هاذنوا الاخرى نثى واحد هما
صيت والاخرى واحد ابيض والاخر اسود وسئل ابو بكر عن رجل حلف ان يبيع عبده فسرقت منه قال لا يحنث ما لم يستيقن بموته رجل
حلف وقال امراته طالق كه من ملكها فماتت كره ام وقد باع ملكه من ولده لا يحنث وقيل يحنث رجل قال اگر خانه مرابه پنج
دينار قيمت كنند من بچه هاى فروشم كنند فماتت كره ام وقد باع ملكه من ولده لا يحنث وقيل يحنث رجل قال اگر خانه مرابه پنج
الغد لا يحنث وكو قال اسلم ابع هذه الحمارية اليوم فخرقها فباعها على ابيه بالخيار ثم فسخ البيع لم يعتق وفي المحيط قال لامته ان لم
ابعلق فانت حرة قد تزوجها واستولدها اعتقت في قول ابى حنيفة رحمه الله لا تحقق عدم البيع وفي قول ابى يوسف رحمه الله لا يعتق
لانه يصور بيعها بعد الارتداد والسمي فلم يحقق عدم البيع وفي القدرى لو حلف لبييعت ام ولده او هذه المرأة فاحرق
او هذا الحر فباعهم برعند ابى حنيفة رحمه الله تعالى **الفصل السابع في اليمين في لعن والهبة**
والوصية وفي الفتاوى رجل حلف لا يعتق عبده فكتبه وادى بدل الكتابة وعق و اشترى اياه حتى عتق بجنث رجل
قال لامته ان استبان له حبله فلم يعتق فامراته طالق فلا استبانة على الولادة ثم هو على يمينه في لعن الى الموت وفي مجموع
النوازل سئل شيخ الاسلام رحمه الله عن رجل حلف ان يعتق عبده ان اعتقك فماتت كره ام وقد باع ملكه من ولده لا يحنث وقيل يحنث رجل قال اگر خانه مرابه پنج
نفسه اعتان وفي النوازل لو وهب نفس العبد من العبد يعتق وفي المحيط لو قال لعبد اذ اباعك فلان فانت حرة فباعه من فلان
ثم اشتراه منه لم يعتق وفي المنتقى لو حلف لا يهب لفلان عبدا فوهبه على عوض حنث ولو حلف لا يهبه شيئا فأتى عليه
لا يحنث في الاصل وفيه ايضا لو حلف ان يهب عبدا فماتت كره ام وقد باع ملكه من ولده لا يحنث وقيل يحنث رجل قال اگر خانه مرابه پنج
والاستقراض والصدقة والهدية والغنى كالهبة فاما القرض فليس بقرض بدون القبول في قول الجمهور ولا جارية بدون القبول
ليست باجارة وكذا الرهن فالجارية والحاصل ان كل عقد فيه بدل حاله فالحلف فيه لا يوجب الحنث بدون القبول وما ليس فيه بدل
حال لا يوجب الحنث بدون القبول عند الجمهور واذا كان من العبد فماتت كره ام وقد باع ملكه من ولده لا يحنث وقيل يحنث رجل قال اگر خانه مرابه پنج
فلان وقبض لم يعتق وفي المنتقى الوصية كالهبة في يمين بواحد والورث والتملك كالبيع وفي الفتاوى رجل حلف لا يوصي
بوصية فوهبه في مرض الموت لا يحنث وكذا لو اشترى اياه في مرض موته فعتق عليه لم يحنث رجل قال لاخر لا هبة في هذا اليوم
ماية درهم وحلف عليه فوهبه مائة له على رجل فامره بقبضها برى يمينه ولو ماتت الواهب لم يقبض الوهوب بل لا يمكن من
اخذة لانها صارت ملك الورثة رجل وهب شيئا لآخر في حالة السكر فقال الوهوب له ان لم اقل هذا من قلبي فامره بالطلاق
لا تطلق رجل قال لامراته ان لم تهبي صداقك اليوم فانت طالق فاستاد نعتها فقال الابدان وهبت فاصك طالق قال يشتري
عرضا بمهرها ويقبض ذلك منه في وقت انقضاء اليمين ولا مهر عليه ثم يكشف عن العرض فتد بخيار الرؤية فيعود المهر
عن ابن عمر في مجموع النوازل وفي الفتاوى رجل ذكر امراته على هبة مهرها ثم ادعى الهبة قال الفقيه ابو الليث ص ينبغي لها ان تقول
القاضي يد على الطوع والكراهة ادعى الهبة بالطوع لها ان تخلف وانه اعلم **الفصل الثامن في الاستعانة والشركة والاعارة**
والاجارة والنقل والنوازل رجل حلف لا يشارك فلانا في هذا البلد فخرج من حده ثم شاركه في هذا البلد لا يحنث وان اراد باليمن
تعد الشركة وان اراد به العمل بشركة لا يحنث فلو قد قهر احد هاذنوا الى صاحبه مضاربة في هذا البلد قال الفقيه ابو الليث في بلادنا

یسہون المضاربة شركة ولو حلف لا یشارک فلا نافشارک مع شریک لا یحسب ولو حلف لا یحمل من فلان فعل مع شریک لا یحسب ومع
عبدہ الماذون لا لان کواحد من الشریکین یرجع بالعہدۃ علی صاحبہ فیصیر الحالف حائثا غلاما مع المحلوت علیہ حکما
فیحسب أما العبد الماذون لا یرجع فی العہدۃ علی لوی فیصیر الحالف شریک الملوکۃ وکذا لو حلف لا یشارک اخاه فالحیلة فی ذلک اذا
کان للحالف ابن کبیر یدفع مالہ الی ابنہ مضاربة بنصیب قلیل ویزان لہ ان یعمل فیہ بولہ ثم ان ابن شارک عہ فانا عمل کان الویر
الذی للابن علی ما اشرط او لا یحسب ولو حلف لا یاجر ہذہ الدار فقد اجار ہا قبل لا یحلف فشرکھا وتقاضی جرها کل شہرا لا یحسب
ولو سالہ اجر شہر لم یسکنہا بعد یحسب ان المعطاة الا جرف لکانت معدۃ نترکھا علیہ لا یحسب فی فتاویٰ النسفی وفی مجموع النوازل سئل
نجم الدین عن رجل حلف لا یجوز مع فلان نساء فلان یعیل لہ واستاجرہ لعیلہ حرفة کذا قال لا یحسب لان ہذا لا یعد تجارة وفی طلاق
الفتاویٰ لوقالہ اگر من این چیز ہا کسی را ہماریت دہم فکذا فاعاد البعض منہ البعض لا یحسب وفیہ لو حلف لا یعیر ثوبہ من فلان
فبعث المحلوت علیہ وکیلا واستعارہ فاعادہ اختلف زفریہ ویقولون علی قول احدهما یحسب قال الصدوق والشہید وبہ یفتی وفی
مجموع النوازل سئل شد در عن رجل حلف لا یستعیر من فلان شیئا فاردہ علی دابتہ لا یحسب والعاریۃ ان یسلہا الیہ رجل
قال لا خیر لان عندک دبا جاد ویدعہ فقال اگر کسی را نزد من ودیعت است فکذا او قد کان نفیرہ ویدیعة یحسب قال رحمہ اللہ
واصل ہذا فی الجوامع الکبیر لا مام خواہر زادہ ر قال رجل قال لہ قاتلک اغتسلت اللیلۃ فی ہذہ الدار من الجنایۃ فقال
ان اغتسلت فعبدی حر فهو جواب حتی لو اغتسل من غیر جنایۃ وقال عینیۃ بہ من جنایۃ لا یحسب ویصدق والمسئلۃ علی ثلثۃ
اوجہ ما ان اتقصو علی حرف الجواب وقد ذکرنا الثانی ان ازاد علی الجواب ونقص عن التام بان قال ان اغتسلت اللیلۃ فکذا ولم
یذکر الجنایۃ اذ ذکر الجنایۃ دہن اللیلۃ بان قال ان اغتسلت من جنایۃ فعبدی حر ولم یذکر اللیلۃ ثم قال عینیۃ اللیلۃ والجنایۃ
صدق ویانۃ لا قضاء الخالف اذا اعاد جیم ما فی الخطاب فہذا بمنزلۃ ما لم یزد علی حرف الجواب وهو الوجه الاول وفی فتاویٰ
النسفی ر رجل حلف لا یقامر دست عاریتہ اذ یعنی عجیزی کر د یحسب وعلی ہذا اگر مجاہزی کر د وقیل فی المجاہزۃ لا یحسب
وبہ یفتی ولو حلف لا یقامر فلا نافقا صر مع اخر نجاء المحلوت علیہ وبشوکت وی باخت یحسب حلف لا یستدین فتزوج امراتہ لا
یحسب وان اخذ درہم فی سلم یحسب **الفصل التاسع فی الیمین فی الکلام** وهو مشتمل علی ربعة اجناس
الاول نیما یكون کلاما مع فلان ونیما لا یكون الا فی المسئلۃ المغترضة الثالث فی الاعلام والاخبار والبشارة والاستقبال الرابع فیمن
حلف لا یکلم فلانا و فیہا مسائل اشتم **اما الجنس الاول** وفی مجموع النوازل سئل رجل حلف لا یتکلم فجاءتہ امراتہ وهو
یا کل طعام فقال ہا فی یمینہ وفی الأصل لو حلف لا یتکلم فلا نافعا دہ من بیعتان کان بحیث یتکلم لو اصفی یحسب
وان لم یسمع بہا صر من مر یا نکان مفسو لا او کان امم وان کان بحیث لا یسمع صوتہ لو اصفی لہ لشدة البعد لا یحسب وفی المحيط
قال لا امراتہ اگر یا فلان سخن گوئی ترا طلاق فکلمہ بعبارة لا تقہم فلا نا طلقت کس حلف لا یتکلم فلا نا فکلمہ بعبارة لم یفہم فلان
وهناک یحسب وکذا ہفتاؤد کر بعد ہذا مسئلۃ تدل علی نہ لا یحسب بکلام لا یفہم فلان وهو ما اذا حلف لا یتکلم فلا نا ابدا
فکلمہ بعد ما مات لا یحسب حلف لا یتکلم احد النجاء کافر یرید الاسلام قال الربیعین صلیۃ الاسلام ولا یتکلمہ فلا یحسب حلف من
عیب نوباکسی نکفہ ام وقد قال مع امراتہ فلان سیکی فروش سیکی خوار بودہ است ونوبہ کرہہ است یحسب وتو قال لہا

اگر با مرد بیگانه سخن گوئی فکند انکاح است تلمیذ زوجها ورجلا بینہا بمعرفه او رجما غیر محرم یحذف و فیہا اذا حلف لا یکلم فلانا فلانا و هو
 طاع فایقظہ لا شک انہ یحذف ہکذا ذکر الامام السرخسی رحمہ فان لم یستیقظ و ہکذا ذکر فی الفتاوی و فی التجرید علیہ و ہذا الصحیح
 وقیل ہذا قول یحذفہ رحمہ لان النائم کالیقظان عندہ و فی التجرید لو حلف لا یکلم فلانا فکلم غیرہ و ہو یقصد ان یمسحہ لہ یحذف قال
 رجل لامراتہ ان شکوت منی الی خیک فانت طالق فجاء اخرها و عندہا صبی لا یقبل فقالت المرأة یا صبی ان ندعی فعلی فیکذا و کذا
 حتی سمع اخرها لا تطاق لانہا خاطبت الصبی دون الآخر فہذا و مسئلۃ الحایط سواہ و لو حلف لا یکلم امراتہ فدخل الدار
 و لیس فیہا غیرہا فقال من وضع ہذا و ابن ہذا حث وان کان فی الدار غیرہا یحذف و لو قال لیت شعری من فعل کذا لم یحذف وان
 لم یکن فی الدار غیرہا و فی الجماع کبیر رجل قال لاخر عبدہ احوان ابتلک بکلام فالتقیہا جمیعہا فسلم کل احد علی صاحبہ لہ یحذف
 الحالف لان ہذا قرآن و لیس ببذلہ و کذا لو قال عہدی حران کلمتک قبل ان یکلمی و لو قال ان کلمتک الا ان تکلمی فکذا حث
 الحالف و فی الاصل لو حلف لا یتکلم فلا نافر علی قوم و ہونہم فسلم علیہم یحذف لان بنوی غیرہ فیصنف دیانہ لا قضاء و فی الفتاوی
 لو قال لا سلام علیکم الا علی واحد لا یحذف و لو ام قوم او المحلوت علیہ فی النوم لا یحذف بالسلام ہوا المختار لا بتسلیم الاولی و لا
 بالثانیہ قال شمس الاسلام یحذف بالسلام اذا نواہ و فی آشاف یحذف لان بنوی غیرہ وان کان الحالف مؤثما بالجواب عند
 الیخنیفہ رحمہ و ابی یوسف رحمہ الجواب فی الامام و عند محمد یحذف علی کل حال و لا یحذف بالکتابۃ و لا بایع و القراءۃ و التسمیۃ و فی
 طلاق الفتاوی لو حلف لا یکلم فلا فقرع الباب رجل فقال الحالف کیست لا یحذف و کذا لو قال کیست ابن او کیست ابی و
 قال کئی تو یحذف ہوا المختار لانہ خلطہ بخلاف ما اذا تقدم وبہ اخذ الفقیہ ابو اللیث رحمہ و لو قال بلیک اولی بدوہا لکان یحذف
 و فی التجرید لو قال من ہذا بعدد الباب یحذف و لو قال لہ ما ندہ شدی فقال خوب است او نعم و اری یحذف و لو خبرہ فلان بخبر
 بسرہ فقال محمد بنہ او بخبر سوء فقال لسانہ و انالیہ لا یحذف و لو قال آجارتنا اللہ و ایاک یحذف و لو قال لامراتہ ان لم تسکنی فانت
 طالق فقال لا اسکت ثم سکت لا یحذف الا یرئوہ لو قال لہا ان صحبتی فانت طالق فقالت انما صحبت و ہی ساکتہ لا یحذف
 و لو لہا اصحب لیس بشیء اذا ترک ذلک و کذا لو قال لہا و قد کلمتہ فی نساء ان اعدت علی ذکر فلان فانت طالق
 فقالت لا اعد علی ذکر فلان او قالت لما نہیتنی عن ذکر فلان لا ذکر فلان تا لا یحذف لان ہذا لا یقدر مستثنی عن الیمین بخلاف
 ما لو قال لم نہیتنی عن ذکر فلان فانت یحذف لانہا ممنوعہ عن ہذا لا یقدر عادیہ و لو قالت لم نہیتنی عن ذکر فلان و ان نہیتنی
 عن ذکر فلان فقد کثرہ یحذف و لو ذکرہ اسم فلان بالجمہ لا یحذف و لو قال لک کلمتہ ابی فجمیع ما املاک صدقۃ فالحملۃ ابن یبیم
 جمیع املاکہ ممن یثنی بہ بثوب مدفون بخوفہ ثم یکلم اباہ لا یلزمہ شیء ثم رد البیم بخیار الرؤیۃ و حیلۃ اخری اذا امر المحلوت علیہ
 فقال الحالف یا حاتم انک اصنع ہکذا الی علم ان مثل ہذا وقع لا یحذف و ہی واقعة عبد الرحمن بن عوف مع عثمان رضی اللہ عنہما
 قال لامراتہ ان شکوت منی فی بیک فانت طالق فشک عند صبی لا یقبل و خاطبتہ و الاب حاضر لا یطلق فان قال ابن شکوت منی
 یدی اخیک قال نصیر رحمہ اللہ کل فی الفتاوی و فی نواید الفقیہ ابی جعفر رحمہ لو حلف لا یکلم فلانا فجاء فلان یطوف بالجم
 فقال الحالف بالجم یحذف و لو عطس فلان فقال الحالف غیر حثامہ یحذف و لو صرفی السوق و یقول برعہ و کوس و داحلوت
 علیہ ہذا لا یحذف و لو حلف لا یحرم حرم فلان بالغارسیۃ مکررہ و یکنہم بمنزلہ قولہ لا اکلم فلانا فلانا و اذا المحلوت علیہ

ان یستمی فلا یافاد الخ لکن ان یقول له لا یفعل قنہ کریمہ ما قال له بالفارسیۃ مکن فانقطع علی لکن لا یجنت لان الکلام المطلق
 ینصرف الی ما یفہم وتو قال فی الصلوۃ تفسد صلوۃ وقیل یجنت ایضاً رجل حلف وقال لا امرأۃ اکرری امرأۃ اکرری فوما یمکننا
 بنمت عینا الی الخیہ علی یدہ رجل قال قل لاخر حتی یمیعا ینظران قال الرجل للاخر قال اخوک بعھا ویا امرأۃ یجنت لہ یصیر
 امرأۃ بلسان رسولہ رجل قال لامرأۃ اکرمرورن کوئی کہ فلان باتوجہ کردہ است فانت طالق فتکلمت علی سحہ کایسمہ لا یطلق وتو قال
 لھا اکرنگوئی با من امرورن تطلق وتی فتاوی لنسفی قوم اجتمعوا وتحد فو قال رجل منهم من یکلم بعد ھذا فامرأۃ طالق فتکلم الخاف
 یجنت وتی الخزانہ تو قال من یکلم غلام عبدہ فکذا اسمہ عبدہ الله والغلام غلامہ فکلمہ حنت لان الاعلام وضعت
 اسمی للعارف وقد یستعمل للثکرۃ لان الانسان کاید کر نفسہ باسم العلم غالباً ولا یضیف الغلام الی نفسہ بھذا الوجه بل یشیر
 الی نفسہ ویضیف بالیا وقد کثر علی ہذا الوجه توہم انہ الادبہ رجلاً اخر سمی عبدہ مرفی فصل الیمین فی النکاح
الجنس الثاني في المعترضة فی الجامع الکبیر رجل قال ان دخلت الدار انکلمت فلا تافعی حروفہا خل الدار
 ثم کلم فلا تافعی یجنت وعلی قلب یجنت وھل المسئلۃ المعترضة یقدم المؤخر ویؤخر المقدم قال رحمہ الله وتقل عن استاذ علی الشیخ الامام
 علی الاسیجی ان ہذا فی العربیۃ اما لو کان بالفارسیۃ یقدم المقدم ویؤخر المؤخر علیہ الاعتقاد رجل قال کل مرأۃ تزوجھا فھی
 طالق ان کلمت فلا تافعی تزوج قبل الکلام وبعد الکلام یقع الطلاق علی لقی قبل الکلام ولا یطلق الی بعد الکلام وعن ابی یوسف رحمہ
 انہ یقع علی تزوج بعد الکلام وتو تزوج قبل الکلام واحدة او اثنتین او ثلاثاً ثم کلم فلا یطلق لان الکلام جعل غایۃ وتو قال ان کلمت
 فلا تافعی مرأۃ تزوجھا فھی طالق فھذا علی لقی تزوج بعد الکلام وتو قال کل مرأۃ تزوجھا ابداً او الی اثنتین سنة فھی طالق انکلمت
 فلا تافعی اعلی ما یمکن قبل الکلام وبعدہ الی ثلاث المدة المذكورۃ وتو قال کل مرأۃ تزوجھا فھی طالق ان کلمت فلا تافعی فلا تافعی
 ثم تزوج امرأۃ لا تطلق فلو کلمہ ثانیاً بعد التزوج تطلق ہذا فی شرح القدری وعفی التجریداً **یضاح جنس آخر فی الاعلام**
والبشارة والاخبار فی الجامع الکبیر رجل قال ای غلمان بشرنی بکذا فھو جوف بشرة واحد ثم اخرعت الاول
 وان بشرة معافوا وان ارسل احدہم رسولاً فان اضاف الرسول الخبر الی المرسل عتق المرسل وان لم یضف لم یعتق وتو قال
 ای غلمان اخبرنی بکذا والمسئلۃ بحالھا عتق الاول والثانی والکاتب والمرسل الا ان یعنی المشافحۃ فحینئذ یعلم بنیتہ لانه نوى
 الحقیقۃ واما الاعلام ففی بعض النسخ التسویۃ بین الاخبار والاعلام یحصل بالکتابۃ والرسالۃ کالأخبار واما الاعلام لا یمکن
 من الشان لانه لا یتکرر الاثر لہ یقول اخبرنی غیر واحد ولا یقول اعلمنی غیر واحد ولو قال ای فلان ان حدثنی فھو لاشافحۃ
 بمنزلة قولہ کلمنی وعند محمد رحمہ فی النوادر ان التبلیغ والدیکر یحصل بالکتابۃ والرسول وان حلف ان علم بکذا ینحبر بہ
 ثم علما جمیعاً ولم یعلمہ لا یجنت عندہما خلافاً لابی یوسف رحمہ وھی فرع مسئلۃ الکوز وتو قال لاخر ان علمتہی بقدم فلا تافعی
 فکذا لاخرہ کاذا یام یجنت کذا الوعد الخاف بقدمہ وتو قال ان اخبرتہی بقدم فلا تافعی فھو کاذا اعلام حتی لو اخبرہ لا یجنت و
 لو قال انک اخبرتہی ان فلا تافعی واخبرہ کاذا فھو کقولہ ان قلت ویجنت وتو قال ان کتبت بقدم فلا تافعی وان فلا تافعی
 فھو کاذا اخبار ویجنت انما کتب الیہ کاذا وتو قال ان کتبت الی ان فلا تافعی فعبدی حرق کتب بقدمہ ولم یمکن قدم فلم
 یصل لکتاب الیہ حتی قدم ثم وصل الیہ عتق وتو قال ان کتب الی بقدمہ فعبدی حرق کتب بقدمہ والکاتب لا یعلم کتب بقدمہ

عنق بلع الکتاب او لم یبلغ الكل في الحجامع الكبير وفي لزادات رجل حلف ليكن من سره او لا يظهره او لا يفشي به او يخفيه فان اخبر به برسالة او كتابه او قيل له ان كان كذا شئ بمينه فاشار برسالة اي نعم يحث لوجود الاظهار كذا في قوله لا يعلم احد وكان فلان يحث بالاشارة وان عني به في هذه الوجوه الاخبار بالكلام او الرسالة ذكر الحجامع ابو نصر محمد بن هرويه ربه انه يصدق قضاء وعامة الشايع ربه على انه لا يصدق قضاء ويصدق ديانة ولا يستخبر بالاماء والاشارة استعمال والحكمة كل شئ من عمل بيت من الطبع والخبر والنكس وسواء خد مه فلان لم يخذ مه ولو حلف لا يكذب لا يحث بالاشارة ولا لجناس رجل حلف لا يفشي سره فان خرج الى رجل واحد وذكر له فقد افشى سره فان ظهر هذا السر بين الناس وعلم رجل احد فذكر عند رجل اخر لا يحث كانه لم يبين سرا وفي النوازل رجل قال خل على جماعة وذهبوا بكل شئ في حلفون ان لا يخبروا ساميهم وهم معي في لسكة اراهم لو كتب يحث والتحيلة ان يكتب سامي جيرانه ويعرض عليه وقال له رجل هل هذا فيقول لا فاذ انتهى له ساميهم يمسك او يقول لا اقول فيظهره ولا يحث لان هذا ليس بخبر وسئل ابو حفص عن حلفه المصوص ان لا يخبر احدا بخبرهم فاستقبله القافلة فقال على طريق ذياب فالت اراد بالذي يلب المصوص حث وان اراد الذي يلب بالحقيقة اراد بالخبر لا يكذب لا يحث وفي مجموع النوازل سئل نعم الدين عن رجل قال لا اخبر من سخن مرا بكسي جرجاني فقال ان جرجاني ان تو كفته باشم فكذا بازدي كفته بود اما كسي فشنوده بود قال لا يحث وفي المحيط وسئل هو عن سكران قال الدين بيت كفته من است واگر جرجان من كسي كفته است فامراته طالق لا تطلق الا اذ علم به من انشاء غيره او يقره وانه من انشاء غيره **جنس اخر** من حلف لا يكلم فلان وفيه مسائل بشتم وفي الفتاوى رجل حلف لا يكلم اخوة فلان وله اخ واحد فكلما ان كان يعلم يحث وان لم يعلم لا يحث نظيره رجل حلف لا ياكل من هذا الجراب ثلاثة ارغفة وليس فيها الا رغيف واحد وهو لا يعلم به لا يحث وفي التجويد حلف لا يكلم فلان او فلان لا يحث حتى يكلمهما قنوى الحث باحدهما يحث وان لم يكن له نية اختلافا قال صاحب المحيط والمختار انه لا يحث حتى يكلمهما ذكره في الفتاوى وفيه لو حلف لا يكلمهما او قال بالفارسية باين دو كس سخن نگويم قنوى واحد لا يحث حتى يكلمهما او لا يصح نيته وينبغي ان يصح لان المتن يدان كرو يراد به الواحد فاذ انوى ذلك وفيه تغليظ على نفسه فصح ثم في قوله ان كلمت فلانا او فلانا او اعدا كلمة الشرط ذكر في الحجامع الكبير ان هذا على ثلاثة اوجه اما ان قدم الطلاق على الشرط او جعل الجراء وسط كلام هذا وهذا واخر اما ان قدم الطلاق على الشرط بان قال امراته طالق ان كلمت فلانا او وسط الجراء فقال ان كلمت فلانا فامراته طالق وان كلمت فلانا لطلقت بكلام ايها وجد بطلت البمين وتو اخر الطلاق فقال ان كلمت فلانا وان كلمت فلانا فامراته طالق لم تطلق حتى يكلمهما ولو حلف لا يكلم فلانا او فلانا فكلما احدهما يحث وكذا لو قال فلانا ولا فلانا وفي مجموع النوازل ان اقال وانه لا اكلم فلانا يوم ما ويومين وثلاثة في هذا على ستة ايام او قال لا اكلمه الا يوما ولا يومين ولا ثلثة نهضة على ثلاثة ايام امرأة قالت لا اخبر برمين توند رينيام وبنبه بخينم ولو فعلت فكذا يكتفى باحد الشرطين حتى لو دخلت الارض ولم يتقطعا قطن يحث كذا في الشيم الامام الاستاذ ربه في المحيط وانه احلف بالطلاق ان لا يداق طعنا ولا شتما فلان ان احدا لا يحث قال بفضل ربه قنوى فان لم يكن له نية الجواب كما قال في الكتاب وفي نوادر شمس لامه المحلوف ربه لو قال ان جرجاني فلان روم وبادي سخن گويم فكذا فلم يذهب الى بيته وكله في موضع اخر لا يحث لان شرط الحث شيان ووجد احدهما

فلا یحیث ولو قال اگر بخانه فلان نروم و یا وی سخن نگویم فکنا و المستعلة بجاها یحیث لان شرط البراءة هاب الی بیته و الکلام معه
وقد وجدنا حدیثا مفاداً شرط البریة یحیث و فی المحیط اذا قال زن ازوی بطلاق اگر سبکی خوره و مقامری کند و کبوتر دارد قال
الفضل کل واحد شرط علی حدة و غیره من المشایخ و جعلوا الکل شرطاً واحداً و لو قال سبکی خوره و مقامری نکنند و کبوتر ندارند
فکل واحد شرط علی حدیث بلا خلاف و اصل هذه فی الجامع الکبیر فی باب من الايمان ما یوجب الرجل علی نفسه رجلاً قال ان كنت
ضربت فلاناً هذین السوطین الا فی دار فلان فکنا و قد ضربه احد السوطین فی دار فلان و السوط الاخر فی غیر داره لم یحیث
و لو قال ان لم اکن ضربه هذین السوطین فی دار فلان فکنا و المستعلة بجاها یحیث و فی الجامع فی هذا الباب ایضاً و لو قال ان لم
ادخل هذین الدارین الیوم اوان لم اضرب فلاناً السوطین الیوم اوان لم اکلم فلاناً و فلاناً الیوم یشترط دخول الدارین
و ضرب السوطین و کلام الشخصین الیوم فان لم یوجد یحیث لانه ذات شرط البریة ینحیث الحیث حلف لا یشکر فلاناً بلداً و لم
یقل بل فهو علی لا بد فی ای وقت کلامه یحیث و ان نوى یوماً و یومین او ثلاثاً و نوى بلداً او منزلاً او ماشیة ذلک لا یمیدین فی
القضاء و لا یمیدینه و بین الله تعالى و لا یحیث حق یشکر بکلام مستأنف بعد الیمین منقطع عنها حتی لو کان موصولاً بان قال
ان کلمتک فانت طالق فاذا هبى لم یحیث و فی المنتقی لو قال بعد الیمین اذ هو یقول و اذ هبى تطلق و لو قال فاذا هبى لا تطلق قال لا یمیدینه
ان کلمتک فلاناً فانت طالق ثم قال لها ان کلمتک انما فانت طالق فکلمتک فلاناً تطلق ثنتين و کذا لو قال ان تزوجت فلانة فانت طالق
ثم قال کل مرة تزوجها فانت طالق فتزوج فلانة تطلق ثنتين المسایل فی المحیط رجل قال لامرأته کلاماً کلمت کلاماً ما حسن اذ انت طالق شعر
قال سبحان الله و الحمد لله و کذا الله الا الله و الله اکبر طلقنا و لو قال سبحان الله و الحمد لله الا الله الا الله اکبر طلقنا ثلاثاً
وما یصل بهذا مسائل الاصل مسائل لثتم و فی جامع الکبیر رجل قال لامرأتی شتمتک فی المسجد فکنا فثمتها و الخاف
فی المسجد المحلوق علیه خارج المسجد یحیث و علی لقلب لا یحیث و بمثله لو قال ان ضربتک او قتلک فی المسجد یتبرأ ان یمید
المحلوق علیه فی المسجد سواء کانت الخاف فی المسجد و کذا فی کل موضع لکن الفاعل اثره المحلوق علیه کالشتم و الرمی و
الطحاوی جعل الرمی کالثتم و الفرق بینما العرفان انه یقال صل علی محمد فی المسجد و ان لم یکن محمد علیه السلام فی المسجد
یخلط القتل و الضرب **نوع منه** و فی الفتاوی رجل قال لامرأته ان شتمتک فانت طالق فکنا فثمتها الصغیر منه
یا بلایه یحیث ان قالت لشیء کرهته من الولد لا یقع الطلاق و ان قالت لشیء کرهته من الزوج یقع الطلاق لانها شتمت الزوج
رجل قال لامرأته ان شتمت امی و ذکرتها بسوء فانت کذا ثم قال لها کانت امک سلام علیک فکنا فکنا لابل امک قالوا ان کان
الیمین فی موضع یمس السایل سلام علیک لانه صار کانه قال لها امک مکتوبة و ان کان ذلک فی موضع لا یعرفون هذا
اللفظ شتماً و لا ذکر بسوء لا یحیث و فی یارنا یعرفون لک شتماً و لو حلف لا یشتم فلاناً فثمت میتا یحیث و لو قال لا یشتم فلاناً فکنا لابل
ابن الزانیة قال لاصد الشیخ یذکر المختار انه یحیث لان فی نمازنا و یا بنایم هذا فکنا و فی مجموع التنازل لو قال لامرأته ای
عزیز من لا اکر توبیش مراراً فانت طالق فکنا فکنا مع غیر عند غیبتة لا یحیث اذ کان مراده ذکره بین یدیه و ایشاشه و کل قال
لا خیر تارده و شتم نامی مرا من یاکندهم ترا فحلف علیه ثمانية عشر اجملة او علی تفاریق و هو لم یشتم و ثتمته فی وقت اخر
هو لم یشتمه لا یحیث قال نجم الدین لانه ذکر کلمة الفایة فانکتم یمینه بوجود عشو شتمات منه و لو قال هو کذا که میکان ما جنگ

شود تا تو مراد شنام ندھی من ترا یکم شنام ندھم ههنا لا ینتهی الیمین منه بوجود الشتمات منه وهو عشر شتمات لانه ذکر ههنا غایة
لکن وقت فتح فيه الحاج لموم اللفظ یتوقت ذلك بهذا الشرط ولوقال هرگاه مراده د شنام بدھی من یکی بدھی من ای وقت شتمه
ولم یکن هو شتمه سابقا علی شتمه عشر مرات حنث ورجوع بین ما بان قال تا تو مراد شنام ندھی من بار هرگاه که من ترا د شنام د هم
ینتهی الیمین بعشر شتمات منه رجعل قال لا شتم فلا تا وحلف علیه ثم قال له لا انت ولا ولدك ولا مالک ولا اهالك هذا من هر شتم
عند الناس وفي طلقت الفتاوى جل قال لصهرته اگر تو فردا داری کنی بکسی بدنیك ما فامرته طالق فقالت الصهره للحنث
في الفلما ان تمسکها او تطلق ان لم یکن الحنث استشار الصهره في ذلك لكنها ابتلات ذلك اخاف ان یحنث وبعض هذه النوع
کتب فی کتاب الطلاق فی الفصل الاول **الفصل العاشر فی یمین فی الاذن** وفي التجريد لو حلف لا یخرج امرأه الا
بإذنه بان قال ان خرجت بغیر اذنی فانت طالق نقضت ونهیات الخروج فقال الزوج دعوها یخرج ولا ینیه له ام یکن اذا ناولونی الاذن
یثبت بالدلالة ولوقال بها فی غضبه اخرجه ولا ینیه له كان علی الاذن الا اذا ناوله خرجی حتى تطلق وفي الفتاوى لوقال لها اخرجی
ان خرجت لیخرج ینیک الله او لیرینک الله ما یکرهین او استاذنت والحنث فقال لها هرکجا خواهی رها الاذن فان الاول لیس
بإذن الباقي اذن قبل کلامها لیس بإذن ولوقالت اترید ان اخرج حتی اصیر مطلقة فقال الزوج نعم فنهت الیس بإذن وان کان قول
الزوج علی وجه التهديد ولو اخرجت بعض قد میها فان کان اعتمادها علی بعض لما حلف لا یحنث وان کان علی البعض لم یحاج
یحث وان کان علیها رجوع ان لا یكون حائلا ولو سمع سائلا یسأل الناس فقال لها اعطی سائلا کسوة خبز فان کان السائل
بحیث لا یقدر علی دفع ذلك الیه الا یخرجها من الدار فلهذا اذن بالخروج وان کلن السائل وقت الامر لا اعطاء بحيث یقدر المرأة علی
دفع ذلك الیه من غیر خروج فلهذا لا یكون اذنا بالخروج فكذا لو خرج السائل فدعته المرأة ليجاء حتی صارت بحال یقدر المرأة علی دفع الیه من
غیر خروج حتی لو انصرف فخرجت ودفعته ايضا ولو حلف بطلاق امرأه علی جاریته ان لا یخرج فقال للمجاریة اشتری بهذا
الدراهم لهما فلهذا اذن بالخروج وفي النوازل لو اذن لها بالخروج ان بعض أهلها قد یخرج وخرجت لکنسول لباب طلعت ولو لم یخرج حين
اذن له او خرجت فی وقت اخر خاف ان یقع الطلاق رجعل خرج مع ما ناول حلف ان لا یرجع الا بإذنه فسقط منه شیء فوجع لذلك
لا تطلق ولو اذن لها بالخروج ان بعض أهلها فاهلها فان لم یکن فی الاحیاء فاهلها کل ذی حم محرم منها کل فی الفتاوى فی مجموع
النوازل فان کان ابواها فی الاحیاء لکن للاب منزل وللام منزل فربما کان مع زوج اخر فاهلها منزل لا لابی وکان لها بحیث
لا تسمع لا یعتبر والقدری جعل هذا قول ب حنیفة ومحمد اما علی قول ابی یوسف یتبرر فی الفتاوى لصفی لوانت لها بالعربیة فوهی
لا یعلم یتبرر فی الفتاوى لوقال لا یخرج ابی برضائی او لا یخرجی بغیر رضائی فاذن لها وهی لم تسمع فخرجت لا یحنث وفي التجريد لو اذن لها وهی
ناجمة فلهذا اذن فی النوازل لیس بإذن کلاذت بالعربیة فتواذن لها مرة ثم تعها بعد الاذن یعمل لوقال لها اذنت لك فخرجت ثم تعها صح
التمیز ايضا عند فخر خلافا لابی یوسف وفي المتن لوانت لها اذن لها اذن له الاذن لك فخرجت یحنث وقال بویوسف رجم لا یحنث
فی الخرجة الاولی فان خرجت بعد ذلك بغیر اذنه یحنث فی المحيط لوقال لا امری فامر ان یسمع بانفسه او رسوله فان اثنی من قوما
علی ذلك لم یکن امرا ولو بلغوا امرهم بالتبلیغ فخرجت لا تطلق وان لم تأمرهم فخرجت تطلق وفي الارادة واليهی والرضا لا یشترط
سماحها رضاها وارا دته نوع منه وفي الاصل لوقال لامرته انت طالق ان خرجت الا بإذنی او برضائی او بعلی فلهذا علی کل حجة فان قال عنیت

به مرة واحدة دين فلا يقضأ عندهما وهو أحد في الروايتين عن أبي يوسف ر. ولوقال لها اذنت لك بالاكاء والادهر او كما شئت او اردت
فهو اذنت لها في كل مرة وكذا لوقال لها اذنت لك عشرة ايام فلها ان يخرج في عشرة ما شاءت فلوقال لها ان فعلت كذا فقد اذنت
لك لا يكون اذنا وفي روضة الزندبادي لوقال لها ان خرجت من الدار بغير اذن فان طالق فان لها مرة فخرجت ثم خرجت مرة
اخرى بغير اذنه حنف ولوقال لها ان خرجت من الدار حتى اذنت لك فان اذنت لها مرة ينتهي اليمين فلو خرجت بعد اذنت لك بغير اذنه
لم يحنث فان نوى بكلمة حتى الاصحى نيته قضاء وديانة وان نوى بقوله الا حتى صحت نيته ديانة كاقضاه ولوقال لها كما خرجت
من الدار بغير اذن يشترط الاذن في كل مرة ولوقال لها متى خرجت من الدار ومثله خرجت من الدار بغير اذن فان طالق فخرجت
مرة باذنه ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه لا يحنث ولوقال هرگاه بی دستوری من ارغاده بیرون آمدی طالق فان لها مرة فخرجت
ثم خرجت مرة ثانية بغير اذنه تطلق وقيل في قوله ومثله يشترط الاذن في كل مرة وفي كلمة حتى الا ان اذنت يكتفى بالاذن مرة
وقال التجريد ع. ع. ع. ع. اذ احنث لا يخرج الا بغير اذنت لها فخرجت بعد اذنت لك وهو لا يعلم فهو حائث ولو حلف على امراته ان لا يخرج
من الكورة الا باذنها وحلفه المولى على عبده او سلطان حلف رجلان لا يخرج الا باذنه ثم بانع المرأة وخرج العبد من ملك المولى
وعزل للسلطان سقطت اليمين ولا تعود وان عادت الوكالة للمولى السلطان او تزوج المرأة وكذا صاحب الدين اذا حلف المطلوب
لا يخرج من البلدة الا باذنه فاليمين مقيدة بحال قيام الدين فان سقط الدين بطلت شرطه وعاد لم يعد على هذا العامل
لو حلف رجلا له فحنث اليه كل داخر يعرفه في محله فلم يعلمه حتى عزله السلطان سقطت اليمين ولم تعد له ولو اذنت له ان يخرج
ببعض ذلك فاخر رفعه حتى عزل حنث في يمينه ولم ينفعه رفع ذلك الا ان يعنى ان يرفعه اليه على كل حال ولو حلف لا يخرج امراته
من هذه الدار ولا عبدا ولا نساء المرأة وخرج العبد عن ملكه ثم خرجها حنث ولا يدين في القضاء اذ نوى التقيد بحال قيام الوجبة
والملك لكل في التجريد في الفتاوى لوقال لمرأة لزوجها اذنت لي بالخروج الى بيت اب فقال ان اذنت لك فعبدي حر ثم قال لها اذنت
لي بالخروج لا يحنث وليس هذا مثل المتزوج ولوقال لعلبة ان اذنت لك بزوج فلانة فكذلك ثم قال له اذنت لك بزوج النساء
او بالزوج حنث ولو حلف وقال لعبه ان اشتريت هذا العبد بغير اذن فكذلك فان له في التجارة فاشترى هذا العبد يجوز ويحنث
اما لوقال له اذنت لك بشراء البر فاشترى هذا العبد يجوز ولا يحنث والفرق ان في المسئلة الاولى اذنت عام او مطلق في تناول
شراء العبد بجمومه او باطلاقه اما في المسئلة الثانية اذنت خاص مقيد بكن صار ما ذنت في جميع التصرفات وفي مجموع
النوازل لو حلف لا يخرج من المصا الا باذنت امراته فقالت لها امراته اذنت لك ان يخرج عشرة ايام فذهب ولم يرجع تمام عشرة
ايام ليس بداخل في اليمين بل في اليمين على المذهب بغير اذن ولوقال لامراته ان اخرجت من هذا البيت بغير اذن فان طالق وقد
كانت رهنتم محمدا لها فاستأذنت الخروج فقال لها اذني فادفعي له درهم واتبضي الرهن فخرجت وذهبت فلم تحده
واحتاجت الى الخروج مرارا لا تظن كذلك فحق الامام النسفي رحمه الله **الفصل الحادي عشر في اليمين**
في الصلوة والصوم والقراءة والفعل وهو ابتداء القسم الثاني وفي الفتاوى رجل قال لعبد
ان صليت ركعة فانت حر وصلي ركعة ثم تكلم لا يمتن ولو صلي ركعتين عتق بالركعة الاولى هكذا ذكر المقدسي رحمه الله في شرحه وفي
الحجامة لوقال عبد حر ان صلي اليوم صلوة فصلي ركعة وقطعها لا يحنث ولو لم يقل صلوة فصلي ركعتين ولم يقعد قيل يحنث وقيل

لا يحنث وقيل ان عقد يمينه على النفل لا يحنث وان عقد يمينه على الفرض وحسب من وافى المثنى فكذلك وان كان من ذوات الاربع يحنث وهو الاشبه وفي مجموع النوازل حلفه لا يصل بل هل هذا المسجد مادام فلان حيا يصل فيه ففرض فلا ثلاث ايام فلم يصل فيه او كان صحيحا فلم يصل فيه ثلاثة ايام لم يحنث الخالفه فاصل بهم لانه لم يدرك حلفه لا يصل خلفه فلا تفقام عن يمينه وصل يحنث ان لم يكن له نية وان نوى ان يكون خلفه حقيقة لا يدبر قضاء وتو قال وانه لا اصل معك فصليا خلفك امام حنث الا اذا نوى الصلوة معه ليس معها غير رجلا حلف لا يؤم احدا فان فتح الصلوة لنفسه يعني نوى لا يؤم احدا فيجاء قوم واقتدوا به حنث قضاء لا ديانة اذ اركع وسجد وكذا لو وصل الخائف بالناس يوم الجمعة ونوى ان يصل الجمعة لنفسه جازت الجمعة له ولهم استحسان او حنث قطعا لا ديانة وتواشهد في غير الجمعة قبل ان يدخل في الصلوة انه يصل لنفسه والمسئلة بحالها لم يحنث ديانة وقضاء ولو افتقر الصلوة ثم احداث فقدم رجلا حنث وتو قال عبدة حران صلى الجمعة مع الامام وقد كان احد الامام في الثانية فصلى الركعة الاولى لا يحنث بخلاف ما لو قال عبدة حران ابدى الظهر مع الامام فادرك الامام في تشهد ودخل في صلوة فانه يحنث وتواشهد في صلوة الجمعة او سجدة الثالثة لم يحنث رجل قال لا امراته ان لم تصل بساعة ركعتين فانت طالق فقامت وكبرت فحاضت حنث في يمينه قال نجم الدين ههنا الجواب مستقيم على قول ابي يوسف كما في مسئلة الكوز والصحيح انها تطلق عند الكل لوجود شرط الحنث وهو عدم الصلوة وهو كما لو قال تسعة على ان اصوم غدا وغدا يوم حياضها صح نذرها وتو قال تسعة على ان اصوم يوم حياض لا يصح وكذا لو قال لهما ان لم تصومي غدا فانت طالق فصامت من الغدا فحاضت حنث في يمينه وتو قال لهما ان لم تصل فجر غدا فانت طالق فاصبحت وشوعت في الصلوة فطلعت الشمس ففك ركن الا سئد على لسفدى رح انها تطلق واجاب شمس الكاظمة المحلواني رح انها لا تطلق وكذا لو غسل كل عضو ثلاثا ثلاثا ولو غسل مرة مرة امكنها ان يصل قبل طلوع الشمس واجاب شمس الكاظمة المحلواني رح انها لا تطلق ايضا رجلا حلف وقال ما اخترت الصلوة عن وقتها وقد نام عن صلوة حتى خرج وقتها فقتضيا حين استيقظ حنث وقيل لا يحنث والوقت في حقه هذا وفي الحديث قال ان تركت صلوة فانت طالق فتركك وقضيا قال بعضهم لا تطلق وبه اتفق عبد الرحيم الكرمي وعنده بعضهم يطلق وبه اتفق ركن الاسلام على لسفدى وهو الاشبه حلفه لا يقرأ اليوم فالحيلة العايات ثم بغيره حلفه لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى ان اخرها لا يحنث بالافتاق ابو يوسف رح سوى بين هذا وبين ما اذا حلف لا يقرأ كتاب فلا نوحى وفوق الفتوى على قول ابي يوسف رح يعني لو حلف لا يقرأ كتاب فلا ن فظن في كتابه وفهم ما فيه حنث في قول محمد بن الحوصل المقصود من القراءة وهو علم ما في الكتاب ولا يحنث على قول ابي يوسف رح لعدم القراءة وعليه الفتوى وتو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى ان قصدت بها رحهم قال في هذا على جميع القرآن ولا يحنث بالتسمية الا ان ينوى لتسمية التي في سورة النمل ولو حلفه لا يقرأ سورة فتركها منها حنث ولو تركها طويلا لا يحنث اذا حلف لا يتوضأ من الرغاف فرغم ثم بال ثم توضأ أو بال ثم رعم وتوضأ فالوضوء منها ويحنث وكذا لو حلفه لا يقتل من امراته هذه من جنابة فاصابها ثم اصاب امرأة اخرى له او على عكس واغتسل يكون الاغتسال منها ويحنث في يمينه ثم هذا النوع قد ذكرنا في خزنة الواقع والله اعلم بالصواب

الفصل الثاني عشر في اليمين في الاكل

البحر ياكل ان يوصل الى جوفه ما يتلف فيه الهضم والمضغ سواء مضغه ثم ابتلعه او ابتلعه غير مضغ والشرب ان يوصل

الى جوفه ما لا يتاق فيه الهشيم من حال وصوله كالماء والنبين واللبن ولو حلف لا ياكل شيئا لا يتاق فيه المضغ بنفسه فاكل مع غيره وهو ما
يوكل كذا لك حنث غوان حلف لا ياكل هذا اللبن فاكله بغيره او تبرع حنث ولو حلف لا ياكل هذا العسل فاكله كذلك حنث ولو صلب
عليه ماء فشربه لم يحنث في قوله لا اكل فحنث في الشرب ولو حلف لا ياكل لرقيق فحلفه ورقه ومصبنيه الماء ثم شربه لم يحنث
وان اكله مبلولا حنث وكذا السويق اذا شربه بالماء يكون شربا لا اكل وان بله ثم اكله حنث وفي ايمان الاصل لو حلف لا ياكل طعاما
سما ففمضغه حتى دخل جوفه من مائه ثم انقاه لم يحنث ولو فعل هذا الغنم تاق في جنس لفاكهة وفي الفتاوى لصغرى التغدى
عبارة عن اكل مترادف بقصد به الشبع والتغنى كذلك ووقت التغدى من طلوع الشمس الى الزوال وما يتغدى به فانبتاده
حق ان المصوى لما تركه الغداء فشرب اللبن لا يحنث ولا كبدي بخلافه وفي المتن لو حلف لا يتغنى فاكل بقية او قمتين لم يحنث
رجل كل شيئا ليس بما فقال له رجل تغديت فقال عبده حزن ان تغدى قالوا لا يكون حاشا حتى ياكل اكثر من نصف الشبع ولو
حلف في رمضان ان لا يتغنى لليلة فاكل بعد ان تصاف الليلة لا يحنث والتسحر بعد زهاب ثلثي الليلة الى طلوع الفجر الطاف
في فجره الغداء من طلوع الشمس الى الزوال والعشاء من الزوال الى نصف الليل والعشاء ان ياكل اكثر من نصف الشبع والتسحر
ان يوصل لشق الى فيه ويجد طعمه سواء يطعمه او لا فان عني بالذوق الا كل لم يدين في تقضاء وسواء كان ما كوكا او مشروبا وفي
الحيط نين حلف لا يذوق فاكل وشرب يحنث ولو حلف لا ياكل ولا يشرب لا يحنث بالذوق وروى هشام حلف لا يذوق فيومينه
على لذوق حقيقة وهو ان لا يوصل الى جوفه الا ان يعتقد مه كلام يدل عليه غوان يقول رجل قال تغدى بسمي فحنث لا تذوق معه
طعاما ولا شربا فافهنا على الاكل والشرب حلف لا يذوق الماء فتمضمض للصلاة لا يحنث حلف لا يذوق طعاما ولا شربا فافهنا
احدهما يحنث ولو قال لا اذوق طعاما وشربا في ذلك احدهما لم يحنث ولو حلف لا ياكل طعاما ينصرف الى كل مطعم حتى لو اكل لخل
يحنث واذا اعتد يمينه على كل ما هو مأكول بيمينه الا انه لا يוכל كذلك عادة ينصرف بيمينه الى ما اتخذ منه جهازا لبيان هذا حلف
لا ياكل من هذا الغنم فاكل من زبيبه او عصيره لا يحنث لانه مأكول بيمينه ولو حلف لا يذوق من هذا الخرفه فقه بهد ما صار
خلا لا يحنث ولو حلف لا ياكل من هذه الشاة يصوت الى اللحم دون ما يخرج منها لان غير الشاة مأكول ولو حلف لا ياكل من هذا
الكرم فاكل من عنبه او زبيبه او عصيره حنث ولو حلف لا ياكل من هذه النخلة فاكل من ثمرها او من طلعها او بسوها حنث ولو
اكل من طلعها او نبين ثمرها لم يحنث ولو اكل لخل المتخذ من الكرم لم يذوق في الكتاب قالوا ينبغي ان لا يحنث ولو حلف لا ياكل من هذا
اللبن فاكل من زبدته او سمنه او شيرازه لم يحنث ولو حلف لا ياكل من هذا اللحم شيئا فاكل من مرقته لم يحنث ان لم يكن له نية المرققة
الكل في الجوامع وفي الاصل لو حلف ان لا ياكل لحما ولا يذوقه لا يحنث باكل السمك ويحنث باكل لحم الابل والغنم والطيور مطبوخا كان
او مشويا وقد بلغ هذا من عجز اشارة الى انه لا يحنث باكل لتي وفي فتاوى في ذلك للبيضا عن اب بكر الاسكندر انه لا يحنث وهو الاظهر
وعنه لافقيه ابل للبيضا روي حنث ويستوى فيه الحلال والحرام حتى لو اكل لحم الخنزير او الانسان يحنث وفي اكل السمك ان نوى
يحنث ايضا ولو اكل شيئا من الثريد من حنث بخلاف ما لو حلف لا يشترى لحما فاشترى الراس المشوى لا يحنث في نسخة الا امام
السرخسي وفي الشافي جعل الشراء والاكل واحدا قال رحمه الله والاول اصح ولو اكل شيئا من ابطن كالكبدي والطحال يحنث هذا
في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يحنث وكذلك في شحم الظهرك لانه لحم لكنه سمين ولا يحنث في شحم البطن ولا لية بالاجماع لانه ينفي عنه

اسم اللحم ولا يستعمل استعمال اللحم في اتخاذ البلجات وتواخذ الحمر التي في وسط لانية حنث لانه لحم وتو حلف لا ياكل شيئا فاكل شحم
 الظهر الذي خاله لحم لا يحنث عندا يحنث به هو الصبيج والشوى والطبخ على اللحم خاصة وان كان انية فعل ما نوى ولا يدخل فيه
 السمك المشوى والراس على البقر والغنم عندا يحنث به وعندا على انفسهم خاصة وعليه الفتوى في هذا الزمان وتو حلف لا ياكل
 من هذا الشجر ووصل بشجر اخر فاكل من ثمر تلك الشجر من هذا النقص لا يحنث وقال بعضهم حنث في شرح
 السير الكبير وقال اصل حلف لا ياكل شيئا من الحلوا وان شئ من الحلوا اكله من خبيث وعسل وسكر او ناطق حنث قال
 الامام النسفي في شرح الشافعي هذا في عرفهم اما في عرفنا لا يحنث بالعسل والسكر والطبخ وتو حلف لا ياكل خبز الحنطة او
 الشعير يحنث بغيرها الا ان ينويه او يكون خبز بلدهم ذلك حتى يحنث بغيره لا يحنث بستان وفي ديار لا يحنث في خبز الارز
 والدار فان كان من اهل بلد اعتادوا ذلك خبز يحنث الكل في الاصل وفي الفتاوى تو حلف لا ياكل خبز فاكل قرصا يقال له
 بالفارسية كايجه او حوزنج او ميسرا يقال له بالفارسية نواه بريده قال لفيق ابو الليث في الحوزنج لا يحنث وفي القرص ليس
 يحنث وفي خبز القطائف لا يحنث وفي فتاوى قاضيه ان به وتو حلف لا ياكل خبز فاكل ثريلا لا يحنث في يمينه لانه لا يسمى خبز
 مطلقا وتو حلف لا ياكل هذا الخبز فاكل بدم ما اتقن لا يحنث لانه لا يسمى خبز او لواكل لعصيدة او التاج لا يحنث وتو حلف لا
 ياكل خبز فاكل سنوسقا يقال بالفارسية سنوسه قال رحمه الله ينبغي ان يحنث وتو حلف لا ياكل طعاما فاكل دواء ان كان
 من الدواء الذي لا يكون طعاما ولا غذاء ويكون مزاكربها كالسقوت لا يحنث اما اذا كان به حلاوة كالجنجبين يحنث وفي الحنط
 لو حلف لا يشرب دواء فشرب بها او اسقط به من فليس بداء وكذا الحمامة ليست بداء فالحاصل ان كل شئ يسمى بالناس
 دواء فيمينه عليه وما لا يسمى بالناس دواء لا يقع عليه اليمين وان تناوى به الحالف رجل حلف لا ياكل طعاما فاكل طعاما
 ان كان ما يحايقا له بالفارسية شور يحنث وصار من حلف لا ياكل للفلفل فاكل طعاما فيه فلفل ان وجد طعاما للفلفل يحنث
 والفقهاء يفرق بين الملح والفلفل في الفلفل يحنث لان عينه غير مأكول وفي الملح لا يحنث مالوا ياكل عين الملح مع الحنظل ومع شئ اخر
 الا اذا كانت وقت اليمين دلاله على صرفه الى الطعام للمالح وقال النفاضل لا مام يحنث في توجيهين باعتبار عموم الحجاز وكذا قال
 رحمه الله ويقول لفيق اختار الصدقات الشهيد وتو حلف لا ياكل من هذا الحنط سكباجة فاكل منه لا يحنث وتو حلف
 لا ياكل من نزل هذه البقرة فاكل من مخيضها الذي يقال بالفارسية دو غزده يحنث لانه من نزلها وتو اكل مرفوعة يتخذ من
 مخيضها يقال بالفارسية دو غر بها لا يحنث لانه صار شيئا اخر وتو حلف لا ياكل لبن فطبخ اللبن مع الارز فاكل لا يحنث وان
 لم يجعل فيه الماء ويرى عينه كما ذكرنا في المتن وفي مجموع النوازل كان يرى عينه ويوجد طعمه يحنث لو حلف لا ياكل الرعمفران
 فاكل لكفتك على وجه الرعمفران يحنث لان عينه يرى وطعمه يوجد ولو حلف لا ياكل هذا السم فاجعله خبيصا فاكل يحنث وكذا
 في كل موضع يرى عينه وان وجد طعمه ولا يرى عينه لا يحنث وان حلف لا ياكل هذا السم فاجعله عصيدة فاكله لم يحنث ولو حلف
 لا ياكل هذا الدقيق فاكل من خبزه يحنث وفي التوازل لو اتخذ منه خبيصا فاكله اخاف ان يحنث وخبز القطائف يكون كذلك
 وفي فتاوى قاضيه ان وان اكل عين الدقيق اختلفوا والصحيح انه لا يحنث لان الحقيقة مجبورة في مجموع النوازل والمنعني
 عن محمد بن عمن حلف على ما لا ياكل ان لا ياكله فاشترى به ما ياكل فاكل حنث وتو حلف على ما ياكل فاشترى به ما ياكل

فاكله لا یحس حلف لا یاكل ثم اكل بطبيعته حلف لا یاكل هنا یحس باكل من الكراع بخلاف ما اذا حلف لا یشتري دهنًا
 و لو حلف لا یاكل سكرًا فآخذ سكرًا في لقمه ومعه حق اب فابتلعه لم یحس و لو فعل هذا في الصلوة تفسد صلوة وفي فتاوی
 البقالي و لو حلف لا یاكل رمانة فمض رمانة لم یحس كذا روی عن اب یوسف و یحس في التجريد لو حلف لا یاكل من حلوه هذه الكرم
 و حامضه فاكل من بسره وعنبه یحس و لو قال از شیرین بن رزخورم فعلی الدیس وفي مجموع النوازل و لو حلف لا یاكل ما یخرج
 من هذه الشاة فاكل من لبنها یحس وكذا الزبد لانه متفرق في اللبن فلو اكل من شحمها و سمها لم یحس لانه معلول متغیر
 و لو حلف لا یاكل من هذا المسلوخ فآو یبت اليه هذا المسلوخ حتى صار دهنًا فاكل لا یحس وفي مجموع النوازل لو حلف
 لیا كان او یؤكل فلا تاسم بطله لبها الجوز لا یحس تسأل الزعفرانی ر عن هذه المسئلة فسال محمد بن زكريا ف اشار الى هذا
 الجملة حلت لا یاكل لحما فاكل لحم عز لا یحس وعليه الفتوى و لو حلف لا یاكل لحم هذا فاكل لحم عز نجواب الجامع انه یحس وفي
 الفتاوی لا یحس سواء كان الحالف مصری او قریبا قال لصدرا لثبید ر وعليه الفتوى وفي مجموع النوازل لو حلف لا یاكل لحم
 البقر فاكل لحم جاموس حلت و علل لقلب لا یحس لان البقر اسم جنس والجاموس اسم نوع قال قاضی خانات دینغلی ن لا یحس
 في الفصلین لان الناس یفترقون بینهما وهو كما لو حلف لا یاكل لحم الشاة فاكل لحم العنز و لو حلف لا یاكل لحما غیر مطبوخ قال الفقیه
 ابو اللیث ر انه یحس تكالی لخطئه لان من الناس من یاكل غیر المطبوخ و لو حلف لا یاكل لحما یغتریه فلا تاشتری فلا تخطئه
 فتبعها فاكل لحما لا یحس لان فلانا اشتری لحما **نوع** معه وفي خلاف مجموع النوازل رجل اشتری متاعا من اللحم فقالت
 امراته هذا اقل من من و حلفت علیه وقال الزوج ان لم یكن منافلت طاق فانه یطبخ قبل ان یوزن فلا یحس الرجل ولا المرأة
 وفي الفتاوی رجل حلف وقال لیس فی منزلی مرقه فاذا فی منزله مرقه ان كانت قليلة یحس لو علم لا یقول عندنا مرقه ارجوان
 لا یحس وان كانت كثيرة فكذلك لانه كان متعینا للبعض ولا تنهی للبعض یحس و لو حلف لا یاكل من هذا
 القدر و قد اعترف منه قبل یمنه قصعة فاكل ما فی القصعة لا یحس رجل قال ما امشب دیگ یخته ایم وفورده ایم و حلف
 علیه و بانك ان جوشید اند و خورده لا یحس و لو حلف لا یاكل من طبع فلا تافطخت له قدر او قد فطخها غیرها لم یحس في التجريد
 و لو قال لا مراته از ديك كرمه تو خورم فهو كقوله از ديك یخت تو خورم رجل حلف لا یاكل طبع یاوی وان لم یكن له نية فهو علی
 اللحم خاصة و ذكر الفتاوی ان هذا الاسم یجعل علی اللحم الذي یجعل فی الماء ویطبخ الا انوی غیره والقلیة التي لا صرف لها لیس
 بطبع و لو اكل المرق یحس و لو طبخ الارز بود لیس بطبع و لو طبخ بسمن او زیت فلیس بطبع والطبع یقع علی اللحم و المرقه قال ابن سماعه
 الطبخ یقع علی الشحم ایضا فاما اذا حلف لا یاكل من طبع فلا تاذ اضعف فلانة القدر فی لتوزان لم یكن فی التوزان فاروقه هی
 تطلق لانها هی لقی طبعی وان او قد ها غیرها لا تطلق وان كان فی لتوزان ان او قد هی قبل لوضع وقع الطلاق وان قد ها
 غیرها قال الفقیه ابو اللیث ر وعندی انها تطلق فان فی اسكة یسمى كل من وضعت القدر بالبخة قال لصدرا لثبید ر وعليه
 الفتوى وفي فتاوی لنسفی ر رجل قال لا صحیبه روز چهارشنبه شمارا دعوت كم و حلف علیه فهدا علی قریب اربعاء اليه والشرط
 ان یضیفهم فی هذا الیوم فی ای مكان وجد هم جملة او متفرقا ویسمى هو مضیف فلو یكون تلك ضیافة حتى لو اطعمهم خبر اتفاز یحس
 فلو اغابوا فی موضع لا یمكنه الوصول لیرهم فی هذا الیوم یحس بعد المبرخلاف مسئلة الكور لان شرب الماء المهرق غیر متصور اما قطع المسئلة

البعید فی زمان قریب فمتصور فی الجملة فصاری بمنزلة مسل سماعه لو قال ان قوم اگر بخانه من فمجان فروید فکذا وحلف علیه فذ هو اولو
 یطعموا شياً لا یحنت **جنس آخر** وقد منقح لو حلف لا یأکل ما یملکه فلا ین فاکل منه بعد خروجه عن ملکة لا یحنت و لو حلف
 لا یأکل ما یشتريه فلا ین فاشترى المحلوف علیه ثم باعه فاکل منه الحالف لم یحنت فکذا لو قال لا أأکل من میراث فلان شياً نعمت فلا ین
 فاکل من میراثه یحنت وان مات وارثه وارثه فادرك ذلك المیراث فاکل منه لم یحنت نصح المیراث الاخر المیراث الاول والشراء الاخر الشراء
 الاول و لو حلف لا یطعم فلا ین من میراث ابیه نورث طعاماً فاطعمه او درهم فاشترى طعاماً فاطعمه یحنت ولو اشترى بالطعام طعاماً
 واطعمه لا یحنت و لو حلف لا یأکل مما زرع فلا ین فاکل من الزرع الذي زرع فلا ین عدل الزرع او عدل من اشترى منه یحنت ان الزرع
 لا ینسحقه الشراء فان اشترى رجل من ذلك الزرع فبذره وزرع فاکل منه لم یحنت الكل فی المنقح و لو حلف لا یأکل من طعام
 یصنعه فلا ین فصنعه وباعه فاکل الحالف یحنت وفي النحر یحلف لا یأکل من کسب فلا ین فاکتسب المحلوف علیه مات
 فورثه رجل فاکل الحالف منه حنت ولو اتفق فی غیره بشراء او وصية او اجارة او هبة لم یحنت و لو حلف لا یشتري ثوباً منه
 فلا ین نفسه فباعه منه حنت **نوع منه** وفي المنقح رجل حلف لا یأکل من خبز فلا ین فتناول من ماء جمد المحلوف علیه
 لا یحنت قبل هذا فی الشتاء اما فی الصيف یحنت فی یمینه لان او هام الناس لا یسبغ الیه وکذا لو اکل من قشر بطیخ فلا ین و بائک بزر
 علی باب داره ان کان لا یعطی مثلها الفقیر لا یحنت و لو حلف لا یأکل من اورد و فلا ین فاکل من جمد حمله فلا ین یبغی ان یحنت
 وفي مجموع النوازل لو حلف لا یأکل من مال ختنه شیاً قد فزع الیه عجیناً من عجین ختنه فجعل فی عجین اخر فخبز و اکل لا یحنت
 لان العجین قد ذر هب و کذا لو حلف لا یشریب من شرابه او لا یأکل من علیه فاخذ ماء و طحا وجعلها فی العجین لا یحنت لان الماء
 قد تلاشی فی الفتاوی لو قال لامرأته ان اکلک والذاتک من ملأ ذانت طالق ثلاثاً فطیقت امرأته قد الحارها وجعل فی شیء
 من الخواجر من مال زوجها فاکلت والذاتک من القدر ان فعلت برضا صاحب القدر و رضاً زوجها لا یحنت وقیل لا یحنت
 علی کل حال لان الخواجر دخلت فی ملک صاحب القدر فلم تکن الوالدات کما مال الزوج فلا حاجة الی رضاء الزوج و لو حلف لا
 یأکل من خبز ختنه فساخر الختن و حلف لامرأته النفقة فاکل من ذلك یحنت لانه باقی علی ملکة قاله القاضی الامام هذا اذا لم
 یفرز کن قال لها اکل من دقیق بقدر ما یکفیک اما اذا افرز قد راض الدقیق عن دقیقه واعطاها صار ملکاً لها لا یحنت
 وفي کتاب رزین لو حلف لا یأکل من طعام امرأته فادخلت علیه الطعام وقالت له دادة بخور فاکل لا یحنت ولو لم یقل دادة بخور
 یحنت لانها لما قالت دادة بخور صار الطعام ملکاً له فقد اکل ملک نفسه لان فی العرف کل واحد منهم اکل من مال نفسه فی منظر
 قال رضی الله عنه قلت للقاضی الامام لو کان احد الشریکین صبیلاً لا یخوز هذا ولو کان کل واحد منهم اکل من مال نفسه یبغی ان
 یخوز قال نعم استصوب فی نکر لا یصرح بالخلاف وفي الفتاوی رجل له امرأة ولها بقرة او لبون یسقتة وحشیه بسبب البقرة ولبنها
 فقال ان شربت من لبنک ذانت طالق ینصرون الی لبن البقرة فان باعته المرأة من نالتهما ثم اکل هو لا یحنت وفي مجموع النوازل
 امرأة ذهبت ظمراً فقال لها انی کرام مرود ما ینک توخزوم فان طالق فوهبت من اخر فاکل الحالف یحنت قال رحمه الله علی
 قیامه ما یاتی ینبغی ان لا یحنت صورتها فی الفتاوی لو حلف لا یأکل من ثمن غزل فلا ین فباع غزلها ووهبت الثمن لابنها ثم
 وهب لابن الحالف فاشترى به الحالف شیاً فاکل لا یحنت وهذا اصح من الاول ولو قال ان اکلک من مالک لا یحنت اذا باع

او جزا لم يحنث ولو اكل عناءا وسر مانا او رطبا لا يحنث عندنا بيحنيته ر ح خلافا لهما قال محمد ر في الاصل لا تنوت فاكهة والبطيخ من لقواكه
 ذكره القندوسى وذكره شمس الاثمة المحلوف ان البطيخ ليس من اللقواكه قال ابو حنيفة ر لم يسر لبا قلاء والسهم من الثمار فالاحاصل
 ان العبرة للعرف كل ما يؤكل على سبيل لشكك ويعد لفاكهة في تعرف يدخل في اليمين ولا قلاء ولو حلفت لا ياكل من ثمار العام فان كان
 في يوم الفاكهة الرطبة فغفل لوطبوان اكل ليا بس لم يحنث وان كان في غير وقتها على ليا بس استحسانا للعرف **جنس اخر**
 وفي الجامع لوقال ان اكلت اليوم الارغيفا او ان تقديت اليوم برغيف فعدى حرفا كل رطبا ثم اكل بعد ذلك تمر او فاكهة حدثا ولو قال
 ان اكلت اليوم اكثر من رغيف فعدى حرفه على محض خاصة ولو حلفت لا ياكل هذه الخاية التي فيها الزيت فاكل بعضها حدث ولو
 كان مكان الاكل بيع فباع النصف لا يحنث ولو حلفت لا ياكل هذه البيضة لا يحنث حتى ياكلها كلها وكذا لو حلفت لا ياكل هذين
 البيضتين لا يحنث حتى ياكلهما او لو حلفت لا ياكل هذه الشئ كالرغيف مثلا فاكل بعضه قال ابو بكر الا سكاف ر ان كان شيئا يمكنه
 ان ياكل كله في عسرة لا يحنث باكل بعضه وقال بعضهم اذا اكل بعض ما لا يمكن اكل كله في مجلس يحنث في يمينه وهو الصحيح قال
 محمد ر كل شئ ياكل لرجل في مجلس واحدا ويشرب في شربة واحدة ان حلفت على جيمه لا يحنث باكل بعض وكل شئ اذا فعل على
 الواحد منه يحنث في قليله فاذا جمع بين اثنين او اكثر فانه يحنث في قليله قال ابراهيم ر سمعت ابا يوسف ر فيمن قال كلما اكلت
 اللحم او كما شربت الماء فله على ان تصدق بدرهم فاكل نعليه في كل نعة من اللحم وفي لائق كل نفس درهم ولو حلفت لا ياكل هذا
 الرغيف فاكل الرغيف الاضيا قبل لا يحنث الا اذا نوى كله وهل يصدق قضاء فيه روايتان ولو قال هذا الرغيف على حرام حنث
 باكل نعة وفي فتاوى قاضيهما قال مشايخنا ر الصحيح انه لا يكون حائلا لان قوله هذا الرغيف على حرام بمنزلة قوله والله لا اكل
 هذا الرغيف ولو قال هكذا لا يحنث باكل بعضه بل قال لغيرة والله لا اكل من طعامك شيئا فان اكلت منه شيئا فهو على حرام لا اكل
 من طعامه نعة حنث في اليمين الاولى فان اكله واكل حنث في قوله فهو على حرام ويلزمه كفارة ان رجل حلف ليغد يئنه اليوم
 بالف درهم فاشترى له سرغيفا بالالف درهم فغدا لا يحنث وكذا لو قال ان لم اعتق عبدا بالالف درهم فكذا فاشترى عبدا بالالف
 درهم وقليل القيمة فاعتق برئ يمينه وكذا لو قال لا امراته ان لم تغد لي اليوم قطعا بالالف درهم على هذه **جنس اخر**
 وفي فتاوى رجل حلف لا ياكل حراما فاشترى بدرهم عصب طاماما فاكل لا يحنث وهو ان لم ياكل خبزا او لحما غصبه يحنث ولو باع
 الخبز او اللحم بدينار فاكل لم يحنث ولو اكل لحم كلب او قرد قال اسد بن عمرو لا يحنث وقال نصير ر به نأخذ وقال الحسن كله حرام
 قال الفقيه ابو الليث ر ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراما مطلقا وانه حسن قال صاحب الكتاب ما احسن ما قال ابو الليث
 ولو اضطر فاكل لحرام ارا المية اختلف المشايخ ر والخيار انه يحنث لان الحرمة باقية الا ان الامم موضوع وفي التجريد عن محمد روايتان
 وفي الاجناس لمعتوه والمكره اذا فعل شيئا من الحرام هذا ليس بحلال كما وفي الفتاوى رجل غصب برافطنه ان اعطاه مثله
 قبل ان ياكله لم يحنث وان اكله قبل ان يعطى مثله يحنث لان الحرمة باقية ما لم يؤد الضمان بخلاف ما لو اعطى مثله قبل الاكل لانه
 ملكها باء الضمان وفي فوايد شمس الاثمة المحلوف لو اكل من الكرم الذي دفعه معاملة وهو قد حلف لا ياكل حراما لم يحنث
 اساعده ما فلا يشكك وعندنا بيحنيته ر كذا في ذلك كان ذلك عقد فاسد عنده فقد اكل ملك نفسه **الفصل الثالث**
عشر في اليمين في الشرب وفيه ان الحالف اذا الحق باليمين المعقود شرطا وفي فتاوى رجل حلف لا يشرب

النبيذ فهذه من ماء العنب والمختار للفتوى انه يقع على مسكر من ماء العنب بيا كان او مطبوخا لان الصالحين يسمون شارب
 الخمر نبيذ خوارق اسم سيكى يقع على كل مسكر من ماء العنب ايضا وفي مجموع النوازل على كل مسكر من ماء العنب وغيره كالبيكى
 كالكافى شيخ الاسلام ابو الحسن واسم على يقع على نوى من ماء العنب الا انه نوى مطلق الشراب ومنهم من جعل هذا بمنزلة
 قوله سيكى خورم وقال الامام الشافعى في فتاواه انا افق بهذه الفيلانة ان نوى المسكر يحث بشرب كل مسكر ولو حلف لا يشرب
 اليوم شرابا فشرب خلا او سمنا او زيتا لم يحث ويحث في النبيذ والماء وتو قال والله لا اشرب اليوم فشرب خلا او سمنا او زيتا حث
 وكل شئ شربه فهو شراب فلا يلتفت في الفتاوى لا يحث بشرب الماء واسم الشراب يقع على البيكى والاختصاص من حيث اللغة وفي
 الشريعة هذا الاسم يقع على الخمر خاصة في كتاب الحبل في ايمان الاصل يقع على كل ما يشرب حتى الماء قال الشيخ الامام خمس الاثمة
 السرخسى في هذا بالعربية اما بالفارسية يقع على الخمر قال رحمه الله فصا المختار للفتوى ما قال في الحبل في فتاوى قاضيان
 قال لقاضى الامام في عرفنا يقع اليمين على كل مسكر وتو قال مستكارة خورم قيل لا يقع هذا على المختار من الحبوب لان شرب
 ذلك حلال عندنا بغيره والسكر فيلتهس بسكر حقيقة بمنزلة البنج ولبن الرميكة وغوهما حق نوسكر منه لا يعد وتو طلق
 في حالة السكر من ذلك لا يقع **نوع منه** في مجموع النوازل والفتاوى رجل حلف لا يشرب المسكر فصص في حلقه فدخل
 بغير فعله لا يحث وتو شرب بعد ذلك يحث هذا اذا لم يدخل هو حلقه اما اذا دخل حث وتو حلف لا يشرب مع فلان فالشرط
 ان يضمهما مجلس واحد ان اختلفت الاية والشراب وبمثله لو حلف لا يأكل مع فلان طعاما فاكل هذا من قصعة وفلان من
 قصعة اخرى لا يحث رجل قال ان قلت هذا من السكر فكذلك هذه على تسمية الناس اياه سكر والمسئلة في طلاق الفتوى
 وفي مجموع النوازل رجل قال لامرأته اكثر تلاميذك مشرب غنا فلان نكرم وعي ندهم فانت طالق فذهب بها ولم يسفها هل تطلق
 امرأته قال نعم الدين رحمه لا يحث لان المهر معلق بشرطين وقد وجد احدهما دون الآخر وسئل عن رجل الدين عن مفسد قال لربى فلان
 شراب خورم فكذلك اجماعا في بيع فاذا اجماع فوبة شربه فخرج من البيت وشرب قال يحث حلف لا يشرب بغير اذن فلان فاعلم
 فلان بغير اذنه وتاوله ولم ياذن له باللسان وشرب ينفي ان يحث هذا اليس باذن بل هو دليل الرضا وتو قال في خورم وهدست
 نكريم وحلف عليه فاخذ بيده ونقله الى موضع اخر ان لم ينو عندا ليمين الشرب يحث وقيل لا يحث والصحيح انه يحث ناله في الحوط
 رجل قال لا يحث فعمل عصيرا في خابية ليصير خلا نصا رخصا ينبغي له ان يجعل فيه ملح او شيئا يغيره وان لم يفعل ان كان اهل
 تلك البلد يخللون هكذا لا يحث رجل عوتب بشرب الخمر وقال والله لا اشرب ما يخرج من هذا الكرم فشرب من خمره يحث غنا
 لمعان كلام الناس رجل عاتبته امرأته في شرب الشراب فقال ان تركت شربه ابلا فانت طالق ان كان يعزم ان لا يترك شربه لا يحث
 وان كان لا يشربها لان شربها ابلا لا يكون عادة فلا يراد بالترك حقيقة الشرب وانما يراد به الترك من حيث العزم رجل حلف
 لا يشرب اكثر من مرة في كل منزل يدخل فيه فذهب ضيفا الى رجل فشرب في داره مرة في البستان مرة ان كان الضيافة واحدة
 يحث رجل حلف لا يشرب خمر المزجج بغير جنسها كالبيكى والاحبة وشرب يعتبر في ذلك الغالب وانما يعتبر الغلبة باللون الطم فيعتبر
 الغالب منها ولا يعتبر المغلوب كذا روى عن ابى يوسف رحمه في النوازل انما اذا حلف لا يشرب البنا فصب الماء في اللبن وشربه يحث عند
 ابى يوسف رحمه ان كان اللون لون اللبن ويوجد طعمه فان كان اللون لون الماء لا يحث وعن محمد رحمه انه يعتبر الغلبة من حيث القلة

والكثرة بالأجزاء كان سواءً عنده استحصانا وأما إذا خلط الشيء بجنسه بان حلف لا يشرب لبن هذه البقرة فخلط بلبن بقرة أخرى
عند أبي يوسف رحمه الله كالجنتين يعتبر الغالب وعند غيره يحنث بكل حال لأن الجنس عنده لا يغلب الجنس بل يتكثر بجنسه
وهذا الاختلاف فيما يمتزج بالبرج أصابها لا يمتزج بالبرج كالدهن يحنث بالاتفاق إذا عقد يمينه على الدهن في الأصل ولو حلف
لا يشرب الخمر فمرجه بالدبس الذي يقال بالفارسية سنبلد يعتبر الغلبة وفي الفتاوى به عبارة أخرى وقال لو حلف لا يشرب شرابا
يسكر منه فضم شرابا يسكر منه مع شراب لا يسكر منه فشرّب منه أن كان المخلوط بحال لو شرب منه الكثير يسكر يحنث وفي التجويد
قال عند محمد يحنث لأن صار مغلوبا بجنسه إلا إذا حلف على قدر ما من زمر لا يشرب منه فصب في بيرا وحرض عظيم شرب
منه لم يحنث أما إذا صبه في ناء آخر من ماء حتى صار مغلوبا حنث عند غيره ولو حلف لا يشرب هذه الماء العذب فصب في ماء ملح
فغلب عليه فشربه لم يحنث وكذا لو حلف لا يشرب لبن ضان فخلط بلبن معز ولو حلف لا يشرب لبن هذه الشاة وهي ضان فخلطه
بلبن معز حنث ولا يتبرأ الغلبة نوع منه وفي المتن رجل حلف بالطلاق أن لا يشرب الخمر حتى يسكر فهذا شاهدك أنها
وجملة سكران وقبح منه شر الخمر وحد يفرق بينه وبين امرأته قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله في هذا قول غيره فقد ذكر في الأصل
لا يجد بالبرج ولا بأسكر وفي الأصل في كتاب الطلاق القاضي لا يقضي بهذه الشهادة رجل حلف لا يشرب المسكر ثلاثة أشهر فقال
امرأته أربعة أشهر فقال الزوج چهار ماهه كغير في المتن شوط الوصل حتى يصير أربعة أشهر في النوازل ذكر المختللات بين نصير ومحمد
بن سلمة في مثل هذه المسئلة صورته رجل قال لجاره إن امرأتك كانت عندنا لراحة فقال لجاره إن كانت امرأتك عندنا
أبأ راحة فامرأته طالق ثم قال بعد ما سكنت ولا غيرها ثم بين أنه كان امرأة أخرى قال نصير رحمه الله يحنث وقال محمد بن سلمة رحمه
الله لا يحنث وهذه بناء على أن الحالف متى لم يحنث الشرط باليمين المعقودة أن كان الشرط لا يلتحق باليمين بالأجرام فان كان عليه
فعلى هذه المختللات ومآله نصير اقرب إلى قول يحنث رحمه الله فان عند الشرط الفاسد يلتحق باليمين التامة والمختار قول
محمد بن سلمة يلتحق الشرط بعد اليمين فلا يلحق باليمين بعد الفراغ وبه كان يفتي الشيخ الإمام الاستاذ رحمه الله وقال رجل لامرأته
إن غسلت ثيابي فانت طالق فامرت امرأته امرأة أخرى حتى يغسل فقال وإن غسلت ثيابي يغسل فالتحق باليمين لا يحنث لو غسلت
تلك المرأة وأصل هذا في شرح القدرى عن أبي يوسف رحمه الله أعطى على يمينه بعد سكوته ما توسع الأمر على نفسه ولا يستثم
لم يصح وإن كان فيه ما يغلب على نفسه وصيرورة المدة أربعة أشهر تشدد يديها به فيمن قال لامرأته إن دخلت الدار فانت طالق
فسكت سكنته ثم قال وهذه امرأة أخرى دخلت هذه الثانية في يمينه وهذه وكذا قول نصير رحمه الله وقال هذه طالق ثم قال وهذه
بعد ما سكنت علق الثانية وكذا العتق ولو قال هذه الدار أخرى لم يصح جنس آخر رجل قال لامرأته أنت طالق فإذا ان يقول
إن دخلت الدار فانت طالق فمعه ثم خلى عنها قال بعد ما خلى عنه موصولا أن دخلت الدار لا يقع الطلاق في الحال رجل قال
در هر چهار ماه يك روز من سبكي غورم وحلف عليه فشرب يوما من وقع الظهرا في لعشاء ينفق في يحنث واليوم على بياض
النهار ههنا لأن الشرب ما يبعد وتقر به هذا الأصل في الجماع الصغير نوع منه رجل حلف لا يشرب في دار فلان شيئا فأكل
أقال محمد بن سلمة رحمه الله وقال الصدوق الشهيد رحمه الله المختار عندي أنه لا يحنث إذا أنوى جميع المأكولات والقاضي
الجبوابين فقال كانت بالفارسية فكما قال محمد بن سلمة وإن كانت بالفريسية فكما قال الصدوق الشهيد

رجل حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الحلف يجلس في حائز المحلوف عليه فاشترى له الحلف كوزاً ووضع في حائز المحلوف عليه ليلا فاستقى جبر المحلوف عليه الماء من النهر في ذلك الكوز ووضعه في حائز المحلوف عليه ليلا فلما اصبح الحلف شرب الماء من الكوز ان كان الحلف اشترى كوزاً لاحتياجه لا منه كيلا يحنث ارجوان لا يحنث في فتاوى ابى الليث رم وفي مجموع النوازل لو حلف لا يشرب من هذا الماء فاجبر فاكل لا يحنث فان داب يشرب يحنث قال لفقير ابو الليث رم هذا بمنزلة ما لو حلف لا يجلس على هذا البساط ثم جلس عليه فعمله خروجه فجلس عليه لا يحنث وان تنفسه فصار يساها ثم جلس عليه حنث في فتاوى محمد بن الواحد لا يحنث اذا شربه لا تقطاع النسبة الاولى والاكتساب الى الجعد ولو كان هاتفي الحنث كان نسبه لا يقطع رجلاً حلف لا يشرب من وسط الدجلة فوسط الدجلة ما لا يقع عليه اسم الشط وذلك قد رثك النهار وربعه المسائل في الفتاوى وكيه ايضا رجل حلف لا يشرب في هذه القرية فشرب في كروم هذه القرية ان كانت الكروم في عمران او كروم متصل بال عمران يحنث لان القرية اسم للعمران ففي رواية شمس السلام رم رجل حلف لا يشرب لبن بقره فلان فماتت بقرته ولها عجولة فكبرت فشرب من لبنها لا يحنث وفي التجريد لو حلف لا يشرب من هذا الحطب فشرب باثاء حنث في قولهم جميعا ولو جعل في جب الحطب حنث هذا اذا قال من هذا الحطب فان قال من ماء هذا الحطب حنث وان جعل في جب الحطب لو حلف لا يشرب من دجلة لا يحنث عندنا بخيضة رم حتى يكرع منها ولو نوى شيئاً فهو على ما نوى ولو قال من ماء دجلة يحنث كيف شرب بيد واحدة او اثنيتين ولو شرب من نهر اخر ياخذ من الدجلة لم يحنث في قولهم جميعا ولو نوى في يمين لم يداكر محمد رم اختلاف المشايخ فيه ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فشرب من ماء البحر لم يحنث ولو شرب من ماء وان سأل من المطر لم يكن فيه ماء قبل ذلك او شرب من ماء مطر في مستنقع حنث ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فاذا ليس في الكوز ماء او كان فيه ماء لكن اهرق والمستهلة معروفة

الفصل الرابع عشر في اليمين في الجماع وفي الجماع الكبير رجل حلف لا يجامع امراته في جماعها بدون الفرج لا يحنث وان نزل وان قال عنيت فيمادون الفرج يحنث بها وفي العيون امراته انعمت زوجها بالانطلاق فيحلف لا ياق حراما لا يحنث بالقبلة والمس بشهوة ويحنث بالجماع فيمادون الفرج وان طابها قال رم ذكر في مجموع النوازل المستهلة في موضعين في وضع قال لا يحنث وفي موضع قال يحنث وبه يفتي وفي الفتاوى لو قال لها اكرتايك سال دست بتود رازكم فكان اذا المراد من هذا الجماع ولو حلف لا يفتح سراويله على امراته ان اراد ان يجامع فهو مؤتي وان لم يرد ذلك ان فتح السراويل لاجل البول ثم جامعها لا يحنث لان فتح السراويل عليها ان يفتح بها عما وان فتح السراويل لجماعها لم يجامع قالوا ينبغي ان يكون حائز الوجود شرطاً لحنث وهو فتح السراويل لجماعها حلف ان لا يفتسل عن امراته هذه عن جنابة فجامع هذه ثم جامع اخرى او على العكس حنث في يمينه لان يمينه وقعت على الجماع ولو نوى حقيقة لا اغتسل فذلك لانه اغتسل عنه وعن غيره فيحنث كما لو حلف ان لا يتوضأ من رعا فتنوضأ من رعا وغيره لا يحنث في يمينه حلف لا يعل لتكة في القرية فجامع من غير حل لتكة ان نوى عين حل لتكة لا يحنث وصدق قضاء وان لم ينو حنث ولو قال اكون فلا نه كه زن من است مراياكا رايد فكن فنه اعلى الوطى ولو قال عنيت به بكا رايد بكد بانوى يصدق في الحنث ولا يصدق في عوف اليمين عن الوطى حتى لو طهها يحنث ايضا ولو قال اكون ياى به يستفروكم فكن او حلف بالطلاق الثلاث ان لم يرد به الجماع لا يصرف الى الجماع ولا يصير مؤتيا فان نوى

رجلات بینہا مودۃ حکمۃ فقیل ان قلانا یتبع امراتہ فقال اگر من ویرا ہا زین خود در بستن زین خود بینم مرا خدا نکشاید و حلف علیہ
لا یحلف حتی یقول مرا خدا نکشاید و ہذا نظیر مسئلۃ المحبۃ رجل قال لامراتہ بعد ما أصبح لم اجامعک اللیلۃ فانک طالق ان
علم انہ أصبح یقینہ علی اللیلۃ المستقبلة وان لم یعلم لا یعتقد تلك الیمین نوى تلك اللیلۃ اولم یخون عند ما خلا قال ابی یوسف ر
وہی فرع مسئلۃ الکوز و علی هذا لو حلف الرجل لا یجامع امراتہ فی هذا الصیف و هو فی الربیع و سواء علم انہ فی الربیع و الخریف
حين قال هذا المقالة او یظن انہ الصیف حکمنا قال القاضي الامام ر و علی قیاس مسئلۃ الکوز وان لم یعلم ان الصیف خرج
لا یعتقد الیمین ولا یحلف خلا قال ابی یوسف ر و علی هذا لو قال ان لم اجامع اللیلۃ فی هذا الدار و هو لا یعلم انہ انما خرج علی هذا
الخلافت و لو حلف بطلاق امراتہ ان لم یذہب بہا الی منزلہ لیلۃ ثلاث و وہی قد ذہبت الی بیت والدہا فی قریۃ فخرجت
قد ذہبت الی منزلہ قبل فہما را الصبح المختار انہ لا یحلف و علی هذا رجل ظن ان امراتہ غائبہ من الدار فقال ان لم اجامع امراتہ
الی داری اللیلۃ فہی طالق ثلاثا فلما أصبح قال بعد المرأة کنت فی الدار لم یحلف عند ما خلا قال ابی یوسف ر و لو قال کنت غائبہ
ان صدق فیما الزوج طلق و فی نوادر ہشام ر لو قال لامراتہ فی الدار انت طالق فی عجمیوم فہذا علی الیوم القابل حتی لو طلع الفجر
فی الیوم الثاني طلق امراتہ و لو قال فی عجمیوم الیوم لا تطلق لان عجمیوم ذلك الیوم الذي فیہ لا یتصور رجل قال لامراتہ ان طویبتک
ما دمت فی هذه الحجرة فانک حرۃ ففعلت من تلك الحجرة ثم رجعا الی هذه الحجرة فوطئها لا تنق و لو قال لامراتہ ان طویبتک ما دمت
معی فانک طالق ثلاثا فطلقها بانہا ثم یتردجھا و یطأھا لا یحلف امرأۃ لبست جبۃ دیباچ فقال لہا ز و جھان لم اجامعک مع هذه الجبۃ
فانک طالق فابت ان تلبس فوطأھا بغیر الجبۃ لا یحلف ما دامت الجبۃ باقیۃ و ما حیث ان خاف نوت الجبۃ ہو یلبس الجبۃ
و یجامعھا وان لم یفعل حتی مات احدھما وقع الیاس رجل حلف لا یقرب امراتہ فاستنق علی قضاء فجاءت امراتہ و قطعت حاجتہا
منہ لا یحلف کذا ذکر فی مجموع النوازل و فی اخر حدود الفتاویٰ انہ یحلف و علیہ الفتویٰ وان کان نائما فلا یحلف و لو قال لامراتہ
ان قویبتک الی سنۃ فانک طالق ثلاثا فانہ یتزکھا اربعۃ اشھر فاذا بانک بالایلاء لا یتزکھا حتی یحصل سنۃ ثم یتزکھا و لو قال لہا
ان قویبتک فانک طالق ثلاثا و لم یوقت بوقت لا حیلۃ لہذا و لو حلف لا یجامع امته ہذا بان قال لہا ان جامعتک فانک حرۃ یدعیہا
من غیرہ ثم یتزکھا منہ فطأھا ثم یستتریھا فطأھا و لا یحلف لانہ ارتفعت الیمین و فی مجموع النوازل سئل ابوالقاسم حرر
عن قال اگر دست فرزدکم بتوتا یکسال نالہ فی المساکین صدقۃ ثم جامعھا فیادون الفرج لا یحلف وان ترکھا اربعۃ اشھر یلعنہ
بتخلیقہ و فی المحوط فی نوادر یشرعن ابی یوسف ر حلف ان لا یفتی حرمۃ المرأة و هو یطأھا فانک اقام علی حالہم یحلف وان
اخرج فی اللیل ثم ادخل یحلف و فی النوازل ان لم اجامعک الصمۃ علی کثرة و السبعون کثیر **الفصل الخامس عشر**
فی الیمین فی اللبس و فی الاصل رجل حلف لا یلبس ثوبا قد ساء بعینہ فانزربہ او ارتدی او اشتمل بہ حنث الیمین
و غیرہ سواء خلافت ما لو قال لا البس قمیصا فانزربہ او ارتدی بہ لا یحلف استحسننا و لو وضعہ علی عاتقہ یرید بہ الحبل لا یحلف
و فی الفتاویٰ لو حلف لا یلبس ثوبا و یباع ولم یعین موضعہ علی کتفہ ولم یدخل یدہ لا یحلف و فی المعین یحلف قال لصدیق الشہید
واختار الامام الاجل ابوالدرداء الحنفی فی المنکر ایضا و لو وضع الثوب علی الخاف و نام تحته عن شمس الائمة الاسلام ر انہ لا یحلف
و قال الاستاذ ینبغی ان یحلف فی المحیط و اراہ بالحق الذي یستردون الدثار و فارسیہ تراغندہ فانہ لوجعل ثوبا فوق الدثار

حالة النوم یحسب قال حماد و ما یوافق هذا ما ذکر فی الفتاویٰ لو حلف لا یلبس هذا الثوب طابق علیه وهو انما قال محمد بن
 یحییٰ بن الحنفی والخضر انما لا یحسب قال نصیر بن کثیر ان عبد الله بن الحنفی یحسب هذه المسئلة فکتب هذه لیس یلبس وانما هو
 لیس فلو انبته ووجد حرارة النور فالتفتاها کما انبته لا یحسب وان ترک یحسب علم انه الثوب المحلوف والیوم یحسب کذا لوالقی علیه
 وهو متنبه ولو قال اگر رشتہ زن خویش پوشم فکذا فکتب ان لا یلبس بر پشت بست لا یحسب لان هذا اللبس لیس بهم و قد یؤثم
 علی فراش من غزلها لا یحسب ولو نوى الخ لا یحسب ایضا و لو جعل لفراش کالحاف و نام تحت لا یحسب ایضا الا اذا کان معینا
 بان حلف لا یلبس هذا الثوب فجعله لحافا فحسب یحسب و فی الفتاویٰ رجل حلف لا یلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا غزلیا
 فلما یلم الذیل السورة فذا ذکر فلم یدخل یدیه فی کیمه و رجلاه بعد تحت الحاف یحسب و لو حلف لا یلبس السراویل فادخل حدی جیه
 لا یحسب و کذا فی الحنفی و لو قال لامرأته اگر رشتہ تو بتن براید فانت طالق فوضع یدیه علی غزلها و خلط منه فیصا لا یحسب فی خلا
 الفتاویٰ وقد وقع المسئلة فی آخر عمرانی مطبع البطحی فمسئل عن هذا فاولی براسه ان لا یحسب قال الفقیه ابو الیثرب و قد
 دلیل علی انه یحسب لاسا ئل ان یقبل الاشارة من الفقی غلات الشهادة و خصوصیه فانه لا یؤخذ فیها بالاشارة لان ذلك امر متعلق
 باللفظ و فی آخر انما فی الفتویٰ فالتقصود معرفة الجواب قد حصل و فی الفتاویٰ بصغری لو قال لامرأته ان وضعت یدک
 علی الذی فانت طالق فوضعت یدها علی الذی و لم تنزل لا تطلق نوع منه و فی الاصل لو حلف لا یلبس حریرا و ابریسما
 لا یحسب لا یلبس ثوب کله منه و لو حلف لا یحسب فیما ساءه او علمه منه الا ان ینویه قال لم یعتبر العلم فلا یحسب فی کراهیه للجامع
 الصغیر قال یکره العلم من الحریر اذا کان قد راسر به اصابع و فی السیر الکبیر فی باب الاستثنای النفل ما یوافق الاصل فقال و
 قال الامیر من اصل حریر افهوله فاصاب جبة لبنتها من حریرا و ثوبا علمه منه لم یکن له منه شیء الا یرى انه لا یلبس یلبس هذا
 الثوب للرجال و لو حلف لا یلبس هذا القطن فجعله ثوبا فلبسه حنث و لو حشاه ثوبا فلبسه لم یحسب و فی الحنفی کذا لو حلف
 لا یلبس من غزل فلانة ولا ینیه له فلبس ثوبا ینج من غزل فلانة یحسب فان نوى عین الغزل لا یحسب یلبس ثوب لا یلبس
 عین الغزل حلف لا یلبس من ثوبها ثم ان الزوج اشتری قطن و غزلت المرأة القطن و دفع الزوج الغزل فی النساء حتی نسجه
 باجر عطاها الزوج ثم لبسه الزوج فقد قبل ینوی للزوج ان اراد بقوله من ثوبها رشتہ و ی و ساعته و ی حنث و الا فلا حلف
 لا یلبس من غزل امرأته فلبس قباء ظهر امرأته من غزلها و بطانته من غزل غیرها یحسب و هذه ظاهری و لو حلف لا یلبس ثوبا فلبس
 ثوبا لیس له کما یحسب لان الکمین کالیدین و مقطوع الید ینمی رجلا و فی الجامع الکبیر لو حلف لا یلبس هذه الخیطة فقطعت
 فیصا و خیطت فلبس الخیطة ان فیصا لم یحسب و ان نقض التمیم اعيد ملحفة فلبسها حنث و کذا لو حلف لا یجلس علی هذا
 البساط فخطب جانیاه و جعل خرجه الجوانقا فجلس علیه لم یحسب فان فتقت الخیاطة و عاد الی الحالة الاولی فجلس علیه
 یحسب و لو قطع البساط قطعا حتی خرج عن کونه بساطا ثم خلطه خرچین ثم نقض الخرجین فخطبه حتی صار بساطا فجلس
 علیه لا یحسب لانه عاد بصنعة اخرى و فی الزیادات لو قال الرجل ان لم اجعل من هذا الثوب قباء و سرادیل فکذا فجعله احدا
 ثم فقه ثم خلطه الاخر برقی یمینه قال الفضل بن ابی ان کان سابقه کلامه دل علی ان یجعلها معا بان ذکر حدة امة الخیطة و یسنة
 الثوب فهو علی ان یجعلها دفعة واحدة بخلاف ما لو قال من هذه الملحفة لان اسمها الملحفة قد زال نوع منه و فی الفتاویٰ

لو حلف لا يلبس من غزل فلانة شيئا فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها ان لم يذكر الثوب يحنت وان ذكر بان قال ان لبست ثوبا من غزل فلانة لا يحنت وكذا من نسج فلان لا يحنت اذا كان الثوب مما ينسج واحد وان كان بنسج اثنان ايضا يحنت وكذا ثمل فلان هذا اذا كان فلان ينسج بهيد حتى لا يحنت الا ان يلبس من غزلها فان لم يفعل ذلك لكن ينسج له غلما نه واجزاء يحنت اذا لبس ثوبا بنسجه فكذا هذا في الغزل على التفصيل هذا في المنتقى وفي الاصل لو حلف لا يلبسها من ثياب فلان شيئا وهو ينوي ما عنده فاشترى فلان ثوبا فلبس لا يحنت والعبرة لوقت الميمين اذا حلف لا يلبس من ثياب فلان وفلان يبيع الثياب فاشترى منه ثوبا فلبس يحنت ولو قال لامرأته وهو لا يس من غزلها ابن جامة كبروشيد ام كزشت ووريدان لبست من غزلها فانت طالق فلم ينزع ما كان لا بسا نطلق امرأته اما لو قال كززين بوشم فكذا فلم ينزع لا يحنت وفي المنتقى لو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها في مدقة من غزل غيرها حنت وليس كالنسج وكذا لو لبس قميصا من غزلها البنسج من غزل غيرها وراه اوصلة في كمه اوصلة دخا ريصه وكذا لو لبس ثوبا من غزلها وله علم من غزل غيرها حنت وكذا لو قطع من هذا الثوب لملدي من غزلها قميصا ففصلت منه مدقة صغيرة يحنت ولو لبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها الا غزل غيرها في اخر الثوب وفي اوله فقطع غزلها من ذلك الثوب لم يلبس لقطعة التي هي من غزلها خاصة ان كان بحال يكون اذا راو رداء يحنت وان كان لا يبلغ ذلك لا يحنت الكل في المنتقى وفي الفتاوى لو حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا يخط من غزل فلانة لا يحنت وكذا لو كان فيه مسكة من غزل فلانة ولو لبس ثوبا من غزلها يحنت عنه ابي يوسف رحمه وعنه محمد رحمه لا يحنت عليه الفتوى لأنه لا يبعد لا بسا يلبس المسكة وفي التجربة لم يذكر الخلاف ولكنه قل لا يحنت في المسكة ولو لبس ثوبا من حرير يكره بالانفاق وفي الرول والعمرة التي يقال بالفارسية انكله ساكجه لا يحنت ولا يكره في الحرير وكذا في اللبنه والزريق لا يحنت في الامين ولا يكره في الحرير كذا اختاره الفقيه ابو الليث رحمه وينسب منه مسائل ذكرت عن محمد رحمه انه يحنت في روفة يقال بالفارسية سپان اذا كان من غزلها وهذا الذي ذكره ثوبا من غزل فلانة فان قال ثوبا لا يحنت في لوجه كلها ما لم يوجد ما يطلق عليه سم الثوب واقطع ما يتزبره ولو اخذ الحالف قد رش بر من خرقة من غزلها ووضع على عورته لا يحنت ولا يشبه هذا العلم وفي الخزانة لو حلف لا يلبس ثوبا بعينه فلبس ثوبا ثقة منه اكثر من نصفه يحنت لان الانسان قد يلبس الرداء وبعض جوانبه على الارض ولو لبس فلسوة او شبكة من غزلها بالفارسية كلوته يحنت وعن ابي يوسف رحمه انه لا يحنت وفي التمام من غزلها ذكر في المنتقى في أربعة مواضع وحاصله عن محمد رحمه انه لا يحنت وعن ابي يوسف رحمه انه يحنت والصحيح عدم الحنت ذكره في المسئلة الكبيره في التجربة ايضا قال لا يحنت ولم يذكر الخلاف وكذا الخمار اذا لم يبلغ مقدار الا زاروان بلغ حنت وفي جميع النوازل لو حلف لا يلبس من ثوبها فلبس ثوبا اشترى هو قطعا وغزلت هي واعطى هوا جرا للنساج تطلق امرأته ان نوى بقوله ثوبا رشك في وفي متفرقات الفقهاء ابي جعفر رجل قال والله لا اجعل نفسي من كبرياس فلانة ثوبا ببيع ثوب فلانة من رجل فحلف ثوبا لنفسه ثم اشتراه الحالف منه فلبس لا يحنت الا اذا عني من غزلها ومن ينسجها وهو مصدق على انه لم يبع هذا مع يمينه وفي الفتاوى قال اگر جامة تومار بکار آید هذا على اللبس لا انتفاع بثمنه وقلل انتفاض لا يمان ان نوى اللبس فليلبس ان نوى لا انتفاع بثمنه فعليه ولو قال لامرأته اگر ریمان تو بکار آید فكذا افاستبدل غزلها بغزل اخر لا يحنت واليمين على اللبس لوجعلها شبكة واصطاد بها قال اگر این را بکار آید خوانند بحت المستثنان في الفتاوى ولو قال اگر ریمان تو بکار آید فكذا ان لبس ثوبا من غزلها

لا یحنت ولو قال اگر شش تو یا از کار کرد تو بسو و دریا من اندر آید فکذا افعلت المرأة فکست نفسها او صبیها او قضت دینا علی الزوج او باعت غزلها واشترت بثمنها ما کول او غیر ما کول فدفعت الی الزوج لا یحنت فی کل ولو وهب قباء لغيره ثم قال بعد ذلك اگر این تبار بکار آید مرا ولو قال ان لبست هذا الثوب هذا العیبه فکذا فایا ما العیبه ام بیوع العیبه ولو حلف لا یشتري وانه المكعب فاشتری لها لا کافیل ان کا نوایسمونه مکعبا یحنت **الفصل السادس عشر فی الیمین فی المساکنه**
 و فی الجامع الکبیر لو قال رجل لا خرعبدہ حران ساکنک فی هذه الدار شهر رمضان اوسنة ولا ینة له فساکنه فیها ساعة ولو قال عنیت به مساکنه فی جمیع المدة صده فی نية لا قضاء لا نه خلاف الظاهر و ذکر السنه لیمان تاقت لیمین حتی لا یبقی الیمین بعد مضي السنة و فی لفناوی لا یحنت ما لم یساکنه جمیع المدة و لو حلف لا یسکن ببغداد او لا یساکن فلانا لا یحنت ما لم یسکن خمسة عشر يوما قال رحمه الله وما ذکر فی الجامع جواب الروایة وما ذکر فی الفتاوی جوابا لمشاغ حلف لا یتبیت علی سطح هذا البیت وبهذه البیت غرفة فارض بغرفة سطح هذا البیت و لو قال والله لا ابیت سطح البیت فبان علی هذا البیت لا یحنت ولو حلف لا یقیم بالکوفة شهر لا یحنت حتی یقیم شهرا تاما و لو حلف لا یتزل بالکوفة شهر الا یسکنها شهر فکفر یوما یحنت فی المحیط لو قال یمین دیر بنامش فذهب بنية ان لا یعود ثم عاد و یا شید یحنت قیل هذا اذا عاد لیسکنه اما اذا عاد ثارا او نقل المتاع لا یحنت فلا عاد لیسکنه یحنت بسکنة ساعة ولا یشتري المداوم و لو قال اگر این کوی نرم فرقت مندر یا شیدن و یا شیدن کنی پور و حکم مسکنی قد مر فی مسئله السکنی و لو حلف لا یسکن هذا المصر فنهنا ثلاث مسائل المصر و الدار و القرية فی الدار یشتري نقل لا متعة و فی المصر لا یشتري و فی القرية اخلف المشایخ فیہ ولا صح ان لا یصح و المسئلة معروفة قال بعضهم القرية بمنزلة الدار و قال بعضهم هی بمنزلة المصر و هو الصحیح ذکرة الکونجی فی مختصره و السکة و المحلة بمنزلة الدار و فی جمیع النوازل سئل بوضوح لو کان الدار با جارة و نقل متاعه الی السکة قال یحنت ما لم یسکن دارا و غیرها هذا اذا لم یسلم الیه الی غیره فاما اذا نة الدار الی الاجراء المعیر و کان ملک لها جرة من غیره و سلمها الیه لم یحنت و ان لم یغنه و الاخری فی موضع اخر بالانفاق و لو خرج من الدار یمین و قال هذه الدار لم یحنت و ان بقى ساکنا بعد الحلف ثم خرج و قال هذا اردت لم یصده فی القضاء لا نه لما مکث بعد الیمین صار حائنا فلا یصده فی بطلان الحنت و لو حلف لا یسکن هذا المنزل و هو ساکن فجعل ینقل کل یوم شیئا من متاعه ان نقل کما ینقل الی السکة لم یحنت و لو غلق علیه رجل باب السکة فبقی فیہ یوما و لیل لا یحنت و لو کان الرجل شریفا او وضعیا لا یمکنه نقل لا متعة بنفسه فاشتغل بطلب جیر فبقی یا ما فیہ لا یحنت و فی المنتقی لو قال والله لا اسکن هذه الدار لا تلین یوما و قال لا سکن هذه الدار تلین یوم ملله ان یفرق و فی الاصل لو حلف لا یسکن بیتا ولا ینة له فکفر بیتا من شعرا و نسطاطا و خیمه لا یحنت ان کان الحالف من اهل المصر و ان کان من اهل البادية یحنت و فی الجامع حلف لا یصوم رمضان فهذا علی صوم جمیع شهر رمضان بالکوفة و لو قال عبده حران افطرت بالکوفة فهو علی المقام هناك یوم الفطر لا علی الاکل و الشرب کذا و لو حلف لا یرى هلال الشهر الدار اخل بالکوفة فاهل الهلال و هو فیها حنت المراد کونها فیها وقت لا هلال و لو قال عنیت به الرؤیة صده و لو قال عبده حران فبحبت العام بالکوفة فهذا علی حقیقة التبحیة و لو قال عنیت به الکلون یوم الاضعی صده و لو قال عبده حران افطرت عندک فغربت الشمس و الحالف فی بیته نفسه فان بیت المحلوف علیه فغشی عنه حنت و لو شرب ماء فی بیته

ثم تمشى عنده لم يجث ولولم يشرب في منزله وذهب الى بيت المحلوف عليه لم يأكل هناك لا يجث حلف لا يقبل فلانا بالكوفة ففرض
ببغداد ومات بالكوفة بجث حلف لا يسكن هذه القرية فذهب على ما هو الشرط ثم عاد وسكن بجث هذه في الفتاوى الصغرى
فاقتضى لقاضي الامام انه ان نوى لغور لا يجث اذا عاد وسكن فكذا ان كان هناك مقدمة الغور في مجموع النوازل رجل ازل
في خان وقال اكرام شريك نجابا شتم فكذا ينوي وعند عداينة يصرف الى الخان وانما يحكم النية لا لا يجث انه الله به الحجة التي فيها يشتمل
ان اراد به المصور في مجموع النوازل رجل تهم بشئ وقال اكر من ابن كاكركه ام هرجه تاده سال ن خواهما زوى بطلاق واكر
در شهر باهم ولم يكن فعل ما اتهم ولكن سكن المصور وتزوج في هذه المدة تطلق لانه جعل فعل الجناية شرطا لانفكاك المهرين
بالتزوج وشرط ايضا سكنى هذه البلدة ولم يذكر له جزاء ولو حلف لا يسكن هذه المسكة وهو ساكن في مسكة كوزين بهرته
والسكة في مسكة عمورة فانتقل من ساعة الى مسكة عمورة برقي يمينه هكذا اجاب بجملتين تقبل لانه ليس مسكة كوزين من انفس مسكة
عمورة وتوابعها فقال مسكة كوزين ليست من الزقاق الصغار حتى يكون تبعا لمسكة عمورة بل مسكة مقبرة رجل حلف لا يسكن هذه
الدار فاشترى ضاحجها الى جنبها بيتا من دار اخرى وفتح بابا لبيت الى جنب هذه الدار وجعل طريقه فيها وسة بابا لبيت
الذي كان في الدار الاخرى فسكن الحالف هذا البيت وجعل يدخل من غير ان يدخل الدار بجث ولو حلف لا يشترى من
هذه الدار شيئا فاشترى هذا البيت لم يجث والشرع مخالف للسكنى هذا في المشتق نوع منه وفي النوازل لو حلف لا يسكن
هذه الدار فوجه باب الدار مطلقا بجث لا يمكن الفتح فلم يمكن الخروج بجث هذا جوابا للنوازل وقد قيل جلافة كوقيه الحالف
فلم يمكن الخروج لا بجث قولا واحدا وعن ابي يوسف روى لو قال رجل لامرأتين سكنت هذه الدار فانت طالق وبالد الدار فقلت والد
حافظ في مودة حتى يفتح الباب ليس لها ان يتسور الحائط قال لفقير وبناخذ قال لصدور الشهيد في الفتاوى فرق بين هذا
وبين ما لو قال ان اخرج من هذا المنزل فامرأة طالق وقيد ومنع من الخروج فان بجث ولو قال لامرأة وهى في بيت
والد هان لم تحضري الليلة فانت طالق فمنها الوالد من الحضور منعها جثت قال لصدور الشهيد هذا في فتاوى الفضل وذكر
بعد هذا انه لا بجث قال لا يصح انه بجث ولا بد من الفرق قال رحمه الله وهكذا الملية في المشتق لفرق بين الفعل وعقد وذلك
لان الشرع قد يجعل الموجود معد وما بالعدركا لا كراه وغيره اما لا يجعل المعدوم من الفعل موجودا وان وجه العذر روى
فتاوى قاضيهان ولو قال ان لم اخرج من هذه الدار اليوم فامرأة طالق فقيه الحالف ومنع من الخروج اياما وكذا لو
قال لامرأة وهى في بيت والد هان لم تحضري الليل فانت طالق فمنها الوالد من الحضور منعها جثت قال لصدور
الشهيد هذا في الفتاوى الفضل وذكر بعد هذا انه لا بجث قال لا يصح انه بجث ولا بد من الفرق قال الشهيد بكونه من الفضل
بجث الحالف وهو الصحيح وهذا بخلاف ما لو قال حلف انه لا يسكن هذه الدار فقيه ومنع من الخروج فانه لا بجث والفرق
ما ذكرنا قبل هذا ان في قوله ان لم اخرج شرط الحثت عد ما الخروج وقد تحقق اما في مسألة السكنى فشرط الحثت السكنى
فانه فعل والفاعل اذا كان مكرها في الفعل لا ايضا والفعل اليه فلا بجث في يمينه رجل قال لامرأة ان سكنت هذه الدار
الليلة فانت طالق وكانت المهرين في الليلة فهي معذورة حتى تصبح ولو قال لرجل لم يكن معد ورا هو المختار ذكره الصدوق
الشهيد ولو تحقق لعذر بالص وغيرة فهو معذور ورجل قال بالفارسية اكر من امشب دين شهر باشم فكذا

فاصابته حتى فصار بحال لا يمكنه الخروج حتى اصبح بحنت لانه يمكنه ان يستاجر من ينقله قال رضي الله عنه قلت في المفيد يمكنه ان يستاجر من ينقله ايضا قال لقاضي الامام رحمه من قيد لا يمنع حتى لو لم يمنع يكون كلاهما سواء **بحنت** آخر في شرح القدر ذكر رجل حلف لا يسكن فلانا ولا يتيه له فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة عليه لم يحنت قال الشيخ الامام الشريفي رحمه في الاصل هذا اذا كانت الدار كبيرة كدار نوح بخاراما اذا لم تكن بهذه الصفة بحنت وان كانت مشتملة على البيوت المقاصير قال هكذا روى عن ابى يوسف ولو كان في الدار مقصورة فساكن احد هاهنا في الدار والاخرى في المقصورة بحنت وفي المنتقى حلف لا يجتمع في الدار سقف بيت فهذا اهل المسكن ان جالس في فسطاط او بيت وخيمة حنت وكذا السفينة وان صلى الحالف في المسجد لم يحنت ولو صلى في المسجد فجاء الحالف وجلس اليه بحنت وان جلس بعيدا لم يحنت وكذا ابيت الرابع ولو نوى حين حلف ان يسكنه في بيت واحد او حجرة او منزل واحد يكونان في جميعها لم يحنت حتى يسكنه فيما نوى ولو نوى بيتا بعيدا لا يصل نية ولو نوى ان لا يسكن مدينة او قرية وسمى لك فان ساكنه في شيء من تلك بحنت ولا يكون للمساكنة في ذلك الا ان يسكن بيتا واحدا او دارا واحدة في تلك البلدة وقائدة تخصيص البلدة اخراج سائر المواضع من يمينه ويساره ولو سكن في جانوف بعلان فيه لم يحنت واليمين على المنازل التي فيها الماوى وفيها الابل والعيال الا ان يكون هناك دلاله على ترك المساكنة في السوق او يقول غبت مساكنة في السوق بحنت ايضا لانه شدد على نفسه في الفتاوى لو حلف لا يسكن فلانا فدخل فلان داره تحصبا ان لم يأخذ هو في المنقله حنت وفي الاصل لو دخل عليه ذائر او ضيفا فاقام فيه يوما او يومين لم يحنت للمساكنة بالاستقرار والدوام وذلك باهله ومثاعه ولو سافر الحالف وسكن المحلوف عليه مع اهل الحالف بحنت عند ابي حنيفة بناء على ان السكنى يقوم بالاهل والمثاع وعنه ابى يوسف رحمه لا يحنت وعليه الفتوى هذا في الفتاوى وفي المنتقى لو سافر الحالف اقل من مدة السفر بحنت عند ابى يوسف وفي مجموع النوازل حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فابت ان يخرج فعليه ان يجتهد في خراجها فاذا صارت غالبة لم يحنت وخاصم الى السلطان او لم يخاصم وكذا الومنعوه واوثقوه لانه مسكن وليس يسكن **الفصل السابع عشر في اليمين في الدخول** رجل حلف لا يضع قدمه في دار فلان فدخلها راكبها او ماشيا حافيا او متنعلا حنت فان نوى ماشيا صح واذا دخلها راكبها لا يحنت ولو ادخل مكرها لا يحنت فان ادخل وهو يحال يقه على المنع ورضى بقبله خلف المشايخ رحمه في رواية صح انه لا يحنت رجل تزوج امرأة قال كروى مل بخانه او رمي طالق فحملها غيره الى بيته بغير امرأة ان عني حقيقة المحل بنفسه لا بطلق وان عني الامساك في بيته فان خلا بها في بيته ولم يخرجها يطلق كذا قال نجم الدين هذا اذا حصل فادخل فان دخل بقدمه بحنت قول واحد ولو خرج ثم دخل فيما اذا دخل مكرها هل يحنت اختلف المشايخ فيه قال السيد الامام ابو شجاع رحمه لا يحنت وهكذا في شرح الطحاوى وقال لقاضي الامام رحمه في شرح الجامع الصغير الاصح انه يحنت فلوركب الدابة فغلبته وادخلته في تلك الدار قال في الفتاوى بحنت وقال لصدور الشهد رحمه ينبغي ان لا يحنتان لا يمكن منع الدابة وعلى هذا الوجهت به الرمي والقتل فيه ورتق رجله فوق فيها لا يحنت هو الاصح ولو جاء الى الباب لا يريد الدخول فاشتبه في المشي فغثر فوقه بالباب بحنت ذكره في الفتاوى نوع منه وفي الفتاوى لو حلف لا يدخل بيتا فقام على أسكفة الباب ان كان بحال لورد

الباب يبقى خارجا لا يحنت وإن كان داخل الحنت ولو قال لامرأة إن خرجت بغيري ذني فانت طالق فقامت على سكة الباب بعض
 قدما بها بحال لو أغلق الباب كان ذلك للمقدار داخل وبعض قدما بها لو أغلق الباب كان ذلك للمقدار خارجا إن كان اعتمادا على
 النصف الخارج يحنت وإن كان على الداخل وعليها لا يحنت وفي المحيط لا يدخل حتى رجليه لا يحنت وبدا أخذ الشيخ لا ما شمل على ثمة
 المحلواني والشيخ إلا ما شمل على ثمة السخري هذا إذا كان يدخل قائما أما إذا كان يدخل مستلقيا على ظهره أو جنبه أو بطه فقد خرج حتى صار بعض
 بدن داخل الدار إن كان لا أكثر داخل الدار يصير داخل الساقه خارجا الدار هكذا روى عن محمد يحنت والأفلاو كذا وتناول
 شيئا بيده إذا دخل راسه من قدميه لا يحنت وفي فتاوى النسفي رحمه لو حلف لا يدخل بيت فلان فجلس على دكان على باب كان
 يتنفع به المحلون عليه وهو يتبع بيته يحنت قال رحمه الله وفيه نظر ولو دخل حائطا مشرعاً من هذه الدار إلى طريق الحجرة ليس
 للحائت باب في الدار يحنت ولو قال إن تركت دار فلان كذا فانت طالق وقال عنيت به الدخول وهي تحوم حومهم
 ولا يدخل دارهم تطلق لأن لفظه في الحقيقة لهذا لا يدخل قيل هذا على الدخول وكذا لو قال لا أخرا كذا وكذا دياره
 كذا روى وقال إن كذا دياره من كذا روى على الدخول ولو قال لامرأة بخانه فلان إن ترا طلاق ولم يقل كذا ولا
 چون تطلق في الحال ولو دخل حتى رجليه لم يحنت وقد مر ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على سطحها أو على شجرة سقطت
 سقطت في الدار قال الفقيه أبو الليث إن كان الحالف من بلاد النجف لا يحنت هو المختار في السطح والقيام على الحائط والشجرة وعليه
 فتوى المصدر الشهيد وجواب لرواية الحنت قال رحمه الله وكان لا استاذ يعني بجواب الرواية ولو حلف لا يدخل دار فلان لا يخرج
 حلف لا يخرج فقام على سطح هذه الدار لا يحنت وأحد من أهل الدار الحالف من بلاد النجف كذا ذكر في المحيط أما الدار داخل فلما
 ذكرنا وأما الخارج فنذكر ولو حلف لا يخرج من هذه الدار فارتقى شجرة أو سقط يسقط في الطريق لا يحنت أصلاً فلو جاب
 المشايخ ظاهره على جواب الرواية كذلك كما لو دخل كيفاً مشرعاً من الدار وباب في الدار لا يحنت فكذا هذا ولو حلف لا يدخل هذه
 الدار فدخل بيتاً من تلك الدار وقد اشترى إلى السكة حنت إذا كان أحد البائين في السكة والآخر في الدار ولو دخل في علوها
 الطريق حنت وكذا الكنيف وهذا إذا كان بابها في الدار ولو حلف لا يدخل بلح أو صدينة كذا فغلق العمان وكذا روى وصدينة
 بخلاف كورة بخانا ورستاق كذا إذا دخل أرضها حنت والفتوى في زماننا أن كورة بخانا على العمان وأما شام اسمهم لولا كورة كذا
 خراسان وأرمينية وفرغانة وسقندركستان ولو حلف لا يدخل هذه المسجدة فيه ثم بنى مسجدة أخرى فدخل يحنت كالدار ولو
 حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجداً في السكة فلم يدخل السكة لا يحنت هو المختار وقال في مجموع التوازل هذا إذا لم يكن للمسجدة
 باب في السكة ولو دخل بيتاً من طريق السكة ولم يخرج إلى السكة قال الفقيه أبو الليث هو المختار أقرب قال الفقيه أبو بكر
 الإسكاف رحمه الله إلى عدم الحنت أقرب قال المصدر والشهيد وهو يفتي وفي الحزانة ورايت المسئلة في مجموع التوازل على التفصيل إن كان
 ظهر البيت في هذه السكة وبابها إلى سكة أخرى لا يحنت وإن كان لها باب خفي هذه السكة التي حلف يحنت وفي المحيط حلف
 لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لم يحنت في غيره ولو لم يعينه لكنه نوى ذلك لا يدين في القضاء ولو حفر
 سر داباً تحت تلك الدار فدخلها ودخل لقناة لا يحنت ولو كان القناة موضعها مكشوفة في الدار كان لا تكشف كليل
 بحيث يستسقي أهل الدار منها فإذا بلغ ذلك الوضع يحنت وإن كان لا تكشف يسير لا ينتفع بها أهل الدار إنما هو موضع

القناتۃ لا یحنت ولو حلف لا یدخل هذا الفسطاط وهو مضروب فی موضع فنقض وضرب فی موضع
 آخر و دخل حنت ولو حلف لا یکتب بهذا القلم فکسر ثم براه لکتب به لا یحنت لانه لما کسر صار یفجا ولم یبق قلماً ولو حلف
 علی نعل ان لا یلبسها فقطع شراکها وشرکها بغيره ثم لبسها حنت هذا فی التجريد والباقي فی الفتاویٰ فی الجباء العیوة
 للمعدان دون اللبد ولو حلف لا یجلس علی هذه الاسطوانة ومی من اجزئ فنقضت وبیت ثانیة فجلس علیها لم یحنت ^{الآخر}
 رجل حلف لا یدخل بیتا لفلان ولم یسم بیتا بعینه ولم یؤدخ بل بیتا هو ساکن فیه باجارة او بعارية یحنت عندنا ولو دخل
 بیتا له قد أجره لا یحنت کما روی عن محمد بن ذکرة شمس الائمة الشریح فی الاصل وهكذا فی التجريد وعن محمد بن یزید ایتان
 ولو حلف لا یسکن حانوتا لفلان لم یسکن حانوتا أجره فلان اذا کان فلان من یسکن الحانوت لا یحنت الحالف فی قولها
 و یحنت عند محمد بن ذکرة والکان من لا یسکن حانوتا یحنت عند الكل ولو حلف لا یدخل علی فلان ولم یسم شیئاً ولم یکن له نية
 فدخل علیه فی بیتا وبیت غیره او فی صفة حنت وان دخل علیه فی المسجد لم یحنت لانه للصلوة ویراد به فی العرف الدخول علی
 فلان لاجل التعظیم فی مکان یراد فیه لتعظیم فاما فی عرفنا اذا دخل علیه فی المسجد یحنت هذا التفصیل فی المحيط وکذا لو دخل
 فی ظلة او سقف او دهلیز یا ب لم یحنت لانها ليست موضع الزیارة ولو دخل علیه فی فسطاط او خیمة او بیت شعر لم یحنت لا
 اذا کان المحلوف علیه من أهل المبادیة کذا ذکر فی الاصل ولو دخل دارا هو فیها لم یحنت لا یرى ندره ولو دخل دارا وفلان فیها وهو
 لم یره او هو فی بیت آخر وهو دخل فی بیت آخر لا یحنت الكل فی الاصل و فی مجموع التوائیل حلف لا یدخل علی فلان فدخل
 علیه برید غیره نازرا علیه عنده لا یحنت ولو لم یکن له نية یحنت کمن حلف لا یسلم علی فلان فسلم علی قوم هو فیهم نازیراً غیره
 لا یحنت وان لم یکن له نية حنت و فی الفتاویٰ رجل قال لا خروا لله لا ادخل داره والمحلوف علیه فی داره لم یکن للمحلف
 نية فی هذا ولا فی غیرها فتحول المحلوف علیه فی دارا خروا لله لا یحنت ولو سکن تلك الدار رجل آخر بعد
 ما تحول المحلوف علیه حلف الحالف ایضا لا یدخل منزل فلان ثم دخلها یحنت بالیمینین قال رحمه الله فما ذکرنا قبل هذا جواباً لثانیة
 وهذا جواب لثانیة رجل حلف لا یدخل دارا مرارة فباعته فی الدار واستاجرها الحالف من المشتري ودخلها یظن ان کان
 کراهة الدخول لاجل المرأة سقطت یمین وان كانت لکراهة لاجل الدار یحنت هكذا ذکر فی توائیل فی بیان الجامع
 الصغیر لو حلف لا یدخل دار فلان ولا یکلم عبد فلان فباع فلان داره وعبده فکلمه ودخل لا یحنت ولو لم یکن فی ملک فلان
 عبد وقت الیمین فاشتري عبداً وکلمه الحالف حنت و فی الدار کذا لک عندنا خلافاً لابن یوسف ر ولو حلف لا یدخل دار فلان
 هذه فباع فلان الدار فدخل الحالف لا یحنت عندنا خلافاً للمحمد ولو حلف لا یکلم امرأة فلان هذه فکلمها بعد الدار الزوجية
 یحنت ولو کان الیمین بغير اشارة لا یحنت عندنا خلافاً للمحمد ر ولو حلف لا یدخل دار فلان فدخل دارا مشتركة بینه وبين غیره
 لم یحنت و فی التجريد هذا انما لم یکن فلان ساکناً فی الدار فان کان ساکناً فیها یحنت و فی المتنقی لو قال لا ادخل منزل فلان
 فاکثر علی الحالف والمحلوف علیه منزلاً واحداً الا ان هذا فی بیات علیحدة ولا فی بیات علیحدة والساحة واحدة فهو حانت
 ویكون کلواحد داخل منزل صاحب بخلاف الدار المشتركة و فی الفتاویٰ فی کتاب مطلاق رجل قال لا مرارة ان دخلت
 دار فلان فانت طالق فمات فلان وصارت الدار میراثاً فدخلت ان لم یکن علی البیت دین مستغرق لا یحنت وان کان علیه

دين مستغرق قال نفعي ابو الليث لا يحث ايضا وعليه الفتوى لان للتركة ان لم يملكها الورثة لقيام الدين لا يبقى على ملكه حثيف
 لان الميت ليس من أهل الملك حقيقة وإنما بقيت على حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه رجل جالس في بيت من المنازل فقال
 بان دخلت هذا البيت فامراته طالق فالبين على خول ذلك البيت هذا في العربية اما لو عقد البين بالفارسية وقال كومن باين خانه
 اندرايم فامراته طالق فالبين على دخول المنزل فان قال عتيت ودخلت ذلك البيت صديق ديانة لا قضاء فلوا شاروا في ملك البيت
 فهو عليه بكل حال رجل حلف لا يدخل الفرات فدخل سفينة في الفرات وجلس ولا يحث ولو حلف لا يدخل بغداد فدخلها في سفينة عند حجر
 يحث وعنه ابي يوسف لا يحث وعليه الفتوى رجل حلف لا يدخل دار فلان وفلان يسكن مع ابيه في الدار بالغلة والاب هو الذي سأل جلد
 يحث لان يحث قيا ساعلي اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار المرأة وفلان ساكن فيها ان لم يكن بفلان دار اخرى تنسب اليه سوى هذه
 الدار حث وكذا لو حلف لا يدخل دار الفلانة فدخل دار الزوج فلانة وهي ساكنة فيها على هذا ان لم يكن للزوجة دار اخرى يحث وان كان
 لها دار اخرى لا يحث وفي المتن يحث ولم يذكر هذا التفصيل اعتبارا لما سكته لا اذ عني به دار مملوكة لها الكل في الفتاوى وفي مجموع
 النوازل لو حلف لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشتري زيد الدار فاشتراها الحالف منه فدخل لا يحث ولو وهبها زيد من الحالف فدخل
 يحث لان الشراء يرتفع بالشراء اما لا يرتفع بالهبه وقد ذكرنا هذا في فصل الاكل رجل قال لامرأته ان دخلت دارا بيك فكل مراة
 اتزوجها في طاق فدخل دارا بيها ثم انما حرمت عليمتة زوجها لانطلق تلك البين لانها معرفة باضافة البين اليها فلا تدخل
 تحت النكحة هذا في مجموع النوازل وفي النوازل رجل قال لامرأته ان دخلت الدار ففسائي طواق فدخلت الدار وقع الطلاق عليها وفي
 غيرها قال رحمه الله ولا عتاد على هذا دون ما ذكر في مجموع النوازل امرأة اجرت دارها فغضب زوجها فقال اكرت ان فلان يرب
 خاناست وقباله دروست وراست ان دخلت هذه الدار فانت طالق فالتفت لاجارة بينهما غير ان القبالة ضاعت فلو دخلت الدار
 لا يحث والشروط اذا كان بيعا لا يعتبر هذا في مجموع النوازل وفي طلاق الفتاوى رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان ما دام فلان
 في تلك الدار فانت طالق فتقول فلان من تلك الدار يا هله ثم عاد اليها فدخلت تلك الدار لم يحث وفيه لو قال لامرأته انت طالق على
 دخولك الدار ان قبلت طلفت من ساعته ولو حلف لا يدخل دار فلان الا يجزي اشفتكي بودان نزلت بهم بلية او قتل وهما موثوق
 فدخل لا يحث وفي المحيط حلف لا يدخل الحما ما زهر سر رشتن فدخل الحما لم يسلم على الحما ثم غسل بلسه لم يحث **جنس اخر**
 وفي الفتاوى رجل قال ان ادخلت فلانا بيتي وقال ان دخل فلان بيتي او قال ان تركت فلانا يدخل داري فامراته طالق فقوله
 ادخلت على ان يدخل بامرته وقوله ان دخل على نفس الدخول مرا الحالف ولا علم اوله يعلم وقوله ان تركت على الدخول يعلم الحالف
 لان شرط الحث الترك للدخول فقد تركه حتى دخل ولم يصنع وفي طلاق النوازل لو قال لا بين ان تركتك تعمل مع فلان
 فكذلك افنها ولم يمنع ان كان الابن بالغ لا يقوى الاب معلوم يحث وفي ايمان النوازل لو اجردارة ثم قال لو اتركك في داري
 وحلف عليه فاذا قل له اخرج فقد بر في يمينه ولو حلف لا يدع ماله على غير يومه فاذا اقدم له القاضى ليوم ودخله بر في
 يمينه ولو حلف لا يدع فلانا يدع هذه الدار ان كان لا يملك الدار فمنع بالقول وان كان يملكه فمنع بالفعل والقول جميعا
 وفي مجموع النوازل لو قال اكر فلانة مرا بخانه اندرايم دهم فكذلك اندخل فلان داره قال الامام النسفي هان ساعته كده يده
 اكر بيرون كدوش لا يحث ولو قال لامرأته اكر كسي توبان خانه در ايد فانت طالق فدخل من كان قريبا له وقربا لها

یحیث قال اصح انه على تفصيل ان دخل لاجل الزوج لا یحیث وان دخل صله لها یحیث ولو قال ان زنی به بائن خاله یا یسکر
 که من سب کبر و دادم فکده فاخذ الحالف يد رجل فادخله ثم دخل هو مرة اخرى یحیث ولو قال فکرس که من اندام و لو یقل
 دست کبرم لا یحیث ولو دخل صبی صغیر من غیر ان یدخل یحیث ولو ذهب الحالف مع امراته من المصود و وطن فی مصر اخر فدخل
 رجل بیته الذی شار من غیر ان یدخله یحیث کل فی جمیع النوازل لو قال لامراته ان دخلت الدار فانت طالق بغیر خسوان یشرط
 قبولها عند دخول الدار و تفسیر غیر الحسرات ان وهبت المهر ثم دخلت الدار **الفصل الثامن عشر فی الخروج والایمان**
والذهاب بونیة جنس مسئلة الفتوی فی الاصل یحل حلف وقال لامراته ان خرجت من بقی فانت طالق فخرجت من البیت
 الی الدار یحیث ولو حلف لا یخرج لا یحیث الا بالخروج الی السکة قال امام النسفی فی شرح الشافعی هذا فی عرفهم اما فی الفارسیة لا یحیث
 ما لم یخرج الی السکة فی الوجهین علیه الفتوی فی هلاک الفتاوی لو قال لامراته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق ثلاثا فخرجت
 من الدار الی البستان ان کل البستان من الدار لا یحیث فکذا الدار لو خرجت من الدار الی الکرم علی هذه وهذا اذا کان الکرم
 جال یعد من الدار بان لم یکن المکروب علی الحد ولو حلف لا یمیز امراته من باب هذه الدار فخرجت من غیر الباب لا یحیث فکذا لو خرجت من باب اخر
 ولو نوى الخروج من الدار یحیث لو دفع الباب فخرج وهو ینوی باب الخشب لا یحیث فلو لم یرحمت فلو قال لامراته ان خرجت من باب هذه الدار
 فانت طالق فصعدت السلم فخرزت فی ریحان لا یحیث وهو الاصح ذکره فی التحلیل لو حلف علیها ان لا یخرج مع فلان فخرجت مع غیره وخرجت
 وحدها لم یحیث فلان لا یحیث فکذا لو حلف لا یدخل علیها فلان فدخل فلان او کافی ثم دخلت معی فاجتمعت لم یحیث و فی المنتقى لو قال لامراته
 ان خرجت من هذا البیت الا من امواکب منه فانت طالق فالامر الدال علی بیحیة الاسلام او یدعی کل علیها احقا فخرجت اسلطان و هی
 کاهنة ولو ادعت هی حقا علی نسلک هی بقدر علی ان تؤکل لطلب حقوقها اطلقه لزوجها ان ینفها من الخروج وادع الم یجوز من قتلها
 ان یمیز و لا تطلق و فی الفتاوی احواة حلفت لا یمیز الا الی اهله یا قاضیه الا بان ان کلنا لیس حق او خرجت الی بیحیة محرم منها حال حبس الا بونیة
 تحنف بعد موتهم الا تحت فلان لیس لها اب دام کل واحد منهما منزل علیهم و تزوج اهما غیرهما لکلاهل منزل الا ب وقد ذکرنا تمامه فی فصل
 لادن فی الفتاوی لو حلف لا یمیز من هذه البیت فهو قاعد فی البیعة فخرج قد میه و بدنه فی البیت لا یحیث هکذا اذا کان قاعد افان کان
 مستلقا علی قفاه او علی بطحه او علی جنبه فان اخرج الا کثر من جسده یحیث جنس اخر رجل حلف هو فخرج و ان لا یخرج ان یخلف
 فخرج من بابه اذ یرید الدهاب لی بغلاد فخرج لا یحیث فلم یجاوز عمران مصر علی هذه النیة فرت بین هذا و بین ما اذا حلف لا یخرج
 الی جلدته فلان فانه یحیث اذا اخرج من بابه اذ لو کان فی منزل من بلده فخرج ثم رجع قبل ان یخرج من بابه لدار لا یحیث عالم یخرج من
 بابه لدار هکذا فی الفتاوی فاحصل هذه فی الجماع الصغیر قال لو حلف لا یمیز الی مکة فخرج یرید هاتم رجع یحیث لانه وجد الخروج لکن
 الخروج عبارة عن الانفصال عن الداخل الی الخارج و ههنا بالقصد فی الخروج الی مکة کان خارجا الیها فیحیث قال الله تعالى و من
 یتخرج من بیته مهاجرا الیه و فله الا نیک لا یحیث و فی الذهاب یختلف المشایخ و فی قال بعضهم منهم نصرون یحیی و بمنزلة الا لیمان و قال
 بعضهم منهم محمد بن سلیة بمنزلة الخروج و هذا اصح فلو نوى الا لیمان مع و المسئلة بالفارسیة لو قال لامراته ان خرجت فانت طالق
 طالق ثلاثا وهبت المهر قال باب لو الدائم و لم یدخلها علی هذا الخلاف و اصح ان الذهاب کلا لیمان یبقی ان ینوی ذلک و ان
 نوى بالذهاب الوصول فهو علی ما نوى ان نوى به الخروج فهو علی ما نوى ان لم یوشع یعمل علی الا لیمان لان الناس یریدون به الا لیمان

والوصول وقتل الفتاوی لوجلف لا یخرج الی مکه ماشیا فخرج من عمران مصره ماشیا ثم ركب جنته وکونج راکبا ثم نزل ومشی لا یحنت وتلو
حلف لا یأت بغدا ماشیا فکب حق دنا منها فادخلها ماشیا یحنت لانه اناها ماشیا وتو حلف لا یمشی لی بغدا فمشی بعض الطريق
فکب بعض لا یحنت بخلاف الخوارج رجل حلف لا یخرج من الی الی لکوفه فخرج من الی الی لکوفه ان کل حیر فخرج من الی الی الی
ان لم یلکوفه ثم بدله فخرج لا یحنت وتو حلف لا یخرج من الدار الی المسجد ثم خرج یرید المسجد ثم بدله بعد الدار الی غیر المسجد لا یحنت وتو للمنفق
لو قال الله لا اخرج من بغدا فخرج مع جنازة واما قابر خارج بغدا فخرج حانت وفي یجمع النوازل کرا حیدر غشيب بروم علی عجانة قراها
وتو قال الذی غشيب علی عجانة عمارات المصوح حلف کوفد ابان کارلین بروم فکذا فذهب لعیرو لم یعلم قال ان خرج حین علم وحق بالعیرو
مرة حنته لا فلا وتو لعیوطا کرما نمت تلجانه فلان بری دستوری ادن لندن بود حلف بولیة فلان نروم بطلب غروم رفت لا یحنت
جنس اخر فیما یصلون بالفور رجل خرج من بغدا الی سمرقند فأت امراته فقال لها بالفارسیة اگران سپس من بیرون بنیای مع فلاة فلت
طالق ثلاثا فخرج ثلاثا فلو احق جمع الزوج من هم وقد یخرج الزوج مرة اخرى من بغدا الی سمرقند ان یخرج فلان لا یحنت ابدا قال
لامراته انت طالق ما لم اخرج الی لکوفه فمضى فی وجهه الی المکاری فمکت ساعة ما کسه ثم ذهب لا تطلق ولو مکث ساعة کاف طلب
الکراء طلقته فانقطع الفور بالساعة وتو اشتغل بالوضوء للصلاة المكتوبة او اشتغل بالصلاة المكتوبة لا یحنت وتو اشتغل بالصلاة
الطوع او بالاکل والشرب یحنت رجل قال لامراته هندی خرجت من المنزل ان رجعت لی منزلی فانت طالق ثلاثا فخرجت ولم یخرج
زمانا ثم خرجت رجعت الزوج یقول نوبت الفور قال فی طلاق الفتاوی لا یصدق وتطلق امراته قال لصید الشیخ وانما ظاهر
انه یصدق وقال فی فتاوی قضیخان یصدق هو الصحیح وفي فتاوی النسخی سکران خبر لامراته فخریت وخرجت فقال لها ان لم تعودی
الی فانت طالق ثلاثا وذلك عند العصر فصارت الیه عتبا لعشاء الاخر یطلق امراته لانه علی الفور لا یصدق لو قال لم ارد به الفور
رجل تشاجر مع امراته فقال لها ان خرجت من الدار فی هذا الیوم فان رجعت الی سنة فانت طالق فخرجت الیوم الی الصلاة والی
غیرها من حاجة ثم رجعت یظن ان سبب الخروج السفور لا یقع ذلك علی الخروج الی الصلاة دیانة رجل خرجت امراته الی قرية فقال
لها ارجع الی کوبیش انسه رونا علی بخافانت طالق ثلاثا فانصرفت المرأة یوم الثالث الی قرية اخرى ثم انصرفت الی تلك القرية فاقام
بها ایامان کان الا انصرفت من تلك القرية علی ان لا تقود لا تطلق وان کان الا انصرفت علی ان تعود وعادت تطلق لان الکیئنة لا یولی
باقية لا لها ما لم یخرج کلا علی عزمه لا انصرفت یبقی تلك الکیئنة رجل قال لامراته ان لم تخرج ابتداء من هذا البیت وتبکی هناك فخرج طالق
فخرجت ثم دخلت وبکیت تطلق قال لفقیه ابو اللیث ان کان فی موضع یسمع بکاءها تطلق وان لم یکن له لسمع المعنی فاذا خرجت قبل
ان تبکی فقد خرج من یمینه رجل قال لامراته ان ترک هذا الصبی یخرج من الدار فانت طالق فشرعت فی الصلاة او غابت عنه
فخرج الصبی لا یحنت لامرأة فخرج من دارها الی سطح جارها فغضب الرجل قال ان خرجت من هذه الدار الی سطح الجار لا الی البلب
فانت طالق فخرجت الی سطح جارها لا یحنت ولو لم یجوه هذه المقدمة یحنت بعزم اللفظ **نوع منه** وفي الفتاوی رجل قال
لرجل انک تفعل بامرأة فلان کذا وهذا المرأة علی سطح وامرأة اخرى علی سطح اخرى فسطوح متصل بعضها ببعض واللیلة
مظلمة وقال لرجل ان فعلت بتلك المرأة کذا فامرانه طالق ولم یسمها باشار الی المرأة الاخری بیده ولم یرد ذلك صاحبها وقد فعل
بهذا لیس فی الطلاق قضاء لایانة رجل مع والدته فی لکوم فغضب وقال اکرم من بیث الخا ایم فکذا یقع هذا علی اکرم ان لم یکن

ثم سابقه فان كان سابقة يدل على القرية فعلى القرية سواء كان كرماء او دكانا ولو قال كرايها جو سيم ياتي في فصل للموم سئل ثم الدين
عن عوى لصلى مع فلان فقال كراوى شتى كتم حلال خدلى بر من حرام فذكره حتى مضت مدته ثم صالح قال لا يحسن لانه على الفور ولو قال
الا صالحه حتى وتططين خمسين رهما فاعطاها اهل محل له قال نعم لان له عليه حقوقا ولا يكون رشوة وما يتصل به مسائل
الفصل رجل قال لامرأته ان ارتقيت هذا السلم او وضعت رجلك على فانت طالق فلما وضعت احدى رجليها تارة كوت فخرجت تطلق
لوجود الشوط وهو وضع الرجل وكذلك في الارتقاء قال رحمه الله ينبغي ان لا يحسن في الارتقاء بوضع احدى القدمين لان ذلك لا يبرأ
وكذلك لو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار او وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة طلقت رجل
وامراته على السلم ارادت ان تنزل تنهبا الى بيت اختها فقال ان نزلت من السلم وذعبت الى بيت اختك فانت طالق فنزلت
وما ذعبت لا تطلق لو نزلت من جانب آخر لا من السلم وذعبت الى بيتها تطلق قال رحمه الله هذا بيان ان الشرط اذا كان متبعا لا يعتبر
رجل قال لامرأته ان اكرامت بزيدك من نيا حتى فانت طالق فجاءت الى الباب لم يدخل تطلق ولو دخلت وهو نائم لا تطلق والشرطان
يجوز ان يبعث لوملا ليه يدا يصل اليها امرأة نامت في فراشها فذاعها زوجها الى فراشه فابت فقال لها ان لم تجي الى فراشى الليلة فانت
طالق فابت فجاءها الزوج كرها الى فراشه من غير ان يضع قدمها على الارض فنامت معه الليلة لا تطلق لانه لما جاء به لا يمتنع الجمع
فيكون خرج مسئلة الكور وفي الفتاوى رجل غاب عن دارة ساعة ثم رجع فظن ان المرأة غائبة عن الدار فقال ان لم ات امرأتى الى
دارى الليلة فمضى طالق ثلثا فلما اصبح قالت المرأة كنت في هذا الدار لم يحسن عندك حنيضة ومجيء والمسئلة قد مرت في فصل الجمعة
بما هما فلو قالت ان كنت غائبة ان صدقها الزوج طلق فقال ان تنهبي ومجيء بفلان فكذا ذعبت فجاء فلان من جانب آخر حتى فمضى
ثم سئل الاسلام الا ورجل ان جاء فلان لا بد عونها حنث وقيل ينظر الى غرض الحالف ان كان غرضه اتيان المرأة به يحسن وان كان
مجيئه لا يحسن وفي الجاه مع الصغير لو قال لامرأته ان دخلت هذا الدار فانت طالق وهي دخلت لم يحسن استحسانا حتى يخرج ثم تدخل
وفي الفتاوى امرأة ذهبت الى بيت والد لها فقال لها ان لم تجي الليلة الى بيتي فانت طالق فجاءت قبل ان يجرى الصبح لا تطلق ولو دخلت
ليزوم فلان غدا فانتا ولم ياذن له لم يحسن وان اتاه ولم يستاذن يحسن ولو اتاه غدا فلم يجد في بيته يحسن لانه يمكنه ان يذهب الى
الفصل التاسع عشر في اليمين في قضاء الدين رجل ادعى على خراف قدرهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان المدعى
المقدرهم وقال المدعى امرأتى طالق ان لم يكن لي عليك الف فاقام المدعى لبينة عليه بالف وقطول لقاضى عليه بالف ففارق القاضي
بين المدعى وبين امرأته كذا نص عن محمد وفي العيون جعل هذا قول بي يوسف وعند محمد لا يفترق نصا عن محمد واثبات فيفتى
بالتفريق ولو اقام المدعى عليه البينة انه كان اذ قاله قبل دعواه كان تفريق القاضي بين المدعى وامراته ان زعم انه لم يكن له بينة
الا هذه الالف تفريق القاضي بين المدعى عليه وامراته باطل جهلا اذ اقام المدعى البينة على المال فان لم يقيم البينة على المال
لكنه اقام البينة على قرار المدعى عليه لا يفترق القاضي بين المدعى عليه وامراته لان شرط الحنث كون الالف عليه وهذا محتمل
والقضاء بالانقراض محتمل قال حوى الله عنه هذا في دعوى الدين اما في دعوى تعيين صورته رجلا فلا يبرأ مادام رجلا وكذا واحد
منها ان الدار اذ اقام كذا واحد منها البينة ان الدار اذ يكون بينهما ويحتمل ان لو كانت في يدا احد هما حنث الذي كانت في يده وان
كانت في يدها لم يقيم البينة لاحت عينا وهي بينهما نصفان قال ابو يوسف في رجل حلف بطلاق امرأته ثلاثا على دأرائها لا حتى يبرأه

فأقام رجل ابنته أن النار دابة فقصى بها القاضي له فان الزوج يحنف ويطلق امراته في القضاء وان كان الزوج اقرب قال كنت
 لفلان كفى خيرا منها فان فلانا يحلف ما باعها فان حلف قضى بهاله والزوج مصدق في يمينه ولا تطلق امراته ولم
 في هذا مخالف للحنفية في المنتقى لهذه النوع نظائر وقروا هذه كتبنا في خزانه الواقعات رجل له على اخو دين علم ابن المديون بذلك
 ثلث المديون وشهد العدلان عند الابن ان اباك قد قضى هذا الدين لا يسع للابن ان يحلف انى لا اعلم له على ابنه كان
 الشهادة بدون القضاء ليست بجوه رجل ما عود خلف داره فالبيت بن على رجل فجاء وارث الميت وخاصم الغريم فحلف الغريم
 ان ليس له عليه شئ ان لم يعلم بموت المورث ارجوان لا يحنف وان علم يحنف هو المختار ولو حلف المشتري ليس للموكل عليه
 شئ بان باع وكيله لا يحنف الكل في الفتاوى وفي مجموع النوازل سئل بالقاسم الصغار عن من اخذ مال والده بغير رضاه فحلف
 الوالد طلاق ما درست بر من اجب ومالى في المساكين صدقة ان كنت ترفى منى الى غير الذى اخذت ثم ندم عليه قال يصح
 حاشا قال لفقير ابو الليث لانه لو حنت يحنف بعد موت ولا يخو زان يحنف بعد موت **جنس اخو** في المنتقى لو حلف في غريمه
 لا افارقك حتى اخذ مالى عليك ففر منه لم يحنف لانه ما ذارقه ولو حلف لا يفارقه حنت وفي النوازل لو حلف لا يدينه حتى
 يعطيه حقه فنام فذهب لا يحنف فان استيقظ ان انعه لا يحنف فان ذهب وتركه يحنف والزيادة على هذا في ايمان الفصل في باب
 اليمين في الكلام ولو لم يتم لكن كابر حتى تفلس منه لا يحنف ولو ان المطلوب حال بالمال على رجل ابرأ الطالب منه ثم فارقه لم
 يحنف عندهما خلافا لابي يوسف وهي فرع مسئلة الكور فان توى المال على احتمال عليه ورجع الطالب على المطلوب لم يحنف
 لان الدين ساقط لهذه الايود والزيادة على هذا في يمينه لا اصل في باب الوفاء في اليمين لو حلف يقض ماله وقت كذا ثم
 اذ اقبل فجاء الوقت المسمى وذهب منه او ابراه منه او مات ثم جاء الوقت وليس عليه شئ لم يحنف عندهما خلافا لابي يوسف
 وكذا لو مات احد هما فقصى الى رب الدين ولو قضى الى ورثة الطالب او وصيه بر في يمينه ولا فهو حانت نوع منه وفي المنتقى
 لو حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى ماله منه ففقد مقعدا حيث يراه ويحفظ فهو غير مفارق فان حال بينهما استرا وعود
 من اعمدة المسجد فهو غير مفارق له وكذا لو كان احد هما داخل المسجد والاخر خارجا منه والباب بينهما مفتوح بحيث يراه
 فلا يكون بفرقة وان توارى عنه بجدار المسجد والاخر داخل المسجد فقد يفرقه وكذا لو كان بينهما باب مغلق الا ان يكون المفتاح بيد
 الحالف ادخله بيتا واغلقه عليه وقد علق الباب وان كان المحبوس هو الحالف والمحبوس عليه هو الذي علق الباب واخذ المفتاح
 فقد حنت اذا كان هو الذي فارق ولو قال لا افارقك حتى تعطينى حقى اليوم وحلف عليه ونيتة ان لا يتركه لزومه حتى يعطى حقه
 ففضل اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لا يحنف وان فارقه بعد مضي اليوم حنت وكذا لو قال لا افارقك ابدا حتى تعطينى حقى وكذا
 نوقال لا افارقك حتى اشد ملك الى سلطان فضل اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه لا يحنف الا بتركه ولو قدم اليوم فقال الله لا افارقك
 اليوم حتى تعطينى حقى ففضل اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحنف فان فارقه بعد مضي ذلك اليوم لم يحنف لانه وقت التوارى
 بهذا اليوم من هذا الجنس في خلاص الفتاوى رجل قال لامرأته ان تمرد الدينار الذي حنته من كسبي فانت طالق
 فاذا الدينار في كيسه لم يقع الطلاق وهي فرع مسئلة الكور **نوع منه** وتوقال والله لا اخذ مالى عليك الامرة وله عليه
 عشرة دراهم فيعمل برون درهماد وهو يعطيه بعد ان يكون في ورثتها لم يحنف اما اذا اخذ في عمل اخر غير ذلك في تلك المجلس

فهو حائث الكل في المنتقى وفي الجامع الكبير رجل له على أخو مائة درهم فقال عبده حوران ائخذ منها اليوم درهمادون درهم فاخذ منها خمسين لم ياخذ ما بقى حتى غربت الشمس لم يحنث ولو قال ان اخذت منها منك اليوم درهمادون درهم فالمسئلة بحالها حنث لان كلمة من للتبعض وفي المسئلة الاولى الهاء كناية عن المائة هذا اذا وقت وقال اليوم اما اذا لم يوقت وقال عبده حوران قبض منها درهمادون درهم فقبض منها خمسين حنث حين قبض وفي طلاق النوازل لو قال لا اخذ حق الا جميعا فاخذ نصفه لا يحنث حتى ياخذ الباقي فاذا اخذ حنث ولو قال لا اخذ حتى الا جميعا اليوم فاخذ اليوم نصفه وغدا نصفه لا يحنث وفي الفتاوى لو حلف غريمه ان لا تذهب من البلدة تاسيم من ندمي فقبض بعضه وذهب يحنث وهذا اسم لكل وكلمة المال اسم لكل حتى لو حلف المديون لا يقضى ماله اليوم فقبض ماله الا فلا لا يحنث ولو حلف رب الدين فقال ان لم اخذ مالي عليك غدا فامراته طالق وحلف المديون ايضا ان لا يعطى غدا فالحيلة ان ياخذ منه جبرا فلا يحنثان لان لم يمكنه رجوعه الى باب التقاضى فاذا خاصمه برئ يمينه ولو قال لا اصنع ملك عليك اليوم فحلف عليه فقد منه الى التقاضى فحبسه او حلفه برئ يمينه وكذا لو قدمه الى التقاضى ولا زمه الى الليل رجل حلف المديون ليوتين حقه يوم كذا ولما اخذت بيده ولا ينصرف بغير اذنه فنجاء الحالف وقضى الدين في ذلك اليوم الا انه لم ياخذ بيده فانصرف بغير اذنه لم يحنث المديون لان اخذ اليد تبع ليس بمقصود المديون اذا حلف ليوتين حقه يوم كذا فباب رب الدين فلو غلب اليوفيه حقه لا يحنث وفي الفتاوى في باب لسين وفي باب انون يرفع الاموال التقاضى ويرفع اليه قال قاضى الامام وهو الصحيح ولو كان رب الدين حاضرا لكنه لم يقبل ان يضعه بين يديه بحيث لو اذرا ان يقبض يصل يدك اليه لا يحنث وبرأ وكذا لو حلف لا يقبض لمغصوب ففعل لغاصب كذا برأ ولا يحنث قال في مجموع النوازل لا يرى انه لو حلف لا يؤدي زكاة ماله فمر على العاشق واخذ منه الزكاة جاز عن زكوته ولا يحنث المديون اذا حلف لا يعطى ماله حتى يقضى عليه التقاضى فوكيل كماله حتى خاصمه الى التقاضى فقبض على وكيله لا يحنث الحالف ولو قال تا بقاضى نبري لاهم فشرط البراءة الجرا الى التقاضى والدعوى عنده ولو قال لا اعطيك تا بدين قاضى نبري يكتفى بالبراءة الى التقاضى ولو حلف ليقضين حقه الى يوم الخميس فقبضه بعد ما طلع الفجر يوم الخميس يحنث ولو قال لي خمسة ايام لا يحنث اذا قضاه قبل غروب الشمس في يوم الخامس وقبله كذا لو اجدارة الى خمس سنين يدخل السنة الخامسة في الاجارة وهذا لانه وقت اليمين والاجارة بخمسة ايام وبدون اليوم الخامس لا يكون خمسة ايام فصار كانه قال لا قضين حقه قبل خمسة ايام ولو حلف لا يزخر عن فلان الحق الذي عليه شهر افسكه عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحنث الكل في الفتاوى سوى مسئلة الاجارة وفي فتاوى النسفي المديون اذا وعد قضاء الدين غدا وقال كوفرد اني ايم وتزانه بينم فكنا نجاءه واره نفسه من بعيد بتف يمينه وفي فوائد شمس الاسلام الا وزجندى ان لم اقض حقاك يوم العيد فكنت فلم يجعلوا هذا اليوم يوم العيد في مصر وفي مصر اخر جعلوه عيدا قال يعتبر هذا الحكم في مصر الحالف بجميع البدلات اذا لم يختلف المطالع وقد ذكرنا تمام هذا في كتاب الصوم وفي فتاوى النسفي لو حلف مديونه كذا من روى يوشى ولم يرتد وقتا اذا اخلبه وهو عالم بالطلب ولم يظهر له يحنث ولو دخل السوق محتفيا لا يحنث ولو طلب وهو لم يعلم فلم يظهر لا يحنث ولو كان صاحب الدين اثنين حلفا لا هذا لو قضى دين احداهما لم يرتد اليمين في حقه قبل على باب مديونه حلف ان لا يذهب عن هذا الموضع او قال عن باب داره حتى يقبض حقه الذي عليه فنجاء المديون ودفعه حتى ذهب عن ذلك الموضع الى موضع اخر قبل قبض حقه يحنث الا اذا حمل من ذلك الموضع ثم ذهب من ذلك

الموضع الذي لا يسمى باب دارة لا يحث **جنس** خرد في الفتاوى لو حلف لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فتجب من وكيل
المطلوب حث لأنه نائبه وان قبض حقه من متطوع او من كفيله او من المحتمل عليه لم يحث لأنه لم يقبض من نائبه ولو كان الطالب
احال رجلا ليس له على الطالبين قبض من ذلك الرجل لرجل حث لأنه وكيل الطالب قال بقدرى وكذا لو حلف ليعطى فلا ناحته
فان امره باداء او احوال فقضى بر في يمينه وان قضى متبرعا لا يبرأ ان عفى ان يكون ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء فتوفي
المسئلة الاولى هذا اذا كانت الحوالة بعد اليمين فان كانت الحوالة قبل اليمين لا يحث لأنه ليس بتوكيل وكذا لو وكل الطالب كيلا قبل
اليمين قبض لوكيل بعد اليمين في فتاوى قاضيخان جل حلف ان لا ياخذ ماله من عرية اليوم وقد كان وكل كيلا يقبضه وقبض لوكيل
بعد اليمين فيكون المستثنى انه لا يحث قال رضي الله عنه وينبغي ان يحث في يمينه كما لو وكل كيلا بالنكاح ثم حلف ان لا يزوج فتزوج لوكيل
حذفت الحث ولو لم يقبض كيلا ولكن احال الدين عليه رجلا له على محيل دين قبل اليمين فاخذ المحتمل له من الغريم لم يحث ولو اشترى
شيئا منه قبض اليوم حث ولو اشترى يوم حث قبضه في نفسه لم يحث ولو حط عنه بعضا وقبض بعضا لم يحث لأنه لم يقبض ماله
اليوم لأنه اسم الكل ولو هب الكل منه لا يحث ولو اشترى به شراء فاسدا وقبضه ان كان في قيمته وفاء حث وان لم يكن جهاد فاء
لم يحث لأنه صار قابضا لبعض ولو حلف لا ياخذ من فلان ثوبا هرويا فاخذ منه جرابا هرويا فيه ثوب هروى قد سبه فيه ولم
يعلم حث قضاء وكل لو حلف لا ياخذ منه درهما فاداه فلوسا ودرس فيها درهمها وقبضها بالخالف ولم يعلم حث لان الدرهم قد تجمل في القلوس
عادة وتوخذ معها فكان احدا القلوس اخذ الدرهم ما لو قبض منه قنيرين في درهم لم يحث ديانة وقضاء ولو حلف
لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فاخذ رهنا منه اليوم فهلك الرهن في يده لم يحث ولا يكون هذا قبضا ولو استمط من ماله
شيئا ان كان المستمط مثليا لا يحث وليس يقبض ان كان غير مغفل فان كان غيبه وفاء حث لكن هذا اذا قبض او لا شعر
استمط ذلك ولين استمط ولو يقبضه لم يحث ولو كان له على اخر ممن متاع فحلف لا ياخذ منه فاخذ منه مكان ذلك حث
الكل في طلاق الفتاوى وفي الجامع الصغير لو اخذ منه زيوفا وبهجة او مستحقه يحث ولو اخذ سترورة او رصاصا لا يحث
وفي المحيط قال بعدة ان ادبت الى الفاقلة حرق غل سينه وبين المولى يعنى وهو مؤثقا اذا حلف المولى بالله ما دى كان حاشا ولو
قال ان ادبت الى الفاقلة حرق غل الاجنبى بين الالف والمولى لا يعنى واذا حلف المولى بالله ما دى لا يحث الرسيم من مائة
رفق فكذلك بعض ما دونت لا يحث وما يتصل بمسائل الفصل في الفتاوى رجل حلف على نفسه درهم بعينه ان لا ينقصها
ولا يبيعها له فقضى بها دين عليه حث لان قضاء الدين نفقة على نفسه وقال القاضي لا يحث لأنه لا يسمى هذا نقا عرفا ولو حلف
ليعطين كل يوم امراته درهما فربايد فع اليها في اليوم وربايد فع في الليلة ويذفع بعد المغرب هل يبرأ قال اذا لم يخل يوم و ليلة عن دفع
درهم برؤى في مجموع النوازل رجل حلف لتناول امراته هذا الشيء فومى به اليها من مكان قريب او بعيد فخل برؤى في طلاق الفتاوى
سكران اعطى امراته درهما فقالت له اتف اذا صحت اخذت متى فقال له اخذت منك فانك طالق فاخذ منها وهو سكران
لا يحث وفي مجموع النوازل رجل هدى الى رجل شيئا فقال له يهدى اليها ان لم اعطك هذا الشياء يهدى الهدية فكذلك ان مضى
زمان ثم اعطاه عشرة دراهم وصالحا على ذلك لا يحث وقال القاضي لا ما لم لا يحث ما دام النقاء باقيا والخالف حيا حتى اعطاه
النقاء بعد ذلك بر في يمينه الجأ اذا غضب وحلف وقال كرمي بسبب كبره فكذلك دفع ما كان معه من الدراهم

و یبقی در هم فی بیتی فن ذهب واخذ و دفع الیه من حنث رجل قال هروما که چهل درهم شود سیم می دهی حلف علیه و قد التزم ذلك لانه لم یض
شیئا الا لان یحنت فان اعطی شهر وهو یطالب السبیل لثقل مستقبل علی العادة بر فی مینه و لابد من تقديم لطيفة شهر للرجل حلف
وقال و ابطلان جرد و نیم درهم ادفی نیست ثم ظهران علیه در همین و در انفا که یحنت اقا لوقال له علی در همان و نصف یحنت و هذا
یتضح بمسئلة الجماع رجل حلفه و قال لا املك الا مائة درهم و هو قد ملک الخمسين درهم لم یحنت لان المقصود منه عرفان فی ما لا
علی مائة و لان استثناء المائة استثناء وها جمیع اجزائها فیکون استثناء الخمسين داخل تحت استثناء المائة رجل عند
خمسماية درهم و در یعة فانفع منها ثمانية و ردة علیه مائتین و حلف انه لم یخس من الودیعة شیئا الا یحنت الكل فی جمیع النوازل
و فی نوازل تملک الاسلام رجل دفع ثوبه الی لقصار فانکسر القصار فحلف الرجل ان لم یکن دفع الیه و قد دفع الی ابنه او تلمیذاته
ان کان الابن او التلمیذ فی عیاله لا یحنت الا اذا عنی الدفع الیه عینا و ما یصل بهذا و فی باب الیهین فی الרכوب و فی
الاصل و حلف یفزع ماله قال ینصرف الی مال الزکوة و ینصرف الی الودیعة و لو کان له ذهب او فضة قلیل و کثیر حنت و ان تصاب
بیس بشرط اما لو کان له علی خردين لم یحنت سواء کان المداون مفلسا او مملیا و لو کان له مال قد غصب ان کان مستحقا کما صار
منها و حکم قد مرد لو کان قائما ان کان جاحدا لا یمکن ملا و قیل لا یمکن ملاه طلقا قائما او هائکا و مستحقا مقرا او جاحدا الفصل
العشرون فی لسرقة و الخيانة و فی الفتاوی رجل حلف انه لم یسرق شیئا سماءه لم یز و قد کان زاه قبل ان یحنت ان لم
یسرق هو اختاره لان الحالف اوجب تقییدا بنظر امرأة حملت الی بیت زوجها و قری ستره المحنطة و منامن اللحم فقال الزوج اکر من ان زوره
تودانه بخوره فان طلق فاکل من ذلك اللحم شیئا تطلق امراته و الاصل فی جنس هذا المسائل اعتبار اللفظ ما امکن و عند تعدد اعتبار اللفظ
تعتبر الغرض کما لوقال لامرأته اکر توابیک یشری خرم فلما فاشتری بالدرهم لا یحنت قال ما الفضلی رحمه الله اعتبار اللفظ لانه لم یکن و فیما
اذا قال اکر ان زوره لا یخوره انما اعتبر الغرض لان اعتبار اللفظ غیر ممکن لان اللحم لا یمکن له دانه و فیما صار اللفظ مجازا عن غیره
لا یعتبر اللفظ بحقیقه کما فی موضع القدم فی الدار و کما فی وضع الید علی الذی لا اذا اوجد ما یدل علی عدم ارادته المجاز فیمکن یعتبر
الحقیقة و لوقال ان لم ابعت نفقتک من کرمیته الی عشرة ايام فبعث من موضع اخر حنت و لم یعتبر الغرض لان اعتبار اللفظ ممکن
و فی اعتبار المقصود ایضاً رجل قال ان وضعت یدی علی جارقی فی حجره فزوجه و وضع یدک علیها ان کان الحالف لاجل المرأة لا مرد بل علی
انه اراد بها لوضع فی غیر الضرب لا یحنت و فی اعتبار المقصود ایضاً رجل خرج مع الوالی فحلف الوالی ان لا یرجع الا بذاته فسطع مشکی
فرجع لذک لا یحنت و علی هذا لو حلف لا یعمل یوم الجمعة فحلف علی العمل المعروف فی سائر الايام و سیاق المسئلة و فی اعتبار المقصود
لو حلف لا یمس شعر فلان فحلف ثم نبه اخر سیاق المسئلة و فی اعتبار اللفظ لو حلف لا یکنل بنصف درهم فکفل بشعره درهم لا یحنت
اعتبار اللفظ و فی باب الباء من الفتاوی امرأته انک بحال لیرفع الا متعة و یخرج فقال لها زوجه اکر کسول زین خانه بعلدین و زین دان
خلای بر دن برد فانت طالق فاخرجت بعد ذلك غیر ما سمی رجوت ان لا یحنت و فی اعتبار اللفظ ایضاً رجل قال اکر یختم بر دن من القطن
فلان کان نکند فی طالق فکلمها فنام فی اللیل بحیث لم یقع بصره علیها لا تطلق امراته و فی اعتبار اللفظ ایضاً رجل نزع فی أرض و ریه قطعاً
فقال حلل لالمسلمین علی حرām اکر از غلّه این زمین بجانیه من اندر اید ثم ان امراته وضعت علی راسها قطعا من هذه الارض
اینها ذهب الی الحدیج فدخلت البیت و لقط علی راسها ثم خرجت حنث الرجل رجل حلف لا یسرق ان کان الحالف اکر اذا خذ العنب و

الذواکله ولم یغیر صاحب الکرم لصاحب الکرم نصیب فان اخذ للذاکل وحمل فی لیت للذاکل لا یحنت وان کان سوی ما یأکل او حصل
 الی منزلہ ولم یغیر صاحب الکرم ولس من دایه ان یغیر یحنت واما الاثران کغله خیار زلہ والحبوب کلها اذا اخذ الا کار لعلی وجہ
 الحفظ یحنت والا کار والوکیل سواء وغیرهما اذا اکل من الثواکله خفیاً او مل یحنت قصار ذهب زخا فته توب لغير انقصار فاقم القصار الجیره فحلف
 الاجیر اکرم من تریان کوره ام فامراته طالق یحنت ان سرقت الاجیر رجل قال لاخر من دمال توخیا نته کوره ام وحلف علی ذلك
 وهو لم یفعل لکن امراته خانت برضاہ واجازته لم یحنت فی مجموع النوازل سئل شیخ عن سماع قال لا کریشل زین کسی درازیدہ ازده
 درم زیان کنم زن من چنین باز زن خویش را زیان کرد ازده درم زیاده فقال لا تطلق والصحیح انه یطلق وهذه لان یمینه علی منکر
 وامراته معروفة بدخولها تحت الیمین کن حلف ان دخل دارى هذه احد فدخل بنفسه لا یحنت ولذا لو قال ضعی مالی فیمین
 شیعت فصرفه الی نفسه لم یجز لهن اقل له فی مسئلة الدار عرفت نفسه فی الشرط وجعل للداخل تحت الشرط منکره فلهو فی حله
 هو فیہ وفی مسئلتنا عرفت امراته فی طرف الجزاء فبقیت فی حق الشرط منکره فلما اذا لا یدخل قال فرق بینہما لان الیمین مرکبة من
 الشرط والجزاء فاذا عرفتہما فی طرف ففی معرفة فی حق هذه الیمین رجل له ثوب فسرق منه سارق او غصبه منه غاصب
 فحلفه رب الثوب وقال ان کان لی ثوب واثار الی ذلك الثوب فامراته طالق ان عرفت انه قائم تطلق وان عرفت انه هالک
 لا تطلق وان لم یعرف احد الا مرین تطلق وتطیر هذا رجل باع ثوب لغيره وسلم فاجاز رب الثوب ان کلن هالکا لا یجوز وان کان قائما
 او لا یدری جان کذا هذا رجل من ماله فی منزله وطلبه فلم یجده فحلف انه ذهب ماله ان لم یأخذہ انسان اخاف علیه الحنث الا اذا
 نوى به الذهاب عن طلبه الكل فی الفتاوی وفی متفرقات اخر النوازل رجل سرقت من اخر ثوبا فقبل ان یطلبه دفع السارق
 الیه دراهم ومحمد السروقی منه الدرهم بعد القبض وحلف ان کان ما سرقت ذهب یعنی صاع لا یحنت وهو صادق وان کان قائما لا
 القول بالحنث ایضا قال رحمه الله هکذا قال لانه مشتمل ما فی المستهلک لانه بان علی ملکه حتی یقبضوا لقاضی بالضمان فی غیر
 المستهلک لک فی الحیل قال بعضهم ینبغي ان یحنت کیف ما کان لان المذنب عند ذلک المسروق اذا هالک فی ید السارق بعد
 انقطع لا یضمن باتفاق الروایات وان استملک فیہ روايتان فان هالک قبل لقطع واستملک فالضمان موقوف علی اختیار المالك
 ان شاء اختار الضمان فان شاء اختار لقطع فقبل الاختیار الضمان غیر ثابت کیف ما کان فكيف یقع المقاصة وفی ودیعة الاصل
 اذا اجملا المودع الودیعة تم اودع من ماله عند المودع مثل الخشعة امساکه قصاصا یا نهب من دبیعة وان کانت الودیعة
 من غیر جنس حقه لم یسعه امساکه واصل هذه فی قضاء الجامع الصغیر ان الرجل اذا ظفر بیدهم مد یونه وله علیه دنانیر له
 ان یأخذها فی رهایة وفی شرح المحامی فی کتاب الدعوی قال لا یأخذها عند ناد فی غصبله المستقر رجل له علی اخوانهم ثوب فاختصم
 الذی له المال من الذی علیه المال لهدرهم قال محمد هو قصاص من قال یوسف لا یکون قصاصا الا ان یتقاصا فان ما عطف لیسوة
 للمغموم وفی طلاق الفتاوی رجل حلفه النصوصل ان لیس معه الدرهم غیر الذی اخذ منه ان کان معه اقل من ثلثة دراهم
 لا یحنت فان کان معه ثلاثة دراهم او اکثر ان کان الیمین بالطلاق یحنت علم او لم یعلم وان کانت بالله فهو یمین الغوسر فلا یجب الکفارة
 ان حلفوه اکثر او دمی هست جز این که ما کوفتیمون کان معه اقل من درهم لا یحنت وان کان معه درهم او اکثر بنظر ان
 کان یمینه بالطلاق یحنت وان کانت بالله لا تجب الکفارة ولو قالوا کر یا تو سیم هست جز اینکه ما کوفتیم تم طهران معه شیء

ان كان بحال لو علم المصوم في ذلك اخذ وامتنع يحنث وان كان بحال لا يأخذون منه لا يحنث **جنس** ^{زنا} **أخو** وفي جميع النوازل
 مثل غم الدين عن مال ضاع في دار فخلع كل احد له لم يأخذ ولم يخرج من هذه الدار ثم ظهر ان واحدا اخرج مع
 اخوان كان شيئا يطبق حله هو وحده لم يحنث استدل لا بما ذكر عن اصحابنا فيمن قال لعبيد ايكمل عمل هذه الخبثة فهو
 حر هو على هذا التفصيل امرأة كانت ترفع من مال زوجها ويدفع الى امرأة لتفعل لها القطن فقال لها الزوج ان
 رفعت من مالي شيئا فانت طالق وهي قد فعلت واشترت من العاصي شيئا من حوائج البيت او جارتها احتاجت الى
 شيء من الدقيق حين يغبر فاعطتها والزوج لا يكره ذلك وانما يكره ما تدفع للغزل ان كانت المرأة تتولى شراء الحوائج بحال
 الزوج باذنه لا يحنث وان لم تكن تتولى يحنث رجل قال لامرأته ان رفعت درهما من كيسى فانت طالق فخذت من الكيس
 وامرت غير صاحب ان يرفع فرفع ودفع اليها قال خاف ان يطلق وقيل لا تطلق ولودفع اليها دراهم لتتخير اليها فرفعت
 من ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذا الدرهم شيئا فقالت نعم لا علم به السرقة وودت
 عليه ان ردت بعد ما فارقت تطلق وان لم يفارقها ان انكرت تطلق وان لم تنكره لا رجل قال لامرأته انك تسرقين مزدرا ثم
 فقالت تبنت فقال لها لو رفعت من دراهمى فانت طالق فان جددت صرة مطروحة حين كسبت البيت فرفعت وضعت
 في ناحية اخرى واخبرت زوجها انها رفعت لا تحبسها ارجوان لا تطلق وكو قال لامرأته اكرسى من برداشته بسبب طلاق
 هستى فقالت هسى ثم ظهرت النهار ففعلت ان اراد الايقاع يقع وان اراد تخويفها لى تفر لا يقع والقول قوله مع اليمين
 رجل قال لامرأته ان رفعت شيئا من مالي الى غيرى فانت طالق فدفع الكبريت او الملح او فضل شعير من اكل الخمار
 ان كان الزوج لا يبالي ببطل هذا لا يحنث وان كان يبالي ويضيق يحنث امرأة حملت ثوبا من ثياب الزوج فقال الزوج
 ان لم تردى الساعة الثوب فانت طالق فذهبت لترد فلحقها الزوج وهي تأخذ الثوب من العيبة لترده فاخذ الزوج
 من العيبة او منها قبل ان يدفعه قال الفقيه ابو الليث عندي انها لو فعت العيبة لترده فاخذ الزوج بصير كانها رده
 فلم يحنث استحسننا رجل قال لامرأته ان لم تجي غدا بمتاع كذا فانت طالق فبعثت به غدا على يد انسان ان نوى وصول
 المتاع اليه لا غير لا يحنث وان نوى حملها او لم ينو شيئا يحنث امرأة دفعت الدرهم الى القصاب واشترى اللحم فقال لها
 الزوج ان لم تردى تلك الدرهم على فانت طالق فقال القصاب غابت عنى لا تطلق فمالم تعلم ان الدرهم اذ بيت القيت
 في البحر وتوخلط القصاب تلك الدرهم بدهن او الحيلة ان يأخذ الكيس القصاب وتدفع اليه الكل في الفتاوى رجل
 قال لامرأته لو اذن بسبب طلاق كذا ما در تو برداشته است اين چیز را وقد دفعت اليها لا يطلق وكذا لو قال انت طالق
 كذا ما در تو برداشته است اين چیز را وقد دفعت اليها لا يطلق وكذا لو قال انت طالق كذا ما در تو برداشته است اين چیز را وقد دفعت اليها لا يطلق
فصل الحادى العشرون
في اليمين في الضرب وفي المتن لو حلف لا يضرب فلانا ففرض ثوبه فاصاب وجهه او رماه بحجر او شاة لا يحنث
 ولو حلف لا يرميه فرمى الى الصيد فاصابه لا يحنث ولو عضها او مدهشها او خفها او اصاب راسه انها فادماها قال
 في الجامع الصغير ان كان في حالة الغضب يحنث وان كان في حالة الملاعبة لا يحنث وفي الفتاوى لا يحنث معلقا ولو
 قال لها اضربك بالسياط حتى تقتلك فهو على المبالغة وكذا لو قال لامرأته ان لم اضربك حتى اتركك لاحتية ولا مية

على لضرب قال ابو يوسف هذا على ان يضربها ضربا موجعا شديدا فاذا فعل برء قوله حتى تبول او تشكى او حتى تستفيت
 عالم يوجد حقيقة هذه الاشياء لم يبر في المنتقى في الفتاوى لوقال لا ضربه بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت و لوقال لامرأته
 ان لم اضرب ولدك اليوم على الارض حتى ينشق بنصفين فانت طالق فضربه على الارض فلم ينشق بنصفين تطلق وانه
 يخالف رواية القدرى ولو حلف لا يضرب فلانا بانفاس فضربه بمقبض الفاس يقال دسنة تبرأ لا يحنت ولو حلف لا يضرب
 فلانا بالسيف فضربه بعرض السيف برئ يمينه ولو ضربه بالسيف في الغنم لا يبر الا ترى انه لو حلف لا يضرب فلانا بسوط فلنقه
 ثوب وضربه لا يكون ضربا بالسوط وان نوى شيئا فهو على ما نوى ولو حلف لا يضرب فلانا بنصل هذا السكين او بزرع هذا
 الرمح ففرغ هذا النصل هذا الزرع وادخل اخر فضربه لا يحنت و لوقال لاخر واسه لا مَسَّ شعرك فخلق راسه وبنت اخر
 ثم مَسَّ يحنت وكذا لو قال لا اصن سنك فمقط سنة ثم بنت اخر الكل في الفتاوى وفي مجموع النوازل لوقال اخرا لقيت
 فلما اضربك فعبدي حرفا على السطح او من بعيد بحيث لا يصل يده اليه ولا يقدر على ضربه لا يحنت والمراد ان لقيت
 في موضع اقل على ضربك قال محمد اذا كان بينه وبين فلان قد ميل واكثر فلم يلقه وسئل نعم الدين عن حلف لا يضرب
 امرأته فضرب امته فاصاب ضربه راس امرأته بغير قصد قال يحنت وفي الفتاوى لوقال لامرأته ان سررتك فانت
 طالق فضر بها فقالت تسرنى هذا لا تطلق وقوله ان كنت غيبين ان يعد بك الله يخالف هذا ولو اعطاها الف درهم
 فقالت لم تسرنى النقول قولها و لوقال لها ان وضعت جنبك الليل على الارض فلما اضربك فانت طالق فلم يقدر
 الزوج على الضرب ولم يضع المرأة جنبها على الارض للميلة لا يحنت و لوقال لها ان ضربتك بغير جرم فانت طالق فوضعت
 القصعة على المائدة فمالت وصبت على جله فضر فضربها لا يحنت وان كان بغير قصد لانها مواخذة بالخطأ في الاحكام
 الدنيا وية غير ان الامر ساقط وما يتصل بهذا وفي الفتاوى رجل قال لاخر لا عذبتني فحلفت عليه فحبسه لا يحنت الا
 ان ينويه لان الحبس تعذيب قاصر ولا يدخل تحت المطلق الا بالنية و لوقال ان لم احبس فلانا غلاما جائعا عريان فانت
 طالق فحبسه كذلك فجاء رجل واطمعه خنث الحالف تجل ضرب الاخر فقال المضروب اكر من سزاي وى تكلم فامرأته طالق
 فخرج مان وهو لا يجازيه فهذا اللفظ يتناول الاساءة في العرف ولا يقع على المجازاة الشرعية من القصاص التعزير والارش
 والضمان ونحوها واما الوقت بعد ذلك ان نوى لفور فهو كما نوى والا فالوقت مطلق هذا في فتاوى النسفي وفي مجموع
 النوازل بهذه العبارة لوقال اكر من تكلم امرؤا ينكحني بايذا كودن با تو فامرأته طالق فمضى اليوم ولم يصنع في حقه شيئا
 الا الاحسان ولا الاساءة لا يحنت لانه فعل في حق ما ينبغي هو العفو الا اذا قال عنيته به الضرب او اشتهم فاذا لم يفعل يحنت
 و لوقال لامرأته اكر من تراخون انك تكلم فانت طالق فضرب انها حتى خرج الدم وتلطخت ثيابها برئ يمينه ان كان مراده
 هذا القتل وان لم يكن له نية فلا يحنت لان الظاهر ان الكمال غير مراد و لوقال اكر من كوى را تركت ان تكلم فانت طالق
 فسلط عليهم اترأ ككثيرة برئ يمينه و لوقال اكر من فردا با تو چنان تكلم كه ساك با انبان اره كند فامرأته طالق قال يزي
 بعض ثيابه ويحجره ويلقيه على الارض حتى يبرق في الفتاوى لوقال لاخر اكر ترا يكون خرا نكلم فامرأته طالق تكلم المشاعر
 فيه منهم من قال يحنت في الحال لان العجز متحقق عادة الا اذا نوى القهر والغلبة والتضييق عليها اخصو نية فلا يقع مثلا

عالم بيت الحالف والمخوف عليه قبل ان يفعل به ما نوى وبه كان يفتي لصدقه الشهيد رحمه الله ومنهم من قال لا يحنت لما شؤ
 كان المراد من هذا القهر والغلبة ولو قال لامراته اذ ادنوت مني فانت طالق فضرب ولدها فادنت منه فمضى الضرب عنه
 اذا كانت بجالة نومت يدها فرقت بينها حنت وكو قال لامراته ان اغضبتك فانت طالق فضرب ولدها فغضبت
 فان ضرب في شئ ينبغي ان يؤذيه لا تطيق وان كان على لعنك تطلق ولو قال لامراته ان اذيتك فانت طالق فاشترى جارية
 وشرها تطلق الا اذا لم تعد هذا اذنى لا تطلق هذا اذا لم يكن هناك مقدمة فان كانت يصرف اليها في طلاق الفتوى رجل
 دعا امراته الى فراش فقالت لا اجمي فانك تعدني فقال الزوج ان عذبتك فانت طالق فاجاءت الى الفراش وجامعها ان
 جامعها وهي كرهة تطلق وان جامعها وهي طائفة لا تطلق وفي فوائد خمس الاسلام رجل قال لاخر ان لم احرق بيتك عند
 فامراته طالق نفيد حتى مضى الغدا فيه اختلاف المشائخ وعلى هذا لو قال لاخر ان لم اضربك غدا فامراته طالق فذهب
 ليضرب فلم يتمكن حتى مضى الغدا يحنت وقد ذكرنا من جنس هذا المسألة في فضل المسكنة وفي المحيط عن ابن يوسف ر
 لا دورة غلام يدي على الضرب الا ان ينوى الكفر عن محمد لاكثر على الضرب ان ينوى الاكثر والله اعلم **الفصل**
الثاني والعشرون في الركوب والمجلوس وفي الاصل لو حلف لا يركب ولا يركب مركبا فهذا على الفرس والبغل
 وما يركبه الناس حتى لو ركب ظهرا انسان ليعبر النهر لا يحنت ولو حلف لا يركب مركبا يحنت بركوب السفينة والخيول وفي
 الفتاوى اذا كان الحالف من اهل بلادنا اليمن على البرذون والفرس خاصة ولو حلف لا يركب دابة لا يحنت الا بركوب
 الحمار والبغل او الفرس او البرذون ولا ينصرف الى كل ما يدب على وجه الارض استحسانا فان ركب غيرها نحو البعير وغيرها
 لا يحنت استحسانا الا ان ينوى فان نوى الخيل وحده لا يدين في القضاء اذا كان اليمن بطلاق او عتاق وان حلف لا يركب
 ولم يقل دابة ونوى الخيل وحده لا يدين اصلا ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنت وكذا لو حلف ان لا يركب برذونا ولو ركب
 فرسا لان الفرس سم للعربي البرذون اسم للعجمي هذا اذا كان اليمن بالعربية وان حلف بالفارسية اسب برنشيند حنت
 على كل حال ولو حلف لا يركب ستورا فركب لعل لا يحنت وفي الاصل قال هذا قياس الاستحسان ما ذكرنا ولو حلف لا يركب
 هذا السروج فزاد شيئا ونقص فركب حنت ولو بدل الحنا لا يحنت والمعتبر في السرج هو الحناء الكل في الاصل وفي
 مجموع النوازل رجل قال كلما ركب دابة فله على ان تصدق بها فركب دابة لزمه التصديق بها فان تصدق بها ثم اشتراها
 فركب مرة اخرى لزمه التصديق بها مرة اخرى ثم وثم بخلاف مسألة التخيير حيث يبطل التعليق اما لو قال لا جنبة كلما
 تزوجتك فانت طالق ثلاثا فترزوها تطلق ثلاثا فلو تزوجت بزوجة اخرى وعادت اليه فترزوها تطلق ثلاثا فترزوها
يتصل بهذا وفي الاصل لو حلف لا يقعد على الارض فقع على بساط او غيره على الارض لم يحنت ولو حلف لا يمشي
 على الارض فمشى عليها بنعل او حنف يحنت ولو مشى على ظهر ارجلها او متعللا حنت وفي الجامع رجل حلف لا يجلس
 على هذا الفراش فجلس على فراش فوق الفراش لمحلف عليه لم يحنت اذا لم يورث ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش
 ففرشه ثم جعل عليه عكسا فجلس عليه حنت وهو تبع ولو حلف لا يجلس على هذا السرير فجلس عليه بساط فجلس عليه حنت ولو
 فوق هذا السرير فجلس عليه لا يحنت وكذا لو بنى على الدكان دكانا اخر وعلى سطحها اخر ولو حلف لا ينام على هذا

الفراسين يحنت بالجمع والتفريق ولولم تعين لا يحنت إلا بالجمع **الفصل الثالث والعشرون في الحرت و الزماعة** وفي مجموع النوازل لو حلف لا يكون من أكرة فلان وفلان فاعب لا يمكن نقض ما بينهما من ساعته حنت فان ذهب الى ب الأرض لينقضه لا يحنت وكذا ان اراد ان يذهب هو في البيت ولم يجده المفتاح لا يحنت مادام في طلبه المفتاح كذا لو وضعه الانسان عن الخروج الى صاحب الأرض هو في المصر مثل نجم الدين رحمه الله عن فتى حلف على أن لا يحرفه ان لا يعمل بها فقال لا كرهت برينها فمهم نفسها لا للعمل هل يحنت قال لا وفي الفتاوى جل قال كرهت كاشت كتم في هذه القرية فأمراته طالق فزرع بذق البطيخ والعطن يحنت ولو سقى زرعاً زرعاً غيره لا يحنت وكذا اذا كرهها وحصل له مالم يبدل لا يسمى كشت كرون وان دفع الى غيره مزارعة او استلجوا جزاً فزرعه اجبره لا يحنت اذا كان ذلك الرجل يلب بنفسه فان نوى ان لا يزرع غيره حنت فان زرع غلامه او اجيره الذي كان يعمل قبل ذلك يحنت لانه كان يزرع قبل ايمانه بهذا الاجير فيدخل هذا النوع تحت ايمانه لو قال رب الأرض والمزارع اكره ان كشت بكرا ريد من امراته طالق فباع نصيبه او اقرضه وذهب يحنت ولو استهلكه رجل فضمنه المالك واخذ وانفق في حاجته يحنت ولو حلف لا يصطاد مادام هذه الامير في هذه البلدة فخرج الامير لا مراً فاصطاد الفخا ثم رجع الامير فاصطاد ايضا لا يحنت ولو حلف لا يعمل يوم الجمعة فدفع ثوباً الى الخياط وامره ان يخيط لا يحنت واليهين على العمل المعروف في سائر الايام وكو حلف لا يخدمه فلان فخاط فلان قيصاله ان خاطه باجر فلهذا ليس بخدمة وان خاطه بغير اجر يخاف ان يحنت رجل استاجر اجراء يعملون له فحلف اجبر ان لا يعمل مع فلان فمردله ان يعمل قال يشتري ذلك الشيء الذي يريد ان يفعل فيه ثم يبيعه اذا فرغ من العمل كذا لو قال للنساج اكره ان يلبس كسى بكيرم وبياني الى سنة وحلف عليه فلو اشترى الغزل منه ثم نسجه ثم ذهب منه لا يحنت ولو نسج الخمار من غير ان يشتري الغزل لا يحنت لانه اختص باسم عيونه الكل في الفتاوى في فتاوى النسق جعل حلف وقال من لبس كذا خلات فلان تكلم وكيلى تكلم لكن اكره ان يفر ما يد كتم وحلف عليه ونصب لموكل غيره على ما عتق المحالف ثم امره الموكل بان يعمل له ففعل يحنت لانه لما عمل عملاً واحداً بامره صار وكيلاً على الاطلاق رجل قال بالفلسية من كس فلان نيم وهو مزارعة لا يحنت واسم الخادم لا يتناول له واسم التبع يتناول المزارع وفي المحيط قال كبر باد رخصيش لا يفر ما يعمل عملاً فكذا ثم ان المحالف رفع مكعبه الى امراته لتأمرها ان يصلح فامرته قال ان كان المحالف ارسلها اليه بهذا الامر طلقت امراته **الفصل الرابع والعشرون في الافعال المتفرقة** رجل قال لا خروا الله ولا ارفقا فخرجوا في سفر ان كان معه في عمل او كراهوا واحداً وقطارها واحد فهو وافق وليست المرافقة الا ان يجتمعوا في طعام او شئ يجتمعان عليه ولو قال لا اصاحب فلان فان كان هو في قطار الاخرى فطار فليس بصاحبه وان كان في قطار واحد فهو صاحبه ان كان هذا في وله وهذا في آخره وكذا ان كان في سفينة هذا في باب هذا في باب عيادة وطعام كل واحد منهما عليه ولو قال لا تجانها هو اراد ان يحلف عليه ان عم المحالف اهم كذا ذلك فعلى زعمه لانه محتمل اشياء وفي فوائد شمس الاسلام محمود الا وزجبت لو حلف السلطان ليعبض عدله المشرق والمغرب قال يرفع الباج فيبكر لانه يصل نفعه لاهل المشرق والمغرب في طلاق الفتاوى جل قال لا امراته ان لم تكون غسلة القصعة فانت طالق فامرته جازيتها ففلسها ان كان من عادة المرأة انها تغسل نفسها تطلق وان كان من عادتها انها تأمر وتفسل اصلاً لا تطلق وان كانت تغسل مرة وتأمراً اخرى الظاهر انها تطلق الا اذا عني الامر بجملة ما يحنت بالامر ولا يحنت كونا في فصل اليمين

في النكاح ولو قال لامرأة ان غسلت ثيابي فانت طالق فغسلت كما اؤذيله لا تطلق وكذا الوغسات الفاقه وكو قال لامرأة اكرم مخ
داري فانت طالق فدفت الي غيرها القسك ان حلف لاجل الموت لا يحنث وان حلف لاشتغالها بالطب ويحنث في الفتاوى المصغرى
لو حلف بالفارسية دستاس نكستم خراس بدست كشيدا ودستاس سبای كشيد يحنث وكود نعم لا يضطر فانفلت منه لا يحنث
لان يمين وقعت على العمل امرأة قالت من امشب اين كودك راندارم وكذا وحلفت عليه فجاءت امرأة اخرى جعلت الصبي في المهد و
امسكت الصبي الا ان الحالفة ارضعها يحنث لان الرضيع لا يمسك الا بالرضاع ولو حلف لا ياتن فلا داعي لشيء فاداه درهما وقال انظر
الى هذا ولم يفارق لم يحنث وكود فمر اليه رابته قل له امسكها حتى يصلح يحنث الكل في الفتاوى في المتفق جل قال لامرأة ان مشطت
احدا فانت طالق ففعلت شعرا امرأة سرجت راسها يحنث وفي فتاوى قاضي الامام قال وكان في هذا الجواب نظرا لان ذلك لا يعد
مشطا والله اعلم **الفصل الخاص العشرين في المعرفة** وهو ابتداء القسم الثالث جل حلف لا يعرف فلا خلاف في
بلاسم والنسب تمام هذا تاتي في كتاب لقضاء في فصل كتاب القاضى الى القاضى في مجموع النوازل جل دل له ولد فاخرجه الى
جار ولم يكن سماه بعد فراه الحار ثم حلف الجار انه لا يعرف هذا الصبي يحنث لان معرفة الصبي هكذا يكون بخلاف البالغ لان
معرفة بلاسم ولو تزوج امرأة ودخل بها ولا يدري ما اسمها فحلف انه لا يعرفها لا يحنث وكذا لو حلف انه لا يعرف هذا الرجل هو يعرف
بوجهه دون اسمه لا يحنث فان عني به معرفة وجهه فقد شذ على نفسه جل حلف السلطان انه لم يعلم بامر كذا فحدث ثمر تذكروا فلم
انه كان يعلم ارجوان لا يحنث رجل طلب السلطان لياخذ بهمة فاخذ رجلا واراد استخلافه بانك لم تعلم من غلامه واقربائه لياخذهم
شيئا بغير حق وفيه ضرب كثير بالمسلمين لا يسع ان يحلف هو يعلم ولكن الجملة ان يذكر اسم الرجل الذي يطيب السلطان ينوي غير هذا
صحيح عند الخصاوان لم يصح في ظاهر الرواية ولقب المسئلة ان نية الخصوص من الموم هل يصح فان كان الحالف مطلوما فيقول الحق
وفي طلاق الفتاوى جل ادعى على انسان ما لا تخلفه القاضى ماله عليك كذا بعد ما انكر فحلف واشار باصبعه في ك الى رجل اخذ له ليس عليه
شيء صديق ديانة لا قضاء وفي التجريد كل عين حلف به رجل ان كانت اليمين بالطلاق والعاق وما شاكل ذلك النية نية الحالف طالما كان
او مطلوما وقد ذكر في اول هذا الكتاب في الفتاوى جل هرب في رجل حلف صاحب الدار لا يدري اين هو اراد به انه لا يدري في اي مكان هو
من الدار لا يحنث وفي مجموع النوازل عن ابراهيم النخعي انه كان متواريا عن المجاهر فخط خطا من راو قال لحادمه قل ليس ههنا اي في الخط
وفي وديعة فتاوى النسخ السلطان اذا حلف رجلا انك لم تعلم بمكان شيء من مال فلان وامرأة فلان بعثت شيئا الى الحالف وديعة
والحالف يظن انها ملك المرأة فحلف ثم ان امرأة فلان تقول بان المتاع مال الزوج لا يحنث لان يصدر عنها الزوج او يقضى لقابلية
عادلة والله اعلم **الفصل السادس العشرون في النوم والبيت** جل حلف لا ينام حتى يقبل كذا انام جالسا لا يحنث رجل
حلف لا ينام مع فلانة وله امرأتان احداهما فلانة فنامت المحلوف عليهما مع اخرى مرابا يان فنام الحالف مع الاخرى والمحلوف
عليها عند جل لا يحنث ان لم يمسكها قصدا وان وضع يده على جلها فخرجها كان ذلك لا يحنث رجل قال دوش هيم خفتم وچشم كرم كرم
وچشم بچشم نهامدم وحلف عليه وهو قد اضطجع على فراشه لكن لم ينم ان نوى به حقيقة النوم لا يحنث وان لم ينو شيئا يحنث اذا وضع
جنبه وضام عينيه ولو حلف لا ينام على هذا الفراش فاخرج المحشومة فنام على لا يحنث ولو نزع الظهارة ونام على الصلوة والحشوة لا يحنث
رجل قال لامرأة ان نمت على ثوبك فانت طالق فاَضْجَع على سادة لها او وضع راسه على مرفقة لها او اضْجَع على فراشها او وضع جنبه

[illegible]

المجلد الثاني

مجموعۃ الفتاویٰ
کتاب الایمان
نکاتہ العریضہ
بین صورتی

خاندانم را دینستر بفقرا و ملو و دیگران داد و ناز و نذر و خوراک ایشان داد۔ جواب۔ خواہش منی العالیکیریه و جعل قاتل صالحی صدقہ علی فقراء مکہ ان عتقتکذا

مخت و مقصدی علی فضل و علی ابی بلخ

مسائل متفرقه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسئله اذامات الرجل و ترك امرأته و نفقت المهر و نفقة زوجته و نفقة ولديه و نفقة غيره من يملكها منه شيئا ان اخذ فهو حرام نقل هذا امير **مسئله** در اشواط الطالين پنج مسئله از موضوعات روافض است یکی آنکه مسئله دستار بجانب چپ فروشتن دو نیم آنکه در هر وقت وضو شانه در ریش زدن سیم آنکه هر که از کسی زوجه را نفرار کند و او از آن بمقتدار بکیرم اخذ نماید پس این اخذ بمنزله قطع می شود چهارم آنکه حمله و جاز نکاح مطلقه بطلاق ثلاثی بی تحلیل آن است که قاضی از مطلقه نگردد پرسش حقیقت ایمان که تصدیق بدل و اقرار بزبان است بکند پس آن حقیقت بیان نکرد جاز است زواج اول نکاح اول غیر از تحلیل پنجم آنکه جاز نکاح زن غامسه باذن ربه نقل از غوث زمان ناصر اهل ایمان مقبول حضرت موصول جناب احدیت صاحب سوات علیه الرحمة و البرکات « فائدة » زن نیم حرام مطلق است بنفس و در دو آیه شریفه « فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ ذَلِكُمْ ذَوُيَ بَنَاتٍ » فقط **مسئله** اگر غلام کسی بدوی اقرار کرد بحضور خواجه دست او را ببرد و اگر کسی غلام و یا یکریک را یا چیزی از ضائع خانه بدزد و واجب آید جواب بشوند اما اگر کواهی بدزدی دیرینه می دهند نشود و موسوع نباشد زیرا که چون توقف بجوای کرد گوی رضا بدزدی دارد پس هر که رضا بدزدی دارد و کواهی او در باب دزدی قبول نباشد و حد توقف نزد بعضی یک روز است و نزد بعضی سه شبان روز است مختلفه الاسلام **مسئله** اگر شخصی بدوی بکیری غله چون جود کند و غیره قرض دارد و اجل معلوم بوقت اجل غله یافته نشود قاضی تفصل دیگر او را مهلت دهد بمطالب الغرائب **مسئله** اگر کسی بهائیم را دلی کند که کشت آن بهائیم خوردن شاید یا نه جواب شاید صحت آن است که دلی کننده خود بخورد و دیگران بخورند و تحفه الفقه و لختنوا اهل بخور دان یا کل منها و غیره فقال الجحيفة لا یا کل هو منها و یا کل منها غیره و قال احد یا کل منها و غیره و لا صحابه لشافعی و جهان و قال ملاک لا یا کل منها و لا غیره و یحرم اکلها علی الاطلاق اختلاف الائمة **مسئله** تحریر کردن کسی را با مال جائز است یا نه جواب جائز است بطریق که قاضی مصلحت بدید اما درین سه امر لازم است که مطلقا تحریر بکند اول اینکه شخصی مسجد یا حرم نشود برای خمس اوقات صلوة دوم اینکه شخصی برای کندیدن جوی حاضر نشود سیم در نیکه شخصی در صف قتال شکست او کند و ستور القصصات فائدة خرقة پوشانیدن و شجره دادن مریدان را جائز است اما مرید شخصی باشد که هرگز در خانه اوست و فخر صاد نشود الا آن مرید باقات دینی و دنیاوی و هلاکت اموال گرفتار نشود منقول است که حضرت رسالت پناه صلی الله علیه و سلم را سه خرقة تبرک باصحاب رسیده است یکی را بپا و خود همراه پاره پاره کرده بهر یکی از اصحاب تبرک داد و آن خرقة که در شب محرر آورده بامیر المؤمنین علی مرتضی رضی الله تعالی عنه داده بود و خرقة دیگر باولس قرنی فرستاده بود و محکوم بود که حضرت رسالت پناه صلی الله علیه و سلم او را در قرن اول بدیده بود بلکه در قرن غیب بدو ایان آورده بود و بهتر بمیزان او انبر کرده بود و کواهی روی همین می نشست اصحاب می گفتند یا رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم روی همین نشست

شماره سی و نهم است چه گفت انی انکجه در حج الکحل من المین قصه او آن است که درین شهری است قرن نام آن
شهر بیه زنی بود پسری داشت اولی نام اما از کفاف هیچ نداشتند چون بخت نبوت رسول الله صلی الله علیه و آله وسلم شنیدند
هر دو بغیب ایمان آوردند و همیشه صائم الهی بودند و این پیره زن بغایت پسری رسیده بود و اولی از حضرت رسول الله
صلی الله علیه و آله وسلم هرگز آرام نمی گرفت اما از خدمت مادر خلاصی نمی یافت و روزی از ایشان می کرد و دهان چوبین
حاصل می آورد و بدان افطاری کردند آورده اند که درین کرکان اشتران را می خرورند اما اولی در تمام روز عبادت الهی کرد
و کرکان اشتران او را رعایت و پاسبانی و مراعات می کردند آورده اند که چون از شهادت دندان مبارک رسول الله صلی
الله علیه و آله وسلم شنیدند محوش نشد که کدام دندان باشد تا بموافقت او دندان خود را نیز بکشد و بشکند اما احتیاط همی دندان خود را
نکشد باز رویدند باز بکشید بکند اما هفت بار دندانهایش را می رویدادی کشید چون رحلت حضرت صلی الله علیه و آله وسلم
قریب شد فرمود که این خرقه را درین مرقی و فاروق روان کنند و بآویس قرنی بدهند تا بهر که اولی بپوشاند از او باشد
و کیفیت احوالش معلوم کرد که چنان و چنین می داشت چون ایشان برسیدند در قرآن جوآن اولی نام بجدی بودند که در
حساب نمی آمد بعد از مدتی شخصی بایشان بیان کرد که درین شهر اشترانی اولی نام هست و اوصاف حمیده او بیان
کرد ایشان گفتند که همان باشد بعد از ملاقات واقعه را باز نمودند اولی گفت خرقه را در میان بنم تا به کردن هر که در آید از او
باشد گفتند بهتر است حضرت رسالت پناه صلی الله علیه و آله وسلم فرموده است که هر که این خرقه را بپوشد شفاعت اوست مراد
دنیا بجا آورد چون در میان نهادند خرقه بالا پیریه دور کردن اولی و انجیت اولی در حال از سر بکشید و بوسه کرده بنهاد و گفت
اول حق شفاعت را بجا آوردم از ایشان دورتر رفت و غسل کرد بعد از دو کانه سر بسجده بنهاد و تهنی آواز داد که ای اولی نصف
اوست رسول الله را بپوشیدیم سر بالا نکرد و باز تهنی آواز داد که در حقه اوست را بپوشیدیم هنوز سر بالا نکرد و باز تهنی آواز داد
که بمقتدر عدد و ششم صفا و منام است را بپوشیدیم و صفا و مناد و قبائل اند در عرب که ایشان را کوفسندان بپارند
هنوز سر بالا نکرد و اما چون از نامدن او دیر شد فاروق و مرقی منی الله تعالی عنهما هر دو در عقب او روان شدند چون اولی
شک شک پای ایشان را شنید سر بالا کرد و گفت ای امیرین اگر شما آمده نمی بودید حق تعالی تمام اوست رسول الله صلی الله
علیه و آله وسلم را بمن می بخشید پس در خطره هیچ احدی نکند که او را فضل از خلفای راشدین بود از آن خرقه بدو رسید
زیرا که این الطاف الهی بود که برای برادرش بود و گاهی بر اصاغر و از اولی قرنی سلسله از آن نهاد که خرقه بخدمت نه آورده بود
و خبر است فی العلوم آورده است که کلاه گرفتن نیز فائده تمام دارد حتی که در عرصه عرصات میان او و میان دوش
هفتاد و صد و یک پیدا شود که هر خرقه این دنیا بوده باشد و معلوم باد که هر سلسله تعلق با بزرگ صدیق منی الله عنه دارد
کلاه او یک ترکی می باید و کلاه فاروق و ترکی می باشد و کلاه ذی النورین سه ترکی می باشد و کلاه مرقی و چهار ترکی می باید
بدان ای قهرزنده که هیچ احدی را زسد که انگشت تعمرین دراز کنند از آنکه در شجره چرا اسمای اولیا را اند می نویسند بجه
اسم کرم رسول الله صلی الله علیه و آله وسلم و اسم عظم واجب تعالی می آرند زیرا که مقصود اصلی ما بر این نیست که این امارات شفیع
آرم بدهد کلاه یزید تا احمد علی بالطریق اسهل و اهل سر انجام یابد پس چون زبانهائی مملو است از کلاه اول اسمائی

اولیا را الله را بادی کنیم تا لایق یا کردن اسم غلفای را شدین کردیم و چون اسم ایشان را بر زبان را نیم زبان پاک می کرد و تا مستحق
 ذکر اسم شریف رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم کردیم و چون اسم در از صدق دل و یقین بر زبان را نیم زبان پاک کرد تا اسم
 ثبات واجب الوجود بر زبان را نیم زبان بر آید که رسیدن بدرگاه علم یزید بجهت هر یکی سوالان تیر و فعال است و دیگر آن که گفته
 اند التاخیر لبقیده التعظیم و دیگر آنکه اسمی معظم چون درخت الله و او یا چون برک هر چند برک هر بلند می در و هوادار اما ازین
 رو که قیامش بدرخت است پس در نظر او بی بهائی دارد که باب درخت برک را نیم رسید و رو بهایش کشیده و ظلم الناس
 از درخت برک مغرور مانند و ندانند که برک را نصرت نیست بخود مگر از درخت پس تصریح باین نموده چون خبر برک
 است و وجه تقدیم ایشان از آن است تا شخصی برک را بنید بنزدیک سایه آن درخت بخوبی بینی تا او را لیا اقیع نیار و متذکره
 شریف اسم ذات فرسده و الله اعلم **مسئله** نام خدای عز و جل بر زبان که یاد کند حلال باشد و سجده ابو ریحی الله تعالی علیه
 را بر سید مذکر اگر کرک یا در سر کو سفند بکند و کو سفند جز آن زنده باشد ذبح کردن او شایسته جواب شایسته میان دو سینه دور
 فتاوی خواهد بود هم نیز بخین آمده است و در منطق میگوید که اگر کرک به سر مایان را از تن جدا کرد و دایمی بنید بنزد حلال نشود و اگر
 سر کو سفند بشمشیر یا بکار دزد و جدا کرد و خوردن حلال باشد لیکن فعل کرده باشد اگر وقت بسمل کردن مرغ و گنجشک را سر از تن
 جدا شد از سبب تیزی کار و او را بخورد و سر او را بخورد پیش از آنکه حیوان را بسمل کنند می دست و پای از حیوان برید مگر پوست
 را که داشت معلق در آن و بعد از آن کاه را بسمل کردند آن کاه پوست را از آن حیوان چون کاه کو سفند و غیره مایه و آن عضو جدا
 کرد حلال باشد آن عضو را بخورد لفظ عربی این است انقضوا لیهان علی ما حلی مذبحه و روئی سوئی کعبه آوردن سنت
 است وقت ذبح با اتفاق و اگر روی مذبحه تقبیه نکند به کرده باشد لیکن رد او باشد اکل آن کفایه الاسلام **مسئله**
 شخصی بقرضه از خود دست دراز کرده بود که تا قرض من ادا نکنی ترا نخواهم ماند شخصی دیگر آمد و او را دست او خلاص کرد اگر طریق
 کفالت و ضمانت خلاص کرد قرض از خلاص کننده طلب کند و اگر بزرگی ضمانت خلاص کرد قرض از قرضه را طلب کند
 کنزالدقایق در مجالس الاسلام قاضی شمس الدین مسطور است که روزی شیخ شرف الدین نمیری قدس سره
 از حضرت قاضی شمس الدین سوال کرد که یا شیخ مشکلی دارم در اینکه سبب وجوب سجده تلاوت چه چیز باشد قاضی
 گفت ای فرزند معلوم باد که این سجده خالی از دو امر نیست یا در وقت سجده و عداست و یا قصه و عید پس اگر قصه بود عداست
 سجده برای شکر و بها است و اگر قصه و عید است سجده از برای خوف خداست **مسئله** مال شخصی مسلمان چون اسب
 و کاه و اشتر و کو سفند و غیره ذلک بغیبت از صاحب مال بمیوه ذبح کردن نشاید و اگر ذبح کرد عیاسن باشد اما در تحفه
 ملکی می آید که اگر ذبح با دیانت بود که از دهر کز بدی و ظلم خواری صادر نشده باشد بنیج کردن عیاسن نه باشد و
 معلوم باد که این اختلاف در ذبح مواشی ماکولات است کما مر از ذبح کردن خرد است و کلب و غیره ذلک اگر آن
 ذایج با دیانت باشد و یابی دیانت بهر تقدیر عیاسن باشد **مسئله** چون عمل طهید شود پاک کرده شود یا نه
 جواب پاک کرده شود باید که آوند مثل را با آتش بار کند و آن عمل را بخوبی وزن کند و آن جامی را نشانه کند و
 بمقداری آب بر آن اندازد که اگر آن چیز شستنی می بود بدان آب شسته می شد و بچو شاند آب به تمامه بوزد

و عمل باقی ماند چون بوزن آب چوب رسد باز بدان مقدار آب دیگر اندازد بکند اسه کرت آب را در لبوزانند پاک
 کرد و نقل مجرب علی بن ابی طالب **مسئله** در کنگز آورده است که در حد سرقه صلح بمال جائز است اما در عواشی اومی اگر که صلح
 همچنان کند که اگر در حد سرقه کرده باشد برابر او پنجاه درم از دمه و طلب کند تا تادان یکی به پنج میشود و غیره در اتبینه
 بود ایضا فایده دست بردن سارق میشود **مسئله** در ایضاح آورده است که بیع و شرا بر پنج نوع است یک نوع
 او حرام است چنان که گوشت که در کرمان افتاده باشد زیرا که بخر دافتن دن کرم گوشت حرام می شود و یا چون فک دغیر
 و یا حرا اصل زیرا که در عجائب الغرائب آورده است که اگر بایع مشتری را گوید که این چیز بدان شرطی فروشم که غار
 قیمت یعنی ملک غیر است بخرم و یا بخرم گرفته ام و یا شخصی حلال اصل است که من بعد شمار برابر مار جوع نباشد دآن چیز
 و ملک مشتری هلاک شد و یا خود را در مشتری را رسد که شن خود را از بایع باز گیرد و این چنین بیع مطلقا روا نباشد
 و نوع دیگر فاسد است و فاسد را دوروی است یکی روی او به بغض قریب و یک رویی ابوصل چه اگر احدی متعقدین
 فسخ کند شاید که چنانکه گوشت کهنه بومی شود مکرده شود حرام پس اگر فسخ کند شاید و اگر طبع سازد بیع روا باشد و یا
 چون مبادله بین بلبن در وقت اوای سراجی آورده است که اگر شخصی شیر را بکس بدد آن شرط که باز شیر را از او
 کاو دوشیده بدهد و بعد از مدتی احد از متعقدین فسخ کند بدین که برابر این شیر بمین غله بدد پس بکلم شمع او را غله رسد پس شیر را
 بشیر دادن روا باشد اما در قدوری آورده است که شیر داده کاو برابر شیر بدد و کوسفند بدد ربوای کرد
 پس روا نباشد و نوع دوم بیع مکرده و آن بیع جائز باشد اما آنکه در دو چنانکه شخصی در شهر خود غله از شهر خود جمع کند و بگوید که این
 به بیع کران بفروشد و یا شخصی پیشوائی کاروان آید و نرخ آن شهر را که برایشان بنمایاند چون نیک و بد یعنی نیکی و کراهی را بپایان
 کند و یا چون یک کس بیع را سهل تمام داده باشد و دیگری در میان در آید و یا مدت افان جمعه یعنی بعد از آن جمعه
 درین صورت بیع کند جائز باشد اما آن شخص آثم کرد **مسئله** کراهی حربی بر حربی دیگر رواست با اختلاف ملت ایشان
 و کراهی حربی بر ذمی روایت و کراهی ذمی بر ذمی رواست با اختلاف ملت ایشان و کراهی اعرابی بر اعرابی و روستائی بر روستائی
 روایت زیرا که اداسه حروف رانی تواند بجای آورد و کراهی شهری بر اعرابی رواست و کراهی اعرابی بر اعرابی
 دیگر نیز رواست زیرا که دران ولایت جز مانند ایشان یافته نمی شود نسخه عینی قائمده اگر کسی را چشم تاریک باشد
 بیار و بخ زعفران را بساید و در چشم کشد با خوب سمرمه دان و بعد از آن زرد چوبه را بجیرد و پیچد آوده کرده بالای چشم نهد
 بعد از آن دو کلیه از کل کند و بالای چشم بماند روشن کرد و بفران الله تعالی مجرب است نوع دیگر روشنائی تلونه ای مشک
 و زعفران و کف دریا و پاکو این جمله را آس کند و با شند آسمان در چشم کشد روشن کرد و ان شاء الله تعالی نوع دیگر برک سپند
 را بجیرد و بگوید شیر کند در شب بمالد و علی الصبح در دهن بکیرد و خون دهن و کند و بوی و جمله علت بر طرف بر حکم
 باری تعالی نوع دیگر اگر کسی را دست و پای عرق شود هم بدست و پای بمالد عرق کم شود ان شاء الله تعالی و الله اعلم

تمام شد ربع ثانی از خلاصه الفتاوی

فهرست الجلد الثاني من كتاب خلاصة الفتاوى

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	كتاب النكاح وفيها عشرون فصلاً	٣٢	الفصل الثاني عشر في المهر وفيه خمسة
	الفصل الاول في جواز النكاح	"	اجناس الجنس الاول في الاختلافات
٣	النوع منه	٣٢	الجنس الثاني في المهر المعجل والمهر الموجل
٥	النوع منه	"	الجنس الثالث في هبة المهر
٦	الجنس في الاجازة	٣٣	الجنس الرابع في مهر المثل الجنس الخامس
"	الفصل لثاني فيمن يكون محلاً للنكاح و		في مسائل الباب
	فيما لا يكون	٣٨	ما يتصل بهذا مسائل الخلوة
٤	الفصل الثالث في حرمة المصاهرة	"	النوع منه
٨	نوع منه	٣٩	النوع منه
٩	الجنس الاول في الملامسة والمجامعة	٤٠	وما يتصل بهذا
١٠	الفصل الرابع في الرضاع	٤٠	الفصل الثالث عشر في النكاح الفاسد
١٢	الفصل الخامس في الاكفاء	٤٢	الفصل الرابع عشر في دعوى لنكاح
١٣	الفصل السادس في الشهود	٤٥	جنس في اختلاف المال
١٥	النوع في الوكالة	٤٦	الفصل الخامس عشر فيما يكون اقراراً
١٦	الفصل السابع في النكاح بغير الولي		بالنكاح وفيما لا يكون
١٤	الفصل الثامن في نكاح الصغير والصغيرة	٤٤	الفصل السادس عشر في الشروط والاختيار
٢١	مسائل وفي الجنون جنس في مهر الصغير والصغيرة		في النكاح
٢٢	النوع منه	٤٨	الفصل السابع عشر في النكاح بالكتابة
٢٣	الجنس في خيار البالوغ		والرسالة مع الغائب
٢٥	الفصل التاسع في نكاح البكر	٤٩	الفصل الثامن عشر في المحظور والاباحة
٢٨	الفصل العاشر في نكاح العبد والامة	"	وفيه خمسة اجناس
٣٠	الفصل الحادي عشر في وكالة في النكاح	"	الجنس الاول في العدل
٣١	جنس في قبض المهر	٥٠	الجنس الثاني في مسائل الغنين

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٥١	الجنس الثالث في المتفرقات	٩٨	الجنس الخامس في الامر بالذهاب
٥٢	الجنس الرابع في خصوصية الرجل مع امرأته	٩٩	الجنس السادس في قوله تراجنك بازدرشتم
٥٣	الجنس الخامس في خروج المرأة من البيت وما يتصل بهذا	١٠٠	الجنس السابع فيما يكون اقرارا بالطلاق وما لا يكون
٥٤	الفصل التاسع عشر في النفقات	١٠١	الفصل الثالث في الخلع وفيه ستة اجناس
٥٥	النوع منه	١٠٢	الجنس الاول في المقدمة
٥٦	جنس في نفقة ذوى الارحام	١٠٣	الجنس الثاني في الفاظ الخلع
٥٧	فصل في الحضنة	١٠٤	الجنس الثالث فيما يصلح جوابا وفيما لا يصلح
٥٨	كتاب الطلاق وفيه تسعة فصول	١٠٥	الجنس الرابع في فساد الخلع
٥٩	الفصل الاول في صريح الطلاق وفيه ثمانية	١٠٦	الجنس الخامس في التوكيل بالخلع وما يتصل بها
٦٠	اجناس الجنس الاول في المقدمة	١٠٧	الجنس السادس في بدل الخلع
٦١	الجنس الثاني في الاضافة	١٠٨	نوع منه
٦٢	الجنس الثالث فيمن يكون محلا للطلاق و	١٠٩	نوع منه
٦٣	فيمن لا يكون	١١٠	الفصل الرابع في الامر باليد وفيه خمسة
٦٤	الجنس الرابع في الفاظ الطلاق	١١١	اجناس الجنس الاول في المقدمة
٦٥	الجنس الخامس في العدد	١١٢	الجنس الثاني في امر الغيبة
٦٦	الجنس السادس في البائن والرجعي	١١٣	الجنس الثالث في امر الضرب
٦٧	الجنس السابع في الطلاق المضاف	١١٤	الجنس الرابع فيما يصلح جوابا
٦٨	الجنس الثامن في التوكيل وكفاية الطلاق	١١٥	الجنس الخامس في بطلان الامر
٦٩	مسائل الكناية	١١٦	الفصل الخامس في المشيئة والخيار
٧٠	مسائل المجازاة	١١٧	الفصل السادس في الاستثناء
٧١	الفصل الثاني في الكنايات وفيه سبعة اجناس	١١٨	الجنس الثاني في دعوى الاستثناء
٧٢	الجنس الاول في لعائل والحرام	١١٩	الفصل السابع في الرجعة
٧٣	الجنس الثاني في قوله داده كير	١٢٠	الفصل الثامن في العدة وفيه اربعة اجناس
٧٤	الجنس الثالث في نكاح النكاح	١٢١	الجنس الاول
٧٥	الجنس الرابع في قوله ترايكة تاسه	١٢٢	الجنس الثاني
٧٦		١٢٣	الجنس الثالث

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١١٩	الجنس الرابع. الفصل التاسع في المحظر والاباحة	١٣٢	الفصل التاسع في اليمين في الكلام وفيه اربعة اجناس الاول فيما يكون كلاماً
١٢٠	الجنس الثاني في المحلل	١٣٣	الجنس الثاني في المعترضة
١٢١	الجنس الثالث فيمن حلف لا يطلق	١٣٤	الجنس الثالث في الاعلام والبشارة والاخبار
١٢٢	الجنس الرابع في اخبار المرأة. الجنس الخامس في المال	١٣٥	الجنس الرابع فيمن حلف لا يكلم فلانا
١٢٣	الفصل الاول في المقدمة	١٣٦	مسائل شتم
١٢٤	في كفارة اليمين	١٣٧	الفصل العاشر في اليمين في الاذن
١٢٥	الفصل الثاني فيما يكون يمينا وفيما لا يكون يمينا	١٣٨	الفصل الحادي عشر في اليمين في الصلوة والصوم والقراءة والفعل
١٢٦	وفيه ثلاثة اجناس الجنس الاول في الفاظ اليمين	١٣٩	الفصل الثاني عشر في اليمين في الاكل
١٢٧	الجنس الثاني في لبراءة	١٤٠	الفصل الثالث عشر في اليمين في الشرب
١٢٨	الجنس الثالث في النذر	١٤١	الفصل الرابع عشر في اليمين في الجماع
١٢٩	الفصل الثالث في اليمين في الطلاق وفيه ثلاثة اجناس اما الجنس الاول في شروط الايمان	١٤٢	الفصل الخامس عشر في اليمين في اللبس
١٣٠	الجنس الثاني فيمن حلف لا يطلق	١٤٣	الفصل السادس عشر في اليمين في المساكنة
١٣١	الجنس الثالث في المتفرقات	١٤٤	الفصل السابع عشر في اليمين في الدخول
١٣٢	الفصل الرابع في اليمين في النكاح وفيه ثلاثة اجناس الاول في الفاظ اليمين	١٤٥	الفصل الثامن عشر في الخروج والاتيان الذهاب
١٣٣	الجنس الثاني في فضولي ومسائله	١٤٦	الفصل التاسع عشر في اليمين في قضاء الدين
١٣٤	الجنس الثالث في المنكحة	١٤٧	الفصل العشرون في السرقة والخيانة
١٣٥	الفصل الخامس في اليمين في الشراء	١٤٨	الفصل الحادي والعشرون في اليمين في الضرب
١٣٦	في الفور	١٤٩	الفصل الثاني والعشرون في الركوب والجلوس
١٣٧	الفصل السادس في اليمين في البيع	١٥٠	الفصل الثالث والعشرون في الحرث والزراعة
١٣٨	الفصل السابع في اليمين في العتق والهبة والوصية	١٥١	الفصل الرابع والعشرون في الافعال المتفرقة
١٣٩	الفصل الثامن في الاستدانة والشركة والاعارة	١٥٢	الفصل الخامس والعشرون في النرم
١٤٠	والاجازة والعبارة	١٥٣	الفصل السادس والعشرون في المعرفة
		١٥٤	الفصل السابع والعشرون في الرؤية
		١٥٥	الفصل الثامن والعشرون في المواقيت